

لک. م. بانپار

# مشاكل الدول

## الآسيوية والأفريقية



عبد العزيز

تقديم وترجمة  
عبد السلام شحانه





ل. م. م. بانیکار

# شاگل الدول الآسيوية والأفريقية

ترجمة وتقديم : عبد السلام شحانه

ملتزم الطبع والنشر والتوزيع  
الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع  
مؤسسة عربية لنشر الثقافة العالمية  
٢٢ شارع سامى بلاطوغلى ت ٢٢٥٧٨  
أكتوبر ١٩٥٩

## الإهداء

إلى السائر الذي يحقق أهدوم الفهر ، على  
أساس من العلم والواقع . .

إلى السيد الرئيس جمال عبد الناصر ،  
أهدى هذه الترجمة المتواضعة لكتاب درس  
مساكن آسيا وأفريقيا ، على أساس من  
العلم والواقع ..

المترجم



## مقدمة المترجم

هذه المشاكل :

« بدأت اليقظة بأزمة جديدة . .

« كان المجتمع الأوروبي قد سار في تطوره بنظام ، واجتاز الجسر  
« بين عصر النهضة من أعقاب القرون الوسطى ، إلى القرن التاسع  
« عشر ، خطوة خطوة ، وتلاحقت مراحل التطور واحدة إثر أخرى..

« أما نحن ، فقد كان كل شيء مفاجئاً لنا : كنا نعيش داخل  
« ستار من الفولاذ ، فانهار فجأة . .

« وانطلقت علينا تيارات من الأفكار والآراء ، لم تكن المرحلة  
« التي وصلنا إليها في تطورنا تؤهلنا لقبولها . .

« وكانت عقولنا تحاول أن تلحق بقافلة البشرية المتقدمة التي تخلفنا عنها خمسة قرون أو تزيد . . »

« وكان الشوط مضيقاً ، والسباق مروعاً مخيفاً . . »

\*\*\*

إن هذا الوصف الرائع ، الذي ورد في كتاب « فلسفة الثورة » للرئيس جمال عبد الناصر ، هو أدق ما يمكن أن توصف به الحال في الدول الآسيوية الأفريقية ، بعد أن نالت استقلالها بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٥٧ . فقد بدأت يقظتها بمشاكل وأزمات ، نجمت عن التباين بين الواقع والآمال . فواقعها مؤلم ، نظراً لما تخلف عن الاستعمار ، الذي ما كان يسعى إلا لاستغلالها ، وربطها بمصالحه الاقتصادية والسياسية ، دون العناية بالتقدم والتطوير ، مما نتج عنه التأخر الشامل في هذه الدول ، عدا حالات شاذة لا حكم لها ولا قياس عليها .

أما الآمال التي رأت هذه الدول أن تسعى إلى تحقيقها فهي : النهضة والتطوير والإثراء ، وفقاً لخطط تدرس الإمكانيات ومراحل التطور .

هذه هي حال التناقض بين الواقع والأمل المرجو ، وهي مشكلة تندرج تحتها سائر المشكلات التي قد تستعصي على الحل في كثير من الأحيان ، وذلك في كل ناحية من نواحي الحياة في المجتمع : سياسية أو اقتصادية أو إدارية أو تعليمية ، أو ما تعلق منها بالبحث العلمي ، أو التطوير الاجتماعي .

وهذه النواحي هي التي عني هذا الكتيب الصغير الحجم بعرضها



ودراستها ، ولكنه على صغر حجمه يعتبر خلاصة دراسة سابقة مستفيضة للمشاكل والمصاعب والعقبات ، التي تعترض كل مرفق من مرافق العمران في هذه المناطق المترامية الأطراف . .

هو إذن يختلف عن الكتب الأخرى التي تتناول هذا الموضوع الحيوي الهام ، ألا وهو دراسة الدول الآسيوية في عهدها الجديد . فهو يدرس المشاكل العملية ، ويتناولها ، لا مجرد تقرير الوقائع وإعطاء المعلومات ، ولكنه يذهب في ذلك إلى مرحلة أبعد ، فيحلل هذه الوقائع ، ويحاول أن يخرج منها بنتائج وأحكام .

وهو ، في تحليله دقيق عميق ، حين يدرس المشاكل التي اعتبرها أساسية لهذه الدول . فهو يبين مدى المصاعب ، ويقارن بين المجتمع المتطور الذي استكمل أنشباب نهضته ، وبين هذه المجتمعات التي أممها الدول الحديثة في آسيا وأفريقيا ، وأوضح مايجب أن تقوم به ، والعقبات التي تعترضها .

فهو يتساءل ، مثلاً ، كيف يمكن لهذه الدول أن تتطور ، كما تطورت المجتمعات الأوروبية ؟ أو يكون ذلك بالوثوب إلى المرحلة الأخيرة دون أساس يبني عليه ؟ وإن فعلت ذلك فستكون قد أمضت سنوات إلى أن يتم التطوير إلى مرحلة بعينها ، على حين تكون المجتمعات المتقدمة الأخرى قد قفزت فيها إلى الأمام خطوات وخطوات . فكيف التغلب على هذه المصاعب التي تجري في دائرة مقفلة لا فسكك منها ؟

أحقاً كتب على هذه الدول أن تبقى متخلفة باستمرار ؟



كلا ، إنما عليها أن تختار الطريق المناسب لظروفها وإمكانياتها ، وأن تفيد بقدر ما تستطيع من مواردها الطبيعية والبشرية . وينهى المؤلف كتابه بأن لا داعى للتشاؤم ، ما دام الإنسان خلق ليحل الصعاب بإرادته وعزيمته وقواه ومثابرته ..

ويبدو أن هؤلاء الذين يحاولون تحليل الواقع في مراحل التطور والنهوض ، بما فيه من مصاعب وعقبات ، يهتمون بأنهم يدفعون الناس إلى التشاؤم والقنوط ، كما حدث لمارتوس في نظريته عن ازدياد السكان وقلة الموارد ، وكما حدث للأدباء الذين نزعوا نزعة واقعية لتصوير مشاكل مجتمعاتهم في القرن الماضي ، وكما حدث لغيرهم .

ولكن الرأى الحصيف يجب أن يعرف الحقائق من مختلف وجهات النظر . ومثل هذا الكتاب القيم العميق ، حقيق بأن يجعل قارئه يعمل ذهنه في هذه المسائل . فهو كتاب يوحى بالأفكار والآراء ، وهذه صمة الكتب العظيمة ، التى تختلف عن الكتب التى تقرر الحقائق وتسردها سرداً .

فالذين يهتمون بمشاكل التعليم أو الإدارة أو الاقتصاد والتصنيع ، أو الحياة الاجتماعية وتطورها ، أو هؤلاء الذين يعنون بالبحوث العلمية ، سيجدون آراء تدفعهم إلى التساؤل ، وهم قد يتفقون مع ما ساقه المؤلف ، أو قد يختلفون . ولكنهم سيعملون أفكارهم ، وقد يهتدون إلى رأى جديد .

أما من حيث صلة هذه المشاكل ببلادنا ، فهى تحملنا على الإيمان بأننا



يقتضون ولسنا نياماً ، وأن لنا جهدنا الملحوظ الذى بذلناه ونبذله فى ميادين النهضة الشاملة . . فنحن نهتم بالتصنيع ، وبالتطوير الاقتصادى ، ونحن نهتم بالبحوث العلمية ، ولنا عدة معاهد وهيئات تعنى بالدراسات العلمية المتطورة فى العالم وتطبقها وفقاً للحاجات المحلية ، ولنا هيئة للدراسات النظرية وغيرها . ونحن من ناحية التعليم نعد أساليبه وفقاً لأحدث المستويات ، فى الوقت الذى نعى فيه بالتعليم العام ونشره ، إلى جانب التعليم العالى ، وإعداد القوى المتعلمة لسد الحاجات التى يتطلبها عصر التصنيع . ومن ناحية الإدارة والتقدم بأساليبها ، قد أعدنا المشروعات والدراسات التى نهض بمستواها . وكذلك الحال فى مجال تطوير القرية والنهوض بها . أما من الناحية السياسية ، فقد انتهينا إلى نظام سياسى ارتضيناه ، ورأينا أنه هو النظام الملائم لحياتنا . ولم ننقل ، أو على الأصح ، لم نستورد « دساتير » من الخارج ، قيست بمقاييس تختلف عن مقاييسنا ، ونشأت وتطورت فى بيئة غير بيئتنا ، كما يبين ذلك المؤلف ، ناقداً مثل هذه الحال . .

\*\*\*

هذه بعض الأفكار التى أثارها هذا الكتاب فى النفس ، حين قارنت بين ما يدعو إليه ، وما وصلنا إليه الآن والآمال التى نبذل الجهود المضنية لتحقيقها ، وفقاً لبرامج مدروسة محكمة الوضع . وهذا كله حقيق بأن يشجعنا ، وأن يزيدنا ثقة بأنفسنا وبقدرتنا ، تلك الثقة التى أشار المؤلف إلى ما بذله الاستعمار لتحطيمها .



وما كان هذا كله ليأخذ سبيله في بلادنا ، ما لم يتحقق التحرر الاجتماعي ، الذي أشار إليه المؤلف . وهنا أود أن أقول إن هذا التحرر لا يعنى نظاماً غريباً مطبقاً ، وإنما معناه تحرر قوى الشعب من العوائق لينطلق في سبيل التشييد والبناء . هذا هو التحرر الذي نعنيه ، وهو يمثل الآمال التي كنا محتاجين إلى تحقيقها قبل الثورة التي قامت في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، لتحقيق هذا المطلب الأساسي .

إن التحرر الذي حصلنا عليه ، هو الحالة الطبيعية التي ناسبت ظروفنا السياسية والاجتماعية . فبعد الحرب العالمية الأولى ، انهارت الآمال في العدالة الدولية ، بمأساة فلسطين ورغبة الصهيونية في توسيع رقعتها . وكان نظامنا السياسي والاجتماعي يعانيان التفكك والانحلال والفساد ، وفضلاً عما لهذا كله من أثر في إعاقة البناء والتشييد ، فإنه كان بمثابة العوامل المساعدة على تحقيق أغراض الصهيونية والاستعمار . ومن ثم جاءت الثورة أمراً طبيعياً ، وانبثقت من صميم الشعب ، كرد فعل تلقائي يقوم به كائن من الكائنات الحية للمحافظة على حياته وكيانه من خطر يهدد حياته ، وجاء معها النظام الملائم لأوضاعنا الداخلية والخارجية .

\*\*\*

كان لابد ، وسط هذه المعارك الدولية ، والتنافس الدولي في الإنشاء والتعمير ، أن توفر النظام الذي نحافظ به على كياننا من ناحية ، ويكفل لنا أسباب الإنشاء والتعمير من ناحية أخرى ، وخاصة في عالم يتقدم كل



يوم خطوات في مجال البحوث العلمية والفنية ، وبالتالي في التصنيع والاقتصاد والتعليم والحياة الاجتماعية بشكل عام .

هذه هي ملابسات مجتمعا الخاصة ، ويجب أن تكون للظروف الخاصة اعتبارها الذي لا يقبل الجدل ، لأنها هي التي ترسم شخصية الجماعة وتميزها عن غيرها . ونحن نعلم أن هناك قاعدة ثابتة في علم الاجتماع تقرر أن الحياة الاجتماعية لها طبيعتها الخاصة ، وأنها تختلف عن الأحكام والمبادئ العقلية أو النظرية المجردة . ومن ثم كان لا بد لدراسة اجتماعية لمجتمع ما ، أن تستند على الوقائع والملابسات ، وخاصة إذا كانت بارزة واضحة ، كذلك الفساد الذي عم في الداخل قبيل الثورة ، والذي كان أصحابه يتشدقون بكلمات جوفاء عن الحرية والاستقلال . وهناك مميزات بارزة كذلك ، ربما لم يوجد لها نظير ، وهي التهديد الصهيوني الدائم .

ومما يمكن تطبيقه من آراء مؤلف هذا الكتاب على وضعنا السابق ، ما يراه عن موقف الرجعية التقليدية في المجتمعات في عصور الاستعمار . فالمؤلف يذهب إلى أن التمسك بالتقاليد الرجعية في عصور الاستعمار قد يفيد ويقوى أحيانا ، كرد فعل للمحافظة على كيان المجتمع إزاء تغافل الحضارة الأجنبية . ولكن مثل هذه الرجعية ، لا حياة لها في ظل الاستقلال ، بعد أن أدت دورها السلبي . ويسمى عملها بالوطنية السلبية . ولكننا ، في هذا العصر السريع التطور ، الذي يحتاج إلى الكفاح اليومي ، لسنا محتاجين إلى ذلك ، ولن نستطيع العيش في ظل



القوى السلبية ، بل نحن أشد ما يكون إلى الوطنية الإيجابية الدافعة إلى التطور ، والتي تمهد السبيل للشعب لتنطلق طاقاته المبدعة للعمل والتعمير.

ألم أقل لك إنه كتاب يوحى بالآراء ؟

ومن ذلك أن المؤلف يتحدث ناقداً الاتجاه الذي أخذت به جميع الدول وأصبحت تتحدث عنه ، ذلك هو إنشاء مصانع للحديد ، أو مصانع للسيارات ، ذا كراً أن الأمم يجب أن يكون لها تخصص وامتياز في صناعات بالذات لأنه من الصعب تحقيق الاكتفاء الذاتي . ولكن هناك ما يبرر ذلك إذا راعينا الظروف السياسية التي مررنا بها ، والتي قصد بها إقامة نطاق حولنا لحصارنا اقتصادياً ، الأمر الذي يمكن أن يتكرر في أى وقت ، وخاصة أننا أخذنا أنفسنا بسياسة الحياد الإيجابي وعدم الخضوع والانحياز ، وعاوننا وأسهمنا في تكوين كتلة جديدة محايدة ، وهي المثلة في الدول الآسيوية الأفريقية موضوع الدراسة في هذا الكتاب .

والأولف يشير في جميع ملاحظاته الاقتصادية ، إلى أنه يجب أن يكون الاقتصاد مدعماً للاستقلال السياسي . وهذا ما فعلناه ، فضلاً عن الفوائد الاقتصادية العميمة من تنفيذ هذه المشروعات ، كتوفير أثمان البضائع الاستهلاكية المستوردة ، وتشغيل عدد كبير من العمال ، والإسهام في رفع مستوى المعيشة ، وتوفير طبقة من الفنيين المدربين على الصناعات الكبرى ، للاستفادة بهم في التوسع الصناعي ، واكتساب خبرة



تكنولوجية ، والتوسع في الأبحاث العلمية المتصلة بهذه الصناعات ، إلى جانب الاستفادة من الخبرة العامة من هذه التجارب الأولى في مشروعات أخرى ، هذا فضلاً عن عامل هام ليس اقتصادياً ، وليس هو بالصناعي ، ولكنه عامل نفسي اجتماعي ، وهو خطر الدلالة ، وأعني به ثقتنا بأنفسنا ، وإيماننا بقدرتنا وطاقتنا ، والتحقق من أننا نستطيع إنشاء صناعات كبرى ، وأن نكون دولة صناعية . ومثل هذا الإيمان وتلك الثقة ، هي التي حاول المستعمر دائماً ، في الماضي ، أن يبددها ، فكان لا يبرح يكرر على مسامعنا أننا بلد زراعي ، لنبقى مجرد مزرعة للقطن ، نورده للمصانع عبر البحار . وهذه الملاحظة نفسها أشار إليها المؤلف في نقده لسياسة التعليم البريطانية في الهند ، في عهد الاستعمار .

ويذكر المؤلف في صدد مشروعات إصلاح القرية ، أنه قام بمصر مشروع لإصلاح القرية ، ثم ما لبث أن أهمل ، ويذكر أن سبب ذلك ربما كان عدم الاستقرار ، أو لعدم إدراك خطر مثل هذه المشروعات .

والمؤلف يتحدث عن مشروعات ما قبل الثورة ، التي كانت حقاً تنشأ فجأة وتختفي ، لاحتياجها إلى خطط مكيئة مدروسة . ولافتقارها إلى الإمكانيات من مختلف الوجوه .

أما اليوم ، فقد حدث تطور خطير في القرية بعد إصدار قانون الإصلاح الزراعي ، الذي عمل على إلغاء الإقطاع ، وأحدث انقلاباً خطيراً أكسب الفرد كرامته وحرية ، وصارت تقاس مكائمه كفرد له وجوده في ذاته ، لا باعتباره عبداً لصاحب الأرض ، فضلاً عن الارتقاء بمستوى



المعيشة . هذا الإصلاح الاجتماعى الخطير ، إلى جانب العمل على إدخال الأساليب الزراعية الحديثة ، والاهتمام بنواحي الصحة والتعليم والثقافة ، ورسم الخطط للنهوض بالقرية من سائر النواحي . فالقرية اليوم بفضل الإصلاحات التى تمت ، والتى سوف تتم ، وفقاً للخطط الموضوعية ، فى مرحلة تطوّر من المجتمع التقليدى الجامد ، إلى مرحلة المجتمع المتحضر ، مع عناية بأن يكون التطور المنشود محققاً لأساليب التحضر ، دون إغفال للقيم العظيمة المتوارثة ، التى تمثل طابع القرية العربية .

لم أقل إنه كتاب يوحى بالأفكار ؟

ولكنك ستعرف حين تطلع على هذا الكتاب ، أن المؤلف لم يوجه نقداً بعينه إلى بلد بالذات ، وإنما هو يتحدث حديث العالم المحلل الدقيق الذى يريد أن ينتهى إلى أحكام عامة لهذه المشاكل فى الدول الآسيوية الأفريقية ، وهى ، كما تعلم ، دول عديدة كثيرة ، وهى بالتالى تتنوع وتختلف ، وإن جمعت بينها عوامل الكفاح المشترك ، لا الكفاح ضد الاستعمار والوقوف فى وجهه ، ومناصرة الدول المغلوبة على أمرها فحسب ، بل يجمع بينها أيضاً الكفاح المشترك للبناء الداخلى ، على نحو ما يدرسه هذا الكتاب .

فالنظرة العلمية لدراسة المشاكل الواقعية العملية ، إلى جانب النهج الذى التزمه المؤلف ، هى التى دفعتنى إلى الإقرار بقيمته العظيمة ، والمبادرة إلى نقله إلى لغتنا العربية . .

ويقتضى واجب الأمانة أن أقرر أننى ، لما كنت أطلب الناحية العملية



الواقعية وحدها ، فقد تركت بعض فقرات منه قليلة ، لم أر داعياً لنقلها .

\*\*\*

والمؤلف — كما تعلم — أحد أعلام الدبلوماسية في الهند ، وهو يشغل اليوم منصب سفير الهند في باريس ، وألقى موضوعات هذا الكتاب في معهد التنمية الاقتصادية والاجتماعية الملحق بجامعة باريس ، ثم أعاد كتابتها في شيء من الإيجاز ، ليضمنها هذا الكتاب .

والمؤلف كتب أخرى ، منها كتاب قيم عن الدبلوماسية الحديثة ، وكتاب آخر عن « آسيا والنفوذ الغربي » ، وكتاب ثالث عن « الهند في المحيط الهندي » ، وكتاب رابع عن « الصين بين عهدين » ، وكتبه كلها تشهد بسعة الاطلاع ، ودقة البحث ، وجمال العرض ، فهي جميعاً كتب ممتعة ، لا من حيث أصالة موضوعاتها المدروسة فحسب ، بل هي أيضاً من ذلك الطراز من الكتب التي تجتذب الإنسان وتحمله على قراءتها ، فهي كتب عظيمة ملهمة .

وكم يسرنا أن يعالج كاتب عظيم مثل السردار بانيكار ، أحد مواطني الدول الآسيوية الأفريقية ، ومن بلد عظيم عريق كالهند ، مشاكل هذه الدول ، وخاصة إذا كانت دراسته عميقة دقيقة . فهو يسهم في أن يثبت للعالم أن هذه الدول قادرة على أن تجابه أعظم المشاكل تعقيداً ، وأعسرهما على الحل .

كما أن الكاتب أسدى لبلده خدمة عظيمة ، لأنه دائماً يعرض لها ،

ولما حدث فيها ، كأمثلة للتدليل على الرأي الذى يسوقه ، أو الحقيقة التى  
يسمى إلى عرضها فى دراسته لهذه المشاكل .

وما يؤديه هذا الكاتب لبلده ، بعلمه ، ومحاضراته ، فى البلاد  
الأجنبية ، لثقل جدير بأن يُحتذى . .

وفى خدمة الأوطان ، فليتنافس المتنافسون . .

وعملا بهذا البدء ، رأيت أن أقوم بترجمة هذه الفصول ، حتى يمكن  
دراسة المشاكل من مختلف وجهات النظر ، فيكون ذلك عاملا على  
الإفادة من تجارب مماثلة فى أقطار أخرى ، فى العصر الذى يسوده  
التنافس ، ويستوجب السرعة مع إحكام البناء .

كما أن لهذه الدراسة أهميتها فى الوقت الذى تتكاثف فيه هذه الدول  
للوقوف فى وجه الطغيان الاستعماري ، الأمر الذى يحتم ويؤكد تعاونها  
على حل مشاكلها .

عبد السلام نحاس



## كلمة المؤلف

دعاني معهد دراسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بجامعة باريس ،  
لإلقاء ست محاضرات عن مشاكل الدول التي استقلت حديثاً في آسيا  
وأفريقيا . وهذا الكتاب هو نص هذه المحاضرات ، بعد أن تناولتها  
بشيء من الإيجاز . .

وإني أشكر المسؤولين في الجامعة ، لإتاحتهم لي شرف إلقاء  
هذه المحاضرات .

ك . م . بانيتار

أعـمـسـق ما كـتب عـن مشـاكل  
الصـنـاعـة والتـعـلـيـم والـإـدـارـة والتـخـطـيـط  
والـبـحـث العـلـمـيـة والـاجـتـمـاعـيـة



## مقدمة المؤلف

شهدت الفترة التي تقع بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٥٧ ، استقلال كثير من الدول في قارتي آسيا وأفريقيا : كالمند ، وباكستان ، وبورما ، وأندونيسيا ، وسيلان ، وفييتنام ، وكامبوديا ، ولاوس ، وكامها تقع في جنوبي وجنوب شرقي آسيا . وقد أزاحت عن كاهلها الاستعمار ، لتصبح دولا ذات سيادة .

وفي الشرق الأوسط نجد أن كلا من سوريا ولبنان ، أصبحتا عضوين في المجتمع الدولي بعد جلاء القوات الفرنسية عنهما . .

وبالرغم من أن مصر كانت تعتبر ، من الناحية القانونية ، دولة ذات سيادة ، إلا أنها لم تتمكن من تصفية الاحتلال إلا أخيراً ، في عام ١٩٥٣ ، وذلك بانسحاب القوات البريطانية من قاعدة قناة السويس .

وأصبح السودان مستقلاً في سنة ١٩٥٥ . وخلال العسّام التالي  
انسحبت فرنسا من تونس ومراكش . وفي عام ١٩٥٧ صارت غانا  
عضواً في مجتمع الكومنولث البريطاني .

وهكذا نجد هذا المجتمع الجديد من دول آسيا وأفريقيا ، الذي  
يمتد من أندونيسيا إلى مراكش على المحيط الأطلسي ، والذي كان يعتبر  
خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين خاضعاً  
لنفوذ الدول الأوروبية ، قد تحرر من قيوده وصار مالكا زمام مصيره .

والمشاكل التي تواجهها هذه الدول في مرحلة الاستقلال ، تتشابه من  
عدة وجوه ، بالرغم من التباين الكبير بينها ، سواء في المساحة ، أو عدد  
السكان ، أو البناء الاجتماعي ، أو الثروات الطبيعية ، أو الإمكانيات  
الصناعية . فعدد سكان الهند ثلاثمائة وثمانون مليون نسمة ، بينما لبنان  
أو الأردن لا تكاد تتعدى المليون . وكذلك الحال بالنسبة للثروات  
الطبيعية . وإذا كانت وجوه الاختلاف بين هذه الدول مثيرة ، فثمة  
نواح متعددة تجعلها متشابهة ، من حيث المشاكل التي تواجهها . ذلك  
أن على كل دولة أن تعمل على إيجاد نظام سياسي جديد ، بعد أن اندثر  
نظامها السياسي التقليدي القديم خلال فترات تبعيتها . وكذلك كان  
عليها أن تهيئ لنفسها الأجهزة الإدارية التي تعتبر من مستلزمات  
الحكومات الحديثة . ثم إن على هذه الدول أن تعيد تنظيم اقتصادها ،  
الذي كان من قبل قائماً على أساس أن يخدم سياسة الدولة المستعمرة ،  
وكذلك الحال بالنسبة لنظم الحياة الاجتماعية التي تغافلت عنها الدول



المستعمرة ، ولم تمن بإصلاحها وفقاً لما تتطلبه روح العصر الحديث .  
ومن الحق أن يقال عن هذه الدول الجديدة إنها بحصولها على استقلالها ،  
استطاعت أن تلمس لأول مرة التبعات الجسام التي تحتم عليها أن تتحملها .

\* \* \*

وتعتبر الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٥٧ ، وهي الفترة التي حصلت  
فيها هذه الدول على حريتها ، وصارت خلالها أعضاء في الجماعة الدولية ،  
فترة ثورية بأوسع معاني الكلمة ، فهذه الفترة هي التي أثرت أبعد الأثر  
في لون الحكم في الدول الجديدة ، وفرضت عليها مشاكل مميّنة . ذلك  
أن القنبلة التي سقطت على هيروشيما ، لم تكن مجرد نذير بأفول عهد ،  
بل كانت كذلك بشيراً بعهد جديد في تاريخ العالم . عهد كان يتخلق في  
أحشاء النصف الماضي من القرن العشرين . . والتقدم السريع الثوري ،  
الذي فتح مجاله بلانك Planck ، باكتشافاته في مجال المعلوم البحتة ،  
كان قد بدأ يؤتي أكله في تطوير الحياة الإنسانية في جميع مظاهرها على  
نحو كاد أن يكون شاملاً ، وانتهى العصر الذي كان يمكن للدول أن تعيش  
فيه بمعزل عن غيرها إلى غير رجعة ، بمسـد غزو الفضاء وتعدد وقوة  
الأسلحة التي استطاع استخدامها ، وتحققت للعالم وحدته .

وليس من شك في أن أحداث القرن التاسع عشر ، والرابع الأول  
من القرن العشرين ، قد طبعت في أذهاننا فكرة عن وحدة العالم . غير  
أن تلك الوحدة قامت على سيادة الدول الأوربية والغربية على جميع  
البشر الذين يقطنون المناطق الأخرى من العالم ، كانت وحدة سطحية

أملتها عوامل سياسية . أما الوحدة التي انبعثت بعد عام ١٩٤٥ ، فإنها مختلفة في خصائصها ، ذلك لأن البناء الاجتماعي والصناعي للعالم ، واستقلال الشعوب ، قد صارت كلها حقائق مؤكدة ، وبات من الواضح أن هذه الشعوب منطلقة فعلا في طريق التطور . وهنا أخذت تنمحي تدريجياً الفوارق بين المجتمعات ، تلك الفوارق التي كانت تعتبر من قبل سمات أساسية لاسبيل إلى محوها . وأصبح التطور ملموساً من جميع الوجوه ، وباتت المعرفة والعلوم حقاً مشاعاً للجميع ، على نحو لم يسبق له نظير من قبل ، إذ اعتبرت البشرية تراثاً عاماً لها . واستطاعت وسائل الاتصال بالجمهير أن تشق طريقها في أكثر الأقاليم تخلفاً عن ركب الحضارة . وبالرغم من تباين آثارها ، تبعاً لاختلاف مستوى الحضارة في كل مجتمع ، غير أنه من المؤكد أن أي قطر من الأقطار لن يستطيع الاستمرار في السير على نفس النهج الذي خلفه الماضي السحيق .

هناك ثلاث مظاهر رئيسية لهذا التطور ، تحتاج إلى العناية في دراستها :

أولها هو التطور الثوري الذي اعتري مفهوم الدولة ، ففي القرن التاسع عشر ، بل قل حتى عهد قريب في القرن العشرين ، كانت المجتمعات والحكومات تتسم بوجود طبقات تتمتع بنفوذ سياسي واقتصادي قائم على ملكية الأرض ، في أغلب الأحيان ، وكان ذلك سائداً في أكثر البلاد ، فيما عدا الدول الصناعية الكبرى في الغرب . أما اليوم فإن المجتمعات تفتتح المجال لجميع أبنائها الراشدين ، ومنهم النساء . وهكذا صار تنظيم الدولة مختلفاً تماماً عما كان عليه في الماضي .



أما الناحية الثانية من نواحي التطور ، فهي أن طبيعة الإنتاج الصناعي قد انتهت إلى تغيرات لم يكن لأحد أن يتكهن بوقوعها منذ نصف قرن مضى . فالثورة الصناعية الجديدة التي يشهدها العالم اليوم ، تختلف في خصائصها ، من عدة وجوه ، عن الثورة الصناعية السابقة عليها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، ويرجع ذلك إلى ما تتسم به الثورة الحديثة من تعقيد ، واعتمادها على البحث الدائب ، إلى جانب ما تتطلبه من الجهد الإنساني والموارد المالية . وكذلك من حيث تأثيرها على المجتمع . . فإذا أردنا أن نمكن للتطور الصناعي مضيه قدماً ، فإنه لا يكفي انتشار الخبرة الفنية ( التكنولوجيا ) ، بل لا بد أيضاً من تزايد مستمر لعدد الجماهير التي تلم بالحقائق العلمية .

أما الظاهرة الثالثة من مظاهر التطور ، فهي أن التطورات الاجتماعية التي حدثت خلال هذه الفترة القصيرة بلغت حدّاً يجعل الحقبة السابقة على الحرب العالمية الثانية ، كما لو كانت عصرًا قديماً منسياً . وهذا أمر يمكن أن يلمس بوضوح تام في الدول الآسيوية والأفريقية الحديثة ، فالمائلة التي تدين بمذهب كونفشيوس في الصين ونظم الزواج فيها ، والعلاقات بين الطبقات ، تلك الظواهر التي كانت هي الخصائص المميزة للحياة الاجتماعية في ذلك المجتمع ، قد تطورت خلال السنوات العشر الأخيرة ، إلى حد يصعب معه إدراك صلتها بالنظم العائلية السابقة عليها . وفي الهند ، نجد أن قانون الأحوال الشخصية للهندوس ، ذلك القانون الذي يخضع له ٣٥٠ مليون شخص ، والذي عاش أكثر من

٢٥٠٠ عام ، قد تغير ، وألغيت نادة عدم الاختلاط بين الطبقات ، وكذلك تشريعات الزواج بين مختلف الطبقات ، وتفكك نظام الأسرة التقليدية بمعناها القديم ، كل هذه تعتبر من مظاهر التبدل الذى طرأ على الحياة الاجتماعية ، لا بسبب المطالب الاجتماعية الحديثة فحسب ، بل نتيجة للظروف المستحدثة التى ألمت بالدولة والجماعة والإنتاج الاقتصادى .

وهكذا قدر لهذه الدول فى آسيا وأفريقيا أن تبث فى عالم جديد ، وكتبت عليها مشاكلها التى زاد من حدتها ، أن هذه الدول كانت تعيش فى الفترة الممهدة لهذه الثورة ، تحت حكم أجنبي . ومرت بها الثورة الأوربية الصناعية الأولى بآثارها العميقة دون إحداث تغير أساسى فى تكوينها الاجتماعى .

وجملة القول إن التقدم الصناعى فى الدول الأوربية لم يكن له من أثر على الدول الآسيوية والأفريقية ، إلا أنه جعل اقتصاديات هذه الدول مرتبطة بمصالح الدول ذات المصالح الاستعمارية ، كما كانت الدول ذات المصالح الاستعمارية هذه تتحكم فى نظمها السياسية . وكذلك تخلفت الدول الحديثة فى ميادين التعليم والخبرة العلمية ، ولم تنهأ لها الأسباب لتدبير ثرواتها ، حتى يمكنها الوقوف على قدميها أمام ملابسات التطور الجديد .

وهكذا كان على هذه الدول الحديثة أن تواجه المشاكل التى دفعت إليها دفعاً ، وهى مشاكل عصر عظيم ثأر ، تقسم بأنها معقدة على نحو لم يسبق له مثيل ، وذلك دون استكمال لأجهزتها السياسية والإدارية ، ودون الخبرة الضرورية ، والأداة الفنية . وكذلك دون الاستعداد الاجتماعى



الذى كان يمكنه أن يطلق الطاقات الاجتماعية ، ويعمل على التغلب على هذه المشاكل .

\*\*\*

والمحاضرات التالية ، حاولت فيها أن أشير إلى بعض العضلات التي تواجهها الدول الحديثة ، في آسيا وأفريقيا ، في هذه الظروف الثورية ..

ل. م. م. بانينجار

## كبناء كباى

بعد أن حصلت جميع الدول ، فى آسيا وأفريقيا ، على استقلالها ، اتخذت لنفسها النظام الجمهورى ، فيما عدا ليبيا . كما أنها اختارت الشكل الديمقراطى . ولم يكن النظام الجمهورى ، ولا النظم الديمقراطية القائمة على ممثلين منتخبين من النظم المحلية الأصلية فى أى دولة من هذه البلاد التى انتقلت إليها هذه النظم .

ومن الحق أن يقال إن الهند ازدهرت فيها جمهوريات عديدة ، واسعة الرقعة ، عظيمة الأهمية ، وذلك فى عصر من عصور الماضى السحيق . وهناك حقيقة تاريخية أخرى ، وهى أن مبدأ الأخذ بقرار الأغلبية ، كان نظاماً مقررآ فى التعاليم البوذية ، التى سادت ، قبل المسيح بعدة قرون . غير أن هذه التقاليد اندثرت منذ عهد بعيد ، وصار



النظام السياسى التقليدى الوحيد الذى ساد فى كل من آسيا وأفريقيا ، هو نظام الملكية ، كما أن الحكم لم يكن ديمقراطياً . وليس فى هذا ما يدعو إلى العجب على الإطلاق . ففى أوروبا نفسها كانت الملكية هى أسلوب الحكم السوى ، وذلك حتى قبيل الحرب العالمية الأولى ، واستمرت النظرة إلى الملكية باعتبارها الشكل القانونى الطبيعى للحكم فى جميع دول أوروبا ، عدا فرنسا ، والبرتغال . وفى كل من ألمانيا والنمسا وروسيا وأسبانيا ، كانت الأسر الحاكمة تتمسك بنظرية الحق الإلهى فى الحكم ، وكانت توجس خيفة من النظم الديمقراطية إلى حد بعيد . ولا شك أن بعض الإصلاحات قد أدخلت على هذا النظام فى كل من إنجلترا ، وهولندا ، وبلجيكا ، والدول الشمالية ، غير أن الملكية استمرت هى شكل الحكم السائد . وكان ذلك أمراً طبيعياً ، لدرجة أنه فى فترة قريبة ، نرجع إلى عام ١٩١١ ، حينما تقرر أن تمنح ألبانيا استقلالها ، رأت الدول الكبرى أن تأخذ على عاتقها البحث عن شخص مناسب لتاج تلك الدولة . ولم تتغير هذه الفكرة إلا بعد الحرب العالمية الأولى ، يوم انتهى حكم الأسرات المالكة ، مثل أسرة رومانوف ، وهابسبورج ، وهوهنزولرن ، وخلع آل عثمان عن عرشهم ؛ فى هذه الفترة فقط ، اقتنعت الدول بأنه لا حاجة لإمداد دولة من دول العالم القديم فى حالة استقلالها ، بملوك من ذوى المكانة المناسبة .

كما أنه لا يمكن الادعاء بأن الديمقراطية صارت نظاماً مسداً به فى كل مكان ، حتى بعد الحرب العالمية نفسها ، وحتى فى أوروبا نفسها . ففى

الفترة التي بين الحربين العالميتين ، نجد معظم دول أوروبا ، عدا إنجلترا ، وسويسرا ، وفرنسا ، والدول الشمالية ، قد اختارت لنفسها حكما فردياً استبدادياً . ولم يقتصر الأمر على إنكار كل من هتلر وموسوليني للديمقراطية ، باعتبارها نظاماً منحلاً من نظم الحكم ، ونسكنا نجد سالازار في البرتغال ، وميتكساس في اليونان ، وأتاتورك في تركيا ، ودالفرس في النمسا ، وفرانسكو في إسبانيا ، وييلوديسكي في بولندا ، ينكرون في جميع هذه الدول المبادئ الأساسية للديمقراطية بدرجات متفاوتة ، تبعاً لتأييد الشعوب لهم ، ويقومون ألواناً من الحكومات ، إن لم تكن فاشية في جميع الأحوال ، فهي استبدادية فردية على كل حال . .

وعلى ذلك ، فالأمر الذي يثير الاهتمام ، هو أن هذه الدول الآسيوية الأفريقية ، حينما تحقق لها استقلالها ، كان عليها أن تختار النظام الجمهوري ، وأن تتمد نفسها بدساتير تتوافر فيها عناصر الديمقراطية ولو من حيث الشكل على الأقل ، وقد تأثرت ، في هذا الاختيار ، إلى حد ما ، بالنفوذ الذي كانت تتمتع به الدول المسيطرة ، فقد كان من الطبيعي أن تبدو دساتيرها أمام الدول الخاضعة لها . كماذج يجب أن تحتذى .

وهكذا نجد الدول التي كانت جزءاً من الامبراطورية البريطانية ، تتخذ النظام الألماني الانجليزي كأساس لنظمها ، بينما نجد أندونيسيا تقلد الدستور الهولندي . هذا ، ومن المحقق أن رغبة القادة المسلمين في الدول الحديثة المتقدمة ، كان له أثر كبير في هذا الاختيار . ولما كانت الديمقراطية قد استعادت مكانتها باعتبارها نتيجة من نتائج الحرب العالمية



الثانية ، فإنه لم تحدث محاولات مباشرة ، لإقامة ممالك جديدة أو لتجربة نظم قريبة من الفاشية ، كما حدث في بعض الدول الآسيوية خلال فترة الاستقلال في ظل الحكم الياباني المقيد لذلك الاستقلال .

واختيار الدول الجديدة للجمهورية الديمقراطية كشكل لحكوماتها ، وذلك فيما عدا الدول التي كانت تحت الحماية من قبيل ، مثل كمبوديا ، ولاوس ، ومراكش ، وتونس ، كان قراراً ضحكاً له نتائج بعيدة المدى ، وتضمن مشاكل عديدة تحتاج إلى دراسة دقيقة . وبالرغم من أن هذه الدول وجدت في فترة ثورية ، فإنه كان عليها — كما سبق أن ذكرنا — أن تواجه مشاكل غير عادية من حيث تعقيدها . والنظم الديمقراطية تقوم على دعائم مختلفة من شأنها أن تؤثر في سائر مظاهر الحياة السياسية واستقرارها وكفائتها ، بل تؤثر حتى في وجودها .

وقد حاولت كل من هذه الدول خلال العشر السنوات الأخيرة ، أن توفر شكل الحكومة النيابية بما تشتمل عليه من مجالس وبرلمانات وسائر الأجهزة التي تتطلبها الديمقراطية . غير أنه من الواضح أننا نجد أن جميع مقتضيات ذلك النظام لم تتضح ، لا في ذهن الجماهير لحسب ، بل في أذهان القادة أنفسهم ، ذلك أن تجاربهم السابقة لم ترتبط عموماً بالأساليب الديمقراطية في الحكومة والإدارة . وفي معظم الأحوال تلمس الافتقار إلى تهيئة الظروف النفسية اللازمة للحكومة الشعبية .

والمشكلة الأساسية في الديمقراطية ، هي ما يمكن أن نطلق عليه مبدأ الطاعة . وكان هذا المبدأ يطبق في بساطة في حالة وجود الملكية ،

فالسكل يعرف أن الملك لا بد أن يطاع ، وكانت توجه إليه الكلمات الدالة على الجلالة والقوة وسائر الصفات التي ترمز إلى السلطان ، وكان هو رمز الدولة في نظر العامة ، ورغبته هي القانون ، ونزواته هي الأوامر . وكانت أوامر إمبراطور الصين تنتهي بالصيغة القائلة : « ارتعد وأطع » . وكان الناس يرتعدون ويطيعون ، لأن السلطة الملكية كانت كاملة وشاملة لجميع مظاهر الحياة ، والجزاء الذي يستطيع الملك فرضه كان لا يقف عند حد .

ونظراً للحقوق التقليدية للملك في أن تطاع أوامره كاملة ، فقد صورت هذه الطاعة على أنها أمر مسلم به ، وفي الملاحمة الهندوسية المسماة « مهاياراتا » ، نجد حواراً شائقاً جداً عن حق الملك في الطاعة . . . فهناك تساؤل عن سبب هذه الطاعة ، في حين أن له عينين لا أكثر ، وساعدين اثنين لا غير . وهكذا . والجواب طريف : فلولا وجود سلطة عليا مرئية في الدولة ، لرجع البشر إلى حالة الفوضى التي تصورها « الماتسيايا » أو قانون السمك ، تصويراً دقيقاً ، لأن هذا السمك يأكل كبيره الصغير . وهكذا رأوا ضرورة وجود سلطة عليا ، طاعتها واجبة ، سواء للملك ، أو لأي نظام سياسي سائد . وأبسط صورة لهذه السلطة كانت تتمثل في رجل توفرت له الحكمة والقوة ، زعيماً كان . أو ملكاً ، وهب قدرة خارقة ودان له المجد ، وله فرض العقوبات اللازمة . وأصبحت هذه القوة ، على مر العصور ، تسمى « الأعظم » ، و « ابن السماء » ، و « القيصر » ، و « الأملى مكانة » . وهي لا تمثل القوة السكاملة فحسب ،



بل يجتمع لديها كذلك جلالة ترفعها عن سائر البشر ، وكان الخروج على طاعتها يعتبر أم السكبان . كان هذا هو المبدأ الذى يسهل فهمه . غير أن دولة ما ، من الدول التى حظيت باستقلالها بعد عام ١٩٤٥ ، لم تأخذ بالنظام الملكى ، فيما عدا ليبيا . .

ومسألة الطاعة فى هذه الحالة ، مسألة سبق أن حددتها التجارب والتعاليم القائمة فى البلاد الديمقراطية . والسلطة فى الديمقراطية تتمثل فى إرادة الشعب من الناحية النظرية ، فى حين أن هذه السلطة تتمثل فى حكم الأغلبية ، من الناحية العملية ، فالقرار الذى تقره الأغلبية ، يجب أن يؤخذ كقرار الماهل الحاكم ، ولو أنه من الممكن فى الدساتير الفدرالية عرضه على هيئة قضائية لإقرار شرعيته القانونية . فهو قرار لا يجب أن تتحداه سلطة أخرى ، أو أفراد آخرون ، ولكن دقة مثل هذه القرارات ، ليست من المبادئ اليسيرة الفهم فى كل مكان . فقبول قرار الأغلبية وطاعته ، هو أحد أسس الحكومة الديمقراطية . ولكن ذلك لم يحدث باستمرار ، وربما كان حق الاعتراض الحر الذى أخذ به فى بولندا ، استثناء لا يقاس عليه . بل إنسانا نلسن حتى اليوم أن السائد فى مجلس الأمن ، هو التناحر بين الدول الكبرى . وظاهر أن هذا خرق لقرارات الأغلبية التى لها قداستها الشرعية . وحتى فى النظم الديمقراطية ذاتها ، نجد أن أغلبية معينة يجب أن يرجع إليها فى مسائل بالذات ، مثل التعديلات الدستورية الخاصة بشئى الأعضاء ، وكذلك فيما يتعلق بمسائل تمس إرادة الشعب . فهذه كلها أمور يكون الرجوع فيها

للتصويت المباشر . وواضح من هذه الأمثلة ، أنه لا يوجد ما هو مسلم به تسليماً مطلقاً في مبدأ قبول الأغلبية على الدوام .

وكذلك نجد في أعظم البلاد حظاً من الديمقراطية ، دساتير تعنى بتحديد سلطة الأغلبية في اتخاذ قرارات هامة . فمعظم البلاد البرلمانية لها مجلس شيوخ ، أو مجلس لوردات ، أو أى مجلس آخر ، الغرض منه ، هو الحد من قوة الأغلبية في فرض قراراتها على عجل ، حتى ولو لم يكن لهذه المجالس حق تعطيل القرارات .

وإذا كانت المسألة بالغة التعقيد على هذا النحو ، حتى في البلاد التي استقرت فيها هذه النظم ، فإنه يسهل تصور أن حق الأغلبية في أن تطاع قراراتها حرفياً ، يجد صعوبات غير متوقعة في هذه الدول الجديدة .

ومن خير الأمثلة التي تساق في هذا المجال ، تلك القوات المتمردة في أندونيسيا ، والعصيان الدائم للقوات المنظمة في بورما ، ثم الانقلابات والنظم البرلمانية ، الزائدة عن الحاجة ، التي كانت تحدث في سوريا .

وفيما عدا بعض البلاد ، مثل الهند ، وسيلان وباكستان<sup>(١)</sup> ، نجد القرارات التشريعية تعارض بواسطة جماعات ، سواء أكانت مسلحة أو مطالبة بالاستقلال المحلي .

ففي الدول الجديدة ، عدا الثلاثة المذكورة ، لا نكاد نلمس طاعة لقرار الأغلبية .

---

(١) حدث تغير في نظام الحكم في باكستان ، بعد إعداد هذه المحاضرات .

# مشكلة الادارة

الحكومة الديمقراطية ، تقوم ، أولا وبالذات ، على القيادة السياسية ولكن رسم السياسة ليس إلا ظاهرة واحدة من مظاهر النشاط في الدولة . أما الإدارة الفعلية في الحكومة ، فيقوم بها جهاز إداري من الموظفين ، يجمعهم نظام هرمي . والمجالس والهيئات التشريعية تحدد السياسة ، وتعلم وتقود الرأي العام ، كما أنها تمارس الرقابة على الإدارة الحكومية التي يقوم موظفوها المدربون بتنفيذ السياسة المرسومة .

والتنظيم الإداري لم يعرف في الدول الأوربية ، إلا منذ وقت قريب ، فالمجتمع الإقطاعي الذي نشأت فيه مبادئ الدولة الحديثة ، لم يعن بالإدارة إلا قليلا . وكانت في أول أمرها جزءاً من النظام الملكي . والديمقراطية الأوربية ترجع في أصلها إلى صراع الشعوب ضد استبداد الملوك المطلق ،



مما حمل الشعوب على التعصب ضد الموظفين الرسميين ، باعتبارهم ممثلين لقوة الملك ، ومهددين لحقوق الشعب . وظلت هذه الكراهية سائدة في الدول الأوربية ، حتى القرن الثامن عشر ، على أقل تقدير . بل إننا نجد أن إنجلترا ، في القرن التاسع عشر ، لا تكاد تذكر الإدارة الحكومية حين تعرض لرسم سياسة الدولة ، بالرغم من كونها بلد ديمقراطي برلماني . وعلى سبيل المثال ، فإننا لانصادف في كتاب « برجهوت » ، وهو كتاب له مكانته في دراسة الدستور الانجليزي ، شيئاً عن الخدمة المدنية ، وكذلك الحال في كتاب الأستاذ « ا . ف . ديسي » ، عن « قانون الدستور » ، وهو من الكتب التي ألقت في مطلع هذا القرن ، وبقى دهرآ طويلا يعتبر من المراجع الرئيسية في موضوعه ، فهو لا يذكر شيئاً عن الخدمة الادارية على الإطلاق . وفي أمريكا نجد أن نظرة القوم إلى هذه النظم التي وصفوها بأنها فاسدة ، ظلت تعوق وجود جهاز إداري له كفايته حتى عهد قريب . ومن الحق أن يقال إن تطور وكفاية النظم الادارية لم تنشأ إلا أخيراً ، في البلاد الغربية ذات النظام البرلماني .

والموقف اليوم جد مختلف عما كان عليه من قبل ، فالتغير الذي اعتري خصائص الدولة ، وزيادة واستمرار التوسع في أعمالها ، لا من الناحية السياسية فحسب ، بل أيضاً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية . كل هذا ساعد على إيجاد التوازن بين السلطة السياسية والسلطة الادارية . وهذا التطور ملحوظ ، لدرجة أن أحد المفكرين في إنجلترا ، حينما أراد أن يصف إحدى المنظمات السياسية ، وصفها بأنها « إدارية برلمانية » .

أما التطور الذى اعترى مجموعة دول آسيا وشمالى أفريقيا ، فإنه جد مختلف ، لأن هذه الدول كانت تلم بالأساليب الإدارية منذ أقدم العصور . فقد قامت الحكومة فى بابل القديمة ، وفى مصر ، والهند ، والصين ، على أساس الخدمات الإدارية . وهذا يرجع إلى ما أشار إليه كل من « ما كس فبر » ، و « كارل فون ويتفوجل » ، وهوان الحكومات فى الدول الآسيوية الأفريقية ، إنما قامت أصلاً على إدارة شئون ضرائب الأرض ، ونشأت هذه الإدارة على الأرجح بسبب رقى الحضارة الآسيوية وقدرتها على التحكم فى مياه الأنهار وأنواع الرى الذى يستلزم لإدارته جيشاً من الموظفين الإداريين . وقد استقر فى الهند ، حتى القرن الرابع قبل الميلاد ، نظام إدارى كامل واف ، كما يلاحظ ذلك من التعاليم السياسية القديمة المسماة ( أراساترا ) الخاصة ( بالكوتاليا ) .

وهكذا توفرت للدول الآسيوية تقاليد إدارية ، وتطورت هذه النظم خلال فترات استعمارها . ولما كان من خصائص الحكم الأجنبى أن يجافى روح الديمقراطية ، كما أنه لا يقوم على أساس انتخابى ، فقد اقتضت الواجبات الأساسية للحكومات الاستعمارية على المحافظة على القانون والأوامر ، وتحصيل الضرائب ، وهذا يستلزم عدداً كبيراً من الإداريين . ونرى أن الحكومة المستعمرة فى كل من الهند ، والباكستان ، وسيلان ، وبورما ، وأندونيسيا ، والسودان ، وكذلك البلاد التى خضعت للاستعمار الفرنسى ، قد أوجدت جهازاً إدارياً له كفاءته .

ولكن خلق الجهاز الإدارى على هذا النحو ، تضمن ثلاث مظاهر من مظاهر الضعف .

وأول هذه المظاهر الثلاثة ، أن الموظفين الرئيسيين كانوا من البلاد المستعمرة ، وحتى في الهند ، التي كان نصف عدد الموظفين الرئيسيين فيها من الهنود ، في الفترة التي آلت فيها الإدارة إلى أبناء البلاد ، نجد المناصب الهامة كانت في أيدي الأوروبيين . وكذلك الحال في أعمال المالية ، ووزارات الداخلية ، والدفاع ، والسكك الحديدية ، والمواصلات . فشكل الوظائف البالغة الأهمية ، كان يشغلها الإنجليز . وانسحاب هؤلاء من المناصب الرئيسية في الإدارة ، خلق نوعاً من الفراغ لم يكن ملؤه بالأمر الهين . وكان الأمر في بورما أكثر صعوبة ، إذ كانت نسبة عدد المواطنين الذين يشغلون المناصب الرئيسية ، أقل كثيراً ، لدرجة أننا نجد عدداً كبيراً من الوظائف الثانوية ، يشغلها بعض من الهنود . هذا بالإضافة إلى أن السنوات الثلاث التي قضتها بورما تحت الحكم الياباني ، قد أفسدت القيم الأخلاقية للعمل الإداري . وفي أندونيسيا نجد أن الوظائف الرئيسية اقتصرَت على الأوروبيين ، مما اضطر إلى إعادة استخدام عدد كبير من الهولنديين ، بعد أن نالت الدولة استقلالها . وما وقع في السودان يعتبر أمراً طريفاً حقاً ، فإن سودنة الوظائف كانت خطوة ضرورية للحصول على الاستقلال ، لأن تخصيص الوظائف التنفيذية والقضائية للإنجليز وحدهم ، أثار مشاكل بالغة الصعوبة ، لم يستطع الاهتمام إلى حلها إلا باستخدام عدد من الهنود والباكستانيين ، وعدد آخر من أبناء البلاد الأخرى الصديقة ، الذين ألحقوا بعملهم على أساس عقود لمدة قصيرة . وأمكن تحقيق ذلك ، نظراً لأن اللغة الرسمية للشئون الإدارية الحكومية



كانت هي اللغة الإنجليزية . أما في كبوديا ، ولاوس ، وتونس ، ومراكش ، حيث كانت اللغة الرسمية هي الفرنسية ، فقد كان من الطبيعي استخدام موظفين فرنسيين .

والوجه الثاني من وجوه الضعف في الجهاز الإداري ، الذي أورثه الاستعمار لهذه الدول ، يتمثل في قصور هذا الجهاز ، فالحكومة المستعمرة كانت تعنى قبل كل شيء بالمحافظة على القانون والنظام ، وإيجاد الوسائل الكافية للتجارة والاستثمار ، وكان عليها أن تهجي الضرائب ، وتقر القانون ، دون أدنى تدخل في شئون الشعب . فالجهاز الذي أعده المستعمر يلائم الغرض الذي قام من أجله ، ملائمة تثير الإعجاب . ولكن ما تكاد تحصل الدولة على استقلالها ، حتى تواجهها مشاكل أخرى لا تقل أهمية عن هذه المشكلة . فعليها أن ترسم سياسة للتنمية الاقتصادية ، وتقوم بالمشاريع التقدمية المختلفة ، وتبدأ في إعداد برنامج للتصنيع ، وتنشئ علاقات تجارية مع الدول الأخرى ، وتسيطر على نقدها . كما أن عليها أن تواجه مشاكل أخرى من هذا الطراز ، وكل منها يحتاج إلى موظفين إداريين على درجة عالية من الخبرة : والتجارب التي بلتها هذه البلاد في عهد الاستعمار ، لم تكن قد أكسبتها خبرة بأعمال من هذا القبيل . وإن خلق نظام إداري فني ، قادر على معالجة هذه الأمور المعقدة ، التي تحتاجها الحكومات الحديثة ، إنما هو مسألة بالغة الأهمية تواجهها كل دولة حديثة عهد بالاستقلال .

أما الوجه الثالث من وجوه الضعف في الجهاز الإداري الذي خلفه

الاستعمار ، فهو الاستقلال الإدارى فى أعمال الدواوين . ذلك أنه نظراً لانعدام السلطة البرلمانية المباشرة التى تشرف على الجهاز ، فقد نشأ فى سائر أنحاء الدولة نوع من الإدارات التى لها استقلالها فى داخل الحكومة . وخلال فترة الحكم البريطانى فى الهند ، كانت الإدارة تقوم بها فعلاً الحكومة الحاكمة ، مع أنها من الناحية النظرية تخضع لوزير الدولة المختص بشئون الهند ، لأنه هو الوزير المسئول أمام البرلمان البريطانى . وكان أغلب أعضاء مجلس الوزراء فى الهند من الموظفين الدائمين . وكان لهم أن يتولوا منصب الوزارة فى المقاطعات ، وفى مجالس البلديات حتى عام ١٩٢١ . وعلى ذلك فالموظفون المدنيون لم تكن لهم إلا خبرة ضئيلة بالعمل فى ظل الحكم الديمقراطى . ويجب ألا يفوتنا أن النظام البرلمانى نشأ أولاً فى البلاد الغربية ، ثم أوجدت النظم الإدارية بعد ذلك كجهاز لتنفيذ سياسة البرلمان . أما الحال فى الدول الجديدة ، فقد كان على العكس من ذلك ، إذ كانت الإدارة لها جهاز قديم مكين ، له وجوده ونظمه ، وأهدافه ، وقدرته على الاتصال المباشر بالشعب . ولكن هذا الجهاز لم يكن متصلاً بالحكم الديمقراطى ، فهو لم ينشأ عنه ويتخذ منه أمه وأباه ، على نحو ما يقولون فى اللغة الهندية الدارجة . وإنما قرضت النظم الديمقراطية عليه فرضاً ، وأصبحت تتحكم فى الجهازين السياسى والإدارى . وكما سبق أن ذكرت ، فإن تعاليم الديمقراطية لم تفهم على وجهها الصحيح حتى من هؤلاء الذين كلفوا بتطبيقها . كما أن مبدأ الطاعة فى الديمقراطية لم يفهم بوضوح فى معظم هذه الدول الحديثة ، باعتباره مقابلاً للسلطة

الإدارية التي اعتادتها هذه البلاد منذ زمن طويل . وقد ظهرت اتجاهات في كثير من هذه الدول ، لنقل السلطة إلى أيدي الإدارة . كما ظهر اتجاه آخر جعل السلطة الادارية هي التي تعمل متوارية خلف ستار الديمقراطية ، ولا يستثنى هذا الوضع ، إلا في البلاد التي سلمت قيادتها إلى أيدي رجالهم على شعوبهم سلطة لا تنازع ، ونالوا ثقتها ، وذلك لكفاحهم في سبيل الحرية ، كما هو الحال في الهند ، وفي بورما .

هذه المظاهر الثلاثة من مظاهر الضعف الذي خلفه الاستعمار في الجهاز الاداري ، تعتبر من أهم العوامل التي يتوقف عليها تشكيل مستقبل هذه الدول الجديدة . ويجب ملاحظة أن هذه الإدارة عينت الإطار الذي استطاعت هذه الدول أن تمارس نشاطها السياسي في داخله ، مهما كان محدوداً . غير أن المشكلة الأساسية تتمثل في تطوير هذه النظم الادارية المتخلفة ، وفقاً للمهام التي ألقيت على عاتق الدول الحديثة . فالبلاد الحديثة عهداً باستقلالها ، تجد مشاكل عديدة ، تحتاج إلى حل ، الأمر الذي لم تحفل به الإدارة في عهد الاستعمار ، وهذا لا يعني التوسع الضخم في الخدمات الادارية فحسب ، بل يتضمن كذلك تنمية الخبرة في شؤون الجهاز الاداري ، على نحو لم يكن في عهد الحكم الاستعماري . ويقال إن الخدمات الادارية في الهند ، قد بلغت اليوم ثلاثة أضعاف ما كانت عليه ، وذلك خلال العشر السنوات الماضية . ولم يكن ذلك النمو مرجعه إلى القانون المعروف باسم قانون ( باركنسون ) ، أو لاختلاف مهارة الهنود عن مهارة البريطانيين في الإدارة ، بل يرجع أولاً



وبالذات ، إلى التغيير الذى طرأ على وظائف الدولة . وعلى ذكر التوسع الذى حدث فى مجال الخدمات المدنية فى بريطانيا بعد الحرب ، فإن اللورد « أتلى » ، حين مثل عنها فى البرلمان ، ذكر أن ذلك النمو مرجعه إلى أن بريطانيا صارت دولة تعنى بتحسين أحوالها ، الأمر الذى نتج عنه قيام الحكومة بأعباء لم تكن لها من قبل .

ويبدو ذلك أكثر وضوحاً فى بلد كالمهندس ، الذى ما كاد يتحقق لها استقلالها ، حتى أخذت تعد المشروعات الضخمة للتصنيع ، وذلك بإشراف الحكومة ، كما تولت برامج بناء القرى ، وإسكان اللاجئين ، إلى جانب مشروعات عديدة للرى ، بما يتضمنه من استصلاح الأراضي البور وتعميرها . وهذا كله يستلزم وجود أنواع جديدة من المهارة الإدارية . والصناعات الضخمة الحديثة التى تعنى بها الحكومة تحتاج إلى نوع آخر من الموظفين الإداريين ، والمشروعات ذات النطاق الواسع ، والأغراض المتعددة التى تتعلق بالرى ، والكهرباء ، وغيرها ، لا تحتاج إلى مهندسين ذوى خبرة عالية المستوى فحسب ، بل يعوزها كذلك موظفين على درجة كبيرة من المهارة والبران .. و « مشروعات القرية » و « التوسع الريفى » ، التى قامت على أساس إصلاح شامل للقرى فى جميع أنحاء الهند ، تتطلب مهارات من مختلف المستويات ، مهارات لا تسكتفى بالعمل على رسم البرامج فحسب ، بل تمارس مهامها بالتعاون مع سكان القرى أنفسهم . فإذا أردنا تحقيق مشروع شامل لإصلاح القرى ، فإنه يجب توفر جيش من العمال ، ممن

يستطيعون ممارسة عملهم في مستوى القرية ، ولهم دراية بالوسائل الحديثة ، ولهم القدرة على العمل مع سكان الريف . وإذا كان للدولة أن تقوم ببرنامج شامل للصناعة ، فإنه يجب عليها أن تنسق عمل ذوى الخبرة الموجودين ليلحقوا بالخدمة الحكومية ، وهذا يسير جنباً إلى جنب مع ما أشرنا إليه من توفر العمال الفنيين ، فضلاً عن تدريب الجهاز الإدارى . وفى الحق إن على الدولة الجديدة أن تخلق جهازاً إدارياً ضخماً ، قادراً على القيام بألوان النشاط المختلفة .

بل لو أن الأمر اقتصر على زيادة عدد الموظفين الذين يؤدون الأعمال الرتيبة ، لما كان ذلك ممكناً لكثير من هذه الدول ، إذ لم يتوفر لمعظمها طبقة كافية من الموظفين الإداريين الذى حصلوا على المؤهلات التى تؤهلهم لأداء الأعمال . ففي أندونيسيا مثلاً ، نجد أن نظام التعليم الذى سبق أن أدخله الهولنديون ، لم يحقق وجود طبقة واسعة الثقافة . وقد رأينا كيف أن السودان بدأ حياته الاستقلالية ، باستخدام موظفين مدنيين يعقود من دول أخرى . وكذلك الحال فى العربية السعودية ، واليمن ، وليبيا ، التى كان عليها أن تعتمد ، إلى حد بعيد ، على الأقطار العربية الأكثر تقدماً ، لتزويدها ببعض الموظفين الإداريين من ذوى الخبرة . ولكن فى بلاد كالهنس ، والباكستان ، وسيلان ، حيث توفر لهن من التعليم أكثر تحرراً ، نجد مشكلة استخدام موظفين إداريين ممن يؤدون الأعمال العادية ، لم تكن بالمشكلة البالغة الصعوبة ، فباستخدام عدد كبير من هؤلاء بالطرق المألوفة ، وبتقصير فترة الترقية ،

وبإنشاء نظم جديدة للتوظيف ، وباختيار عدد ممن يعملون في الحياة العامة ، أمكن لهذه الدول ، لا أن تشغل الفراغ الذي تركه الموظفون الأجانب الذين انسحبوا فحسب ، بل استطاعت أيضاً أن تضاعف من عدد موظفيها لمواجهة الأعباء الجديدة . ولا يمكن أن يقال إن هناك انحطاطاً ملحوظاً في مستوى أداء هذه الأعمال العادية .

غير أن المسألة تختلف بالنسبة للأمور التي تتطلب خبرة متخصصة ، فقد ألقت كل هذه البلاد نفسها فجأة تواجه مشاكل توجيه الاقتصاد النامي . والحقبة التي أعقبت الحرب ، كانت فترة تقييد للتجارة العالمية ، وكانت مشكلة العملة صعبة معقدة بالغة الحساسية ، كما فرضت القيود ، وخلقت مشاكل التموين ، ونشطت الرقابة على الاقتصاد الداخلي ، وهذه كلها أمور تحتاج إلى براعة في علاجها . ففي خلال السنوات الأولى لعهد الاستقلال ، وهي الفترة التي تطورت فيها الأحوال العالمية ، صار من الضروري إجراء إعادة شاملة لتنظيم اقتصاديات الدول الجديدة . وهكذا كان عليها أن تتخلص من مرحلة الاقتصاد الاستعماري التي فرضتها ظروف معينة . كما كان عليها أن تنمي صناعاتها وإنتاجها من المعادن ، وفي نفس الوقت كان عليها كذلك أن تقيم نظاماً اقتصادياً يتوفر فيه الاستقلال والتوازن . ومن البدهي ألا يترك هذا المنشآت الخاصة في الدول الحديثة ، لا بسبب تعصب ما ضد الدوافع الفردية ، أو ضد رأس المال الخاص ، ولكن لأن معظم رأس المال الخاص ، في هذه البلاد ، لم ينم إلى الحد الذي يستطيع معه أداء هذه المشروعات . وفيما عدا الهند ،



والباكستان ، فإننا لانبجد في هذه الدول طبقة يتوفر لها رأس المال ، بحيث  
تستطيع القيام بالمشروعات الصناعية الضخمة . وكذلك كان هناك  
عنصر الزمن ، فقد كان هم هذه الدول أن تلحق بركب النهضة الغربية .  
وهناك عامل هام ، تدخل ، وهو أن الصين انقلبت دولة شيوعية ، ترمى  
سياستها إلى الاسراع في التصنيع . فكان على الهند ، بصفة خاصة أن  
تبدأ في برنامج تخطيطي للتنمية ، يشمل جميع النواحي ، وهذا لم  
يتطلب تخطيطاً تفصيلياً فحسب ، وإن كان هذا التخطيط في ذاته يتطلب  
خبرات فنية بالغة التنوع ، بل استلزم كذلك جهازاً إدارياً له خبرته  
العالية المستوى ، التي تتطلبها أداء هذه المشروعات . فالموظفون الذين  
يعهد إليهم بالرقابة كانوا من الأهمية بدرجة لا تقل عن الحاجة إلى جيش  
من العمال المهرة . غير أنه من الواضح أن أعمال المديرين والمشرفين  
والمراقبين ، لا يمكن أن يعهد بهما إلى الموظفين الذين يؤدون الأعمال  
العادية ، كرجال الجهاز الإداري العادي .

وقد أوصى الحكيم الصيني القديم ، بتوفر الحكم العائب ، والأمانة ،  
والكفاية ، للقيام بعمل من الأعمال . وكان من المفروض أنه بتحقيق  
هذه الصفات ، يمكن أن يعهد لموظف الحكومة بالرقابة العليا في أية  
مصلحة من المصالح . وتحت الإدارة البريطانية ، اعتبر هذا المبدأ أمراً  
مسئلاً به ، لدرجة أن مناصب مثل مديري الصناعات أو رؤساء الموانئ  
كان يعهد بها إلى الموظفين المدنيين . ولكن حين يتعلق الأمر بالرقابة ،  
ومديري الأعمال في المؤسسات الصناعية والاقتصادية ، كان من اللازم أن

تتوفر صفات أخرى غير القدرة على الحكم الصائب ، والأمانة ، والكفاءة مصفة عامة ، وهي الصفات التي كانت تعتبر أساسية . فإذا كان المقصود هو إدارة مشروع مصنع صلب ، أو الرقابة على مصنع أجهزة للآلات ، وجب أن يتوفر كذلك في الرأس المفكر للمؤسسة قدر كبير من الإلمام بمشاكل الصناعة ، كما أن الموظفين المسؤولين مباشرة عن فروع الصناعة المختلفة ، يجب أن يكونوا رجالاً فنيين ، وعلى درجة عالية من الكفاية . وهذه مسألة لا يمكن لدولة ما أن تعتمد فيها اعتماداً كلياً على المعونة الخارجية ، فقد يمكن للدولة التي نالت حظها من الرقي ، كما يمكن للمنظمات الدولية أن تمدّها ببعض الخبراء في مختلف المستويات . غير أن الدولة صاحبة الشأن ، يجب أن توفر الموظفين المتعددين الذين يتكون منهم الجهاز الفني والإداري . وقد توفر للهند عدد ضخم من الإداريين ، كما أن بها أكثر من ٨٠٠.٠٠٠ من المهندسين ذوي المؤهلات ، ولكن تبين أن عدد المهندسين اللازمين لها حتى عام ١٩٦٢ ، يجب ألا يقل عن ٣٠٠.٠٠٠ مهندس ، أي أن عليها في الواقع أن توفر أربعة أضعاف عدد مهندسيها الحاليين ، وتتهيأ لهم الخبرة الهندسية اللازمة .

وفي الحق إن المشكلة كانت أصعب لدى البلاد التي لم تتطور فيها الصناعة ، كما تطورت في الهند . وهذا ما سوف نعالجه على نحو أكثر تفصيلاً ، حين نعرض للمشاكل المتصلة بالتعليم .

والعلاقة بين الإدارة والرقابة السياسية تعتبر من المشاكل التي لها أهميتها ، والتي تشغل فكر الدول الحديثة . فمن المفهوم ، بصفة عامة ،

أن وظيفة القيادة السياسية هي رسم السياسة التي ينفذها الجهاز الإداري وهذا ما ينتج عنه صراع بين السلطتين ، على نحو لا يمكن تجاهله . ونجد في البلاد العريقة الديمقراطية ، أن هناك فصلاً واضحاً بين السلطتين ، على نحو يسهل أداء الأعمال . أما في الدول الحديثة ، حيث النظم البرلمانية جديدة لم تستقر ، كما استقرت وتمكنت التقاليد الإدارية ، فإن الصراع بين القيادة السياسية والسلطة الإدارية أمر لا مفر منه . ومن الناحية النظرية يكون الوزير مسئولاً أمام البرلمان عن إدارة المصالح التابعة له ، بينما الحقيقة أن هذه المسئولية ليست أكثر من مسئولية شكلية ، وذلك نظراً للاتساع الضخم في الجهاز الإداري . والسلطة الإدارية تتمتع بقوة تنفيذية ، فإذا كانت الديمقراطية شكلية ، ورقابتها منعقدة تقريباً ، كما هو الحال في أغلب الدول الحديثة ، فإن الصراع بين السلطتين لا يظهر للعيان ما دامت السلطة الفعلية باقية في يد الجهاز الإداري . أما حيث تقوى الديمقراطية على رفع صوتها ، وحيث يكون للبرلمان نفوذه ، فإننا نجد أن قيام الجهاز الإداري بوظيفته ينتج ألواناً حادة من النزاع .

وقد نوقشت هذه المسألة في الهند مناقشة عامة ، أكثر من مرة ، وفي إحدى القضايا التي نظرت أمام القضاء حديثاً ، قدم للمحاكمة رجلان ، أحدهما وزير بارز من الوزراء المركزيين ، والآخر هو أحد الإداريين ، من ذوي المراكز الرفيعة ، وأثيرت في القضية ثلاثة أمور : حق البرلمان ، لا في الحصول على المعلومات فحسب ، بل كذلك حقه في مراقبة التصرفات في عمله الإداري ، كما أثير مدى مسئولية الوزير السكاملة عن



أعمال مرءوسيه أمام الهيئة التشريعية ، والفصل بين سلطة كل من الوزير والموظف العام ، أمام البرلمان ؛ وما انتهت إليه المحكمة ووافقت عليه الهيئة التشريعية ، أمر له دلالة قوية . ذلك أن أحداً لم ينكر على الهيئة حق رقابتها على تصرفات الوزير حتى في المجال الإداري . فمسئولية الوزير المختص الكاملة تقوم على هذا الأساس ، من الناحية الدستورية على الأقل ، وتأكدت هذه النتيجة فيما بعد باستقالة الوزير نفسه .

ولم يمكن الفصل بين سلطة الوزير والموظف الإداري الدائم . ذلك لأنه إذا كانت مسؤولية الوزير غير قائمة على الكفاءة ، فمن الواضح أن تصرفات الموظف كانت قائمة على أساس التنظيم العملي ، لا على أساس دستوري من أى نوع . ومن الحق إنه يجب وضع سلطة كبيرة في يد الموظفين الدائمين ، ولن يكون للانتاج الحكومي أثره ما لم يتم على مبدأ الولاء المتبادل الذي يجب أن يكون مفهوماً لدى كل من السلطتين على وجهه الصحيح . هذا درس اكتسبته بالتجارب المؤلمة جميع البلاد الحديثة العهد بالديمقراطية ، لأن التقاليد والتعاليم ، والتطبيق المتعلق بالتعاون بين السلطتين ، هي أمور تستقر وتنمو في أناة وريث ، ولا يمكن أن تعالج بالقوانين وإصدار التعليمات .

وثمة ظاهرة أخرى في الإدارة الحكومية يمكن أن تعتبر ذات أهمية بالنسبة للدول الحديثة ، وهي أن الخدمات الإدارية تنقسم بعينها إلى المحافظة ، لأنها تنظر إلى الأمور من الناحية العملية ، كما تتميز بقدرتها على التكيف بالأوضاع القائمة ، تبعاً للتجارب السابقة التي

اكتسبتها . وهذا ما يجعل هذه الإدارة عاملاً من عوامل الاستقرار في الحكومة الديمقراطية ، وخاصة إذا كان النظام الديمقراطي ساذجاً لم تصقله التجارب ، والناخبون لم يدربوا تدريباً كافياً على الرقابة الجدية . وهنا نجد القيادات السياسية تميل غالباً إلى إدخال تعديلات جديدة بعيدة المدى . والرجل الإداري العملي النزعة ، هو الذي يمكنه تنفيذ مثل هذه التعديلات ، فهو الذي يعمل على إعداد الجهاز الإداري المنفذ ، وهو الذي يقدر ما تحدثه هذه التعديلات من آثار في مجال الإدارة . ويكون هذا الجهاز الإداري قادراً على معالجة مثل هذه المشاكل ، لا بما أوتي من حكمة التجارب الماضية فحسب ، بل تبعاً لقدرته على معرفة ظروف التطبيق العملي للمشروعات المراد تنفيذها ، مما يكون له الأثر الفعال في استقرار الحكم الديمقراطي .

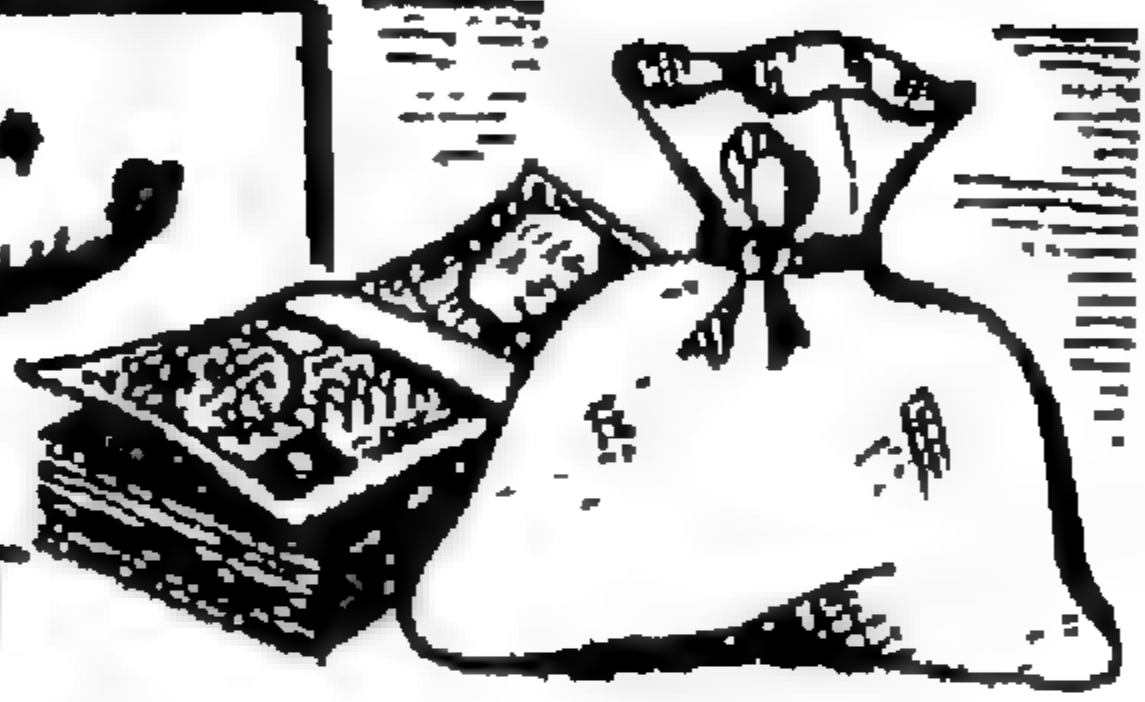
ومن المعروف أن نجاح أو فشل أى نظام في الدول الجديدة يتوقف على الجهاز الإداري الذي يمكنها إعداده . فالحكومات تستطيع أداء وظائفها على الوجه المرضى ، ما دام هذا الجهاز على حظ كاف من القدرة ويستطيع التكيف بالوضع الجديد . وحين يصيب الجهاز الحكومي خلل ، أو حين تعجز الدولة عن إيجاد الموظفين الأكفاء ، فإن استقلال الدولة الحديثة يصبح اسمياً ، ولا يلبث أن تكتنفه المخاوف والظلام .

ويمكن تلخيص المشاكل التي تواجهها الدول الحديثة في المجال الإداري على النحو التالي : إن الإدارة الحكومية التي أورثها الاستعمار للدول الحديثة ، كانت ضعيفة في مطلع الاستقلال ، بسبب انسحاب

الموظفين الرئيسيين ، الذين اقتضت الظروف أن يكونوا من أبناء البلاد الاستعمارية . وحتى في البلاد التي توفر فيها نظام إدارى قادر - مهما كانت قدرته محدودة - فإن تغير أهداف الدولة . وتطور الدوافع ، وتعدد أوجه نشاطها ، استلزم توسعاً ضخماً في عدد الموظفين الفنيين الذين يمكنهم القيام بالإشراف ، وهو أمر لم تستطع توفيره معظم الدول . وبدون هذا التوسع الضخم في استخدام الموظفين ذوى الخبرة ، تعجز هذه الدول الحديثة عن القيام بالإصلاحات الضرورية في المجالين الاقتصادى والاجتماعى ، وتعود القهقري إلى التأخر والظلام . ولما كان النظام المتبع في معظم الدول ، هو النظام الديمقراطى ، فإن مشكلة الإدارة صارت لها أهمية عظمى ، لأن النظام الديمقراطى لا يمكنه أداء وظائفه بدون جهاز إدارى له كفايته القائمة على الخبرة . وفى هذا المجال يمكن أن يقال إن إعاره الخبراء الأجانب ، والاستعانة بالمعونة الفنية التي تقوم بها الهيئات الدولية ، أمر له أهميته ، غير أنه لا يستطيع أن يغير من الوضع الأساسى العميق لهذه المشكلة . وهكذا ، فإن مستقبل الدول الجديدة يعتمد ، إلى حد كبير ، على مدى مبادرتها إلى إعداد جهاز إدارى له كفايته وخبرته وأماته . ومثل هذا الجهاز سيكون قادراً على توفير الاستقرار اللازم للحكومات الجديدة ، وإمدادها بالإدارة الفعالة في أجهزتها المختلفة .



## مشاكل الحياة الاقتصادية



واجهت الدول الحديثة الواقع الاقتصادي البرير ، بعد نيلها استقلالها مباشرة ، فاستقر في وعيها أن ليس لاستقلالها ذاك قيمة كبيرة ، ما لم يتحقق لها الاستقلال السياسي . فكل دولة من هذه الدول التي تخلصت من عهد الاستعمار الطويل ، وجدت اقتصادها قائماً على الأسس الاستعمارية على نحو ما ، بمعنى أنه مرتبط ارتباطاً لا تنفصم عراه باقتصاد الدولة المتسلطة . فالعملة المحلية مرتبطة بعملة الدولة المسيطرة ، ونظام البنوك مرتبط بمثيله فيها - ذلك فيما عدا ما كان عليه الحال في الهند ، إلى حد ما - بحيث سيطرت البنوك الأجنبية ، التي كان لها أيضاً حق الاحتكار في بعض الأحيان . كما أن بعض المنتجات التجارية الرئيسية ، كانت في يد الدولة المستعمرة . ويكفي للتعميل على ذلك ، الشاى في

الهند ، والشاي والمطاط في سيلان ، والسكر والبتروول والمطاط في أندونيسيا . كما أن الدول المستعمرة كانت تتحكم في المواد الخام . وهكذا كانت الدول حديثة الاستقلال ، مقيدة الأقدام مغولة الأيدي ، وتأكدت أنه إذا كان على الاقتصاد أن يدعم الاستقلال الذي حصلت عليه فإن من الواجب إعداد خطط ومشاريع لم تكن لتخطر لها على بال من قبل .

ولم يكن هذا الإعداد ضرورياً للتحرر الاقتصادي فحسب ، بل كانت هناك حاجة ملحة إليه من حيث هو مؤد إلى رفع مستوى المعيشة للشعب . ففي كل هذه الدول ، نجد الأغلبية العظمى من السكان تعيش على هامش الحياة . وهي لم تكن تعاني من انخفاض هذا المستوى إلى أقصى حد فقط ، بل عانت أيضاً من حاجتها إلى الموارد اللازمة للخدمات الأساسية ، مثل التعليم ، والصحة العامة ، والمواصلات ، وغيرها . ولاح لها أنها مهددة في مستقبلها ، ما لم تقم باستغلال مواردها الطبيعية ، وتضاعف من إنتاجها .

وإذا كان من المعروف لدى الجميع أن خلق اقتصاد متوازن ، وتحقيق برنامج التصنيع ، وغير ذلك من مشاريع العمران ، هي أهم ما يجب العناية به ، فإن الصعوبات التي صادفت هذه الدول في هذا السبيل ، كانت شديدة كل الشدة . ذلك أنها أولاً وقبل كل شيء ، كانت تفتقر إلى المبادئ الاقتصادية السليمة ، لأن التفكير الاقتصادي فيها مرتبط بالتفكير الأجنبي المسيطر . وبالرغم من أن المبادئ السائدة في البلاد ذات

المصالح الاستعمارية لم تكن ملائمة للدول الجديدة ، إلا أن الأفكار الاقتصادية التي انتشرت في هذه الأخيرة ، لم تكن إلا تقليداً لها . كما أن المهارات الفنية تعوز الكثير من هذه البلاد ، بالإضافة إلى انعدام رأس المال في معظم الأحيان ، وإلى جانب قصور الحصر الدقيق للمصادر الطبيعية . أما وسائل المواصلات ، والسكك الحديدية ، والموانئ ، فلم تتطور إلى الدرجة التي تتناسب مع التطور السياسي . هذا إذا كانت قد تطورت على الإطلاق .

وثمة حقيقة واضحة ، هي أنه لا سبيل إلى التخلص من مرحلة التأخر الاستعماري ما لم يتح لهذه الدول خطط التخطيط الشامل . وقد ضربت روسيا المثل بتجاربها في هذا الميدان ؛ وكان من أهم العوامل التي أثرت في الوعي القومي الهندي في الفترة السابقة على الحرب ، هو نجاح مشروعات السنوات الخمس في الاتحاد السوفيتي ، تلك المشروعات التي حولت اقتصاد روسيا القيصرية الشبيه باقتصاد المستعمرات ، وجعلت منها دولة من أعظم البلاد الصناعية في العالم . وفي عام ١٩٣٧ ، قامت الهند بتشكيل لجنة تخطيط برئاسة نهرو ، لتتولى دراسة موضوع التخطيط . وحسبنا هذه الإشارة للتدليل على اتجاه الوعي القومي في الهند ، في ذلك العهد . وكان مما ضاعف الاهتمام بهذه المسألة ما حدث في الصين من تطورات ثورية . وبالرغم من أن مشروعات التخطيط في هذه الأخيرة ، جاءت في فترة متأخرة ، إلا أنها دفعت الحكومات الوطنية في الدول الجديدة إلى الاهتمام بتحسين الأحوال الاقتصادية ، بعد أن ظهر



لها بوضوح أنه ما لم تحدث إصلاحات أساسية في الحالة الاقتصادية السائدة فيها ، وما لم يرتفع مستوى معيشة الجماهير ، فإنه سينغدو من الصعب التخلص من خطر انتشار الشيوعية . وهكذا عنيت بالتخطيط الاقتصادي ، لا باعتباره تحقيقاً لمثل أعلى بعيد المنال ، ولكن باعتباره ضرورة ملحة .

غير أنه في الوقت الذي أيقنت فيه كل دولة بضرورة التطوير القائم على التخطيط ، نجد أن المشاكل التي تناولها التخطيط بالدراسة هي في حد ذاتها مضلات بالغة التعقيد . فقد كان من السهل رسم الخطط على الورق كما فعل الأب سيس ( Albé Sisyès ) حين كان يؤلف دساتير ، أو كما يؤلف الفلاسفة نظريات عن الكون . ولكن إذا كان لهذه المشروعات أن تنفذ ، فيجب أن تقوم على حصر الموارد الموجودة في كل قطاع : فيعرف ما يمكن الحصول عليه من المواد الخام ، ومدى تطور استغلال القوى ، والمواصلات ، والمهارات الفنية ، وما إلى ذلك . فليس في الامكان أن نقيم مشروعات على غير ما هو موجود .

وعلى سبيل المثال نجد أن معظم الدول الجديدة قد فكرت في إيجاد صناعة الصلب ، لأن الصلب أصبح يرمز إلى التقدم الاقتصادي . إلا أنه من الواضح أن البلاد التي لا يتوافر فيها ما يكفي من خام الحديد ولا الفحم ولا مصدر من مصادر القوى الرئيسية ، ولا تتوفر فيها قبل كل شيء الخبرة الفنية في هذه الصناعة ، إن مثل هذه البلاد يبدو تفكيرها في إقامة صناعة الحديد كحلم من الأحلام . كما ينعكس عدم النضج السياسي

والاقتصادى فى ميل كل من هذه الدول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتى .  
مع أنا نجد فى أوربا نفسها ، حيث تتوافر الخبرات الفنية ، أن الدول  
لا تفكر فى صناعة السيارات وآلات الماكينات ، ولكنها تهتم  
بالتخصص الذى تستطيع معه اكتساب شهرة دولية ، فبلجيكا مثلاً ،  
وهى التى تعتبر من البلاد الرئيسية فى إنتاج الصلب ، لم تقم فيها صناعة  
سيارات . ولكننا نرى الذين يتولون التخطيط فى كل دولة أسيوية ،  
ينفردون بتفكيرهم .

والمشكلتان اللتان تتحكان فى تطور الصناعة فى الدول الآسيوية هما :  
الافتقار إلى رأس المال ، وضالة عدد ذوى المهارة . فالتأخر الاقتصادى  
للدولة يقف حجر عثرة فى سبيل تكوين رأس المال المناسب فى داخل  
الدولة ، وبدون هذا الرأسمال ، لا يمكن تحقيق مشروعات صناعية ضخمة .  
والتغلب على هذه الدائرة المقفلة من المشاكل هو بيت القصيد بالنسبة  
للدول الجديدة .

ولا شك فى أن الاتحاد السوفيتى قد استطاع التغلب على هذه  
العقبة ، ووصل إلى حد إيجاد اقتصاد قادر على تطوير نفسه بنفسه ،  
ولكنه فرض على الشعب القيام بتضحيات غير عادية ليحقق هذا .  
وليس من بين الدول التى نتحدث عنها من تملك فرض الأمور على  
الشعب فرضاً . فحكومة من هذا الطراز ولها سياسة مرسومة ، يمكنها  
القيام بأضخم المشروعات كما يمكنها تعبئة السكان دون محاسبة عن الثمن  
النهائى . ويجب أن نذكر أنه خلال فترة تنفيذ روسيا لأول مشروعات

من مشروعات السنوات الخمس ، كانت السوق مفتوحة لمن يستطيع أن يدفع الثمن . فلم يكن الحصول على السلع الإنتاجية اللازمة للبسء في مشروعات التنمية الاقتصادية بالأمر العسير كما هو الحال اليوم . فكل دولة خططت مشاريع التصنيع بعد الحرب العالمية الثانية كانت تتجه إلى أكثر الدول تقدماً للحصول على المعونة المالية ، أو للحصول على أموال للاستثمار ، وكذلك لتسهيل القروض لشراء السلع الإنتاجية .

والمعونة الأجنبية للبلاد المتخلفة اقتصاديا مشكلة معقدة ، ينتج عنها كثير من المآزق ، وإقراض مبالغ كبيرة من المال لدول ليس لها جهاز ينظم المصروفات ، قد يصبح هو في ذاته عاملاً خطراً من عوامل عدم استقرارها . وفي مثل هذه الحال قد يؤدي الأمر إلى الحصول على امتيازات مشروعة مما ينتج عنه صراع داخلي في هذه الدول . وما حدث لحكومة كوا ميتانج في الصين معروف للجميع ، فإن المبالغ الضخمة التي قدمتها أمريكا إلى تلك الدولة بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ لم تعمل إلا على زيادة ثروة الأغنياء ، وخلقت طبقة من المتفعين والوسطاء ، الأمر الذي أدى إلى اتساع الهوة بين الشعب والادارة . وفي الحق إن المعونة الأجنبية المالية بدون جهاز إداري قادر ، وبدون تدبير محكم لأوجه النفقات ، قد تصبح عاملاً على بث الفساد في الشعب أكثر من عملها على تحقيق مشروعات التصنيع . وقد تبينت الدول هذه الحقيقة في ضوء تجاربها خلال العشر السنوات الماضية ، وحتى لو لم تكن الأموال في شكل معونة ، فإن نقص الجهاز الإداري سيؤدي إلى نفس النتائج السيئة .



فالأموال الضخمة التي تمثل دخلاً لم يجن عن طريق العمل ، والتي تتقاضاها بعض الدول كنسبة من حقوقها في استغلال بترولها ، لم يؤد كما هو معروف إلى تحسين يذكر في مستوى الشعوب من الوجهة الاقتصادية . لأن هذه البلاد يعوزها وجود جهاز إداري قادر على استخدام هذه الأموال لصالح الشعوب . وفي العراق لم يرسم إلا قريباً برنامجاً للأعمال الصناعية والاجتماعي لإنفاق الأموال التي تمثل نصيب العراق في البترول . ولكن في السعودية وفي إيران وغيرها من البلاد منتجة البترول ، لا نجد أن هذا الدخل الضخم قد أدى إلى أي إنماء اقتصادي بالمعنى الصحيح ، بل يمكن أن يقال إنه خلق تناقضاً بين الجماعات المحلية لم يكن معروفاً من قبل .

أما المشكلة الثانية فهي تتعلق بالمهارات الفنية ، والثقافة العملية . فالصناعة الحديثة تقوم على المعرفة العملية ، والمهارات الفنية التي تستغل هذه المعرفة في الإنتاج . ومن المسلم به أنه لا يمكن القيام بأي تقدم علمي ملحوظ على أساس معرفة علمية من الدرجة الثانية . فالإلمام التام بالحقائق العلمية ، إن لم يمكن من الإسهام المباشر في التفكير العلمي ، فإنه على الأقل يمكن من استيعاب واستغلال نتائج البحوث العلمية التي بدونها يتخلف التطور الصناعي ، مهما تكن الجهود الأخرى التي تبذل لتحقيقه . وهذه إحدى المسائل التي سوف نتناولها فيما بعد على نحو أكثر تفصيلاً .

وحتى إذا التمسّت هذه الدول مستوى أقل ، أعنى إقامة صناعات على مجرد متابعة نتائج العلوم في البلاد الأخرى فإن مشكلة الحاجة إلى الفنيين والعمال المهرة ستظهر أهميتها القصوى . ومعظم الدول الحديثة

تفتقر إلى وجود هذين العاملين ، وما لم تبذل كل دولة من هذه الدول  
جهداً لتوفير الموظفين الفنيين ، فإن تنمية الصناعات سوف تثير  
مصاعب عديدة .

وفيما يتعلق بالجهود التي بذل لتوفير الكفاية الصناعية في الهند ،  
نجد أنها قد بادرت إليه منذ نصف قرن قبيل استقلالها ، وظلت تعمل في  
هذا السبيل خلال السنوات التي تلت الحرب العالمية الأولى ، فصارت لها  
مكانة تختلف عن غيرها من الدول ، من حيث الاستعداد الصناعي . وقد  
أنشئ أول مشروع للصلب في الهند في فترة مبكرة ترجع إلى عام ١٩٠٨ .  
ومشروعات ( تاتا ) لتنمية مصادر القوى فتحت مجال التقدم في استغلال  
مساقط المياه لتوليد الكهرباء . وكانت الهند تعمل لتوفير ذلك حتى خلال  
الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى . ثم إن صناعة النسيج في الهند  
أصبحت من أشهر الصناعات الماثلة لها في العالم . كما أنها حققت الاكتفاء  
الدائى فيما يتعلق بمحاجتها من الاسمنت والسكر . وكان من مميزات المجتمع  
الهندي البارزة وجود طبقة رأسمالية قادرة ، استطاعت أن تسهم خلال  
الحرب في أعمال الاحتكارات البريطانية ، وذلك بتنظيم الأعمال المصرفية  
والقيام بمشروعات التأمين . أما من ناحية المعرفة العلمية والخبرة الفنية ،  
فإنها أحرزت فيهما تقدماً كبيراً في النصف الأول من القرن العشرين .

أضف إلى هذا أن مواردها الطبيعية تساعد في الحصول على جميع  
المواد اللازمة للصناعات بكميات وافرة ، فلهذا مناجم غنية بالفحم والحديد  
وفي قدرتها توليد القوى الكهربائية بواسطة المساقط المائية . وتعتبر

الهند من البلاد التي أغدقت عليها الطبيعة خيراتها ، فيما عدا النحاس والبترو ل ، ومع ذلك فهناك ما يجعل على الظن بأن زيادة عمليات التنقيب عن البترول قد تؤدي إلى نتائج مرضية . أضف إلى هذا توفر النظام في مواصلاتها ، ووجود عدد كبير من الموظفين ، ممن يستطيعون القيام بأعمال الادارة .

أما المصاعب التي لقيتها فهي نوعان : فالزراعة في الهند لا تقوم على أساس اقتصادي ، كما أنها متخلفة . وقد نتج عن فصل بورما وتقسيم الأراضي المزروعة في مناطق البنجاب والسند ، أن واجهت الهند أزمة شديدة في المواد الغذائية ، وذلك بعد استقلالها مباشرة . كما أن الاقطاع الزراعي كان عقبة في سبيل التطوير الاقتصادي في القرى . أضف إلى هذا أن الفقر المدقع المتفشى بين الفلاحين ، وميلهم إلى الرجعية ، كان من العقبات الكبيرة التي عرقلت سرعة تنمية الانتاج الزراعي . وثانياً ، إن الهند أخذت بنظام الحكومة المركزية ، وذلك نظراً لمساحتها وعدد سكانها ، وظروفها التاريخية ، وقد نتج عن ذلك أن أصبحت الحكومة المركزية تفتقر إلى الخبرة الكافية للقيام بمشروعات التعليم وإصلاح الأراضي ، وتحسين الزراعة .

وفي الفترة التالية للاستقلال مباشرة ظهر بوضوح مدى تخلفها في ميدان الزراعة ، وذلك بتفشى المجاعات باستمرار نظراً لنقص الحبوب . واستخدمت كمية كبيرة من النقد الأجنبي للحصول على الغذاء من جميع المصادر الممكنة . وقد أدى الضعف السياسي في نظام الحكومة المركزية



إلى ظهور عوائق في تنفيذ سياسة التخطيط ، لأن الحكومة المركزية عانت من ضغط السياسة المحلية عليها ، وانتهت بإخفاقها في التعاون معها على حل المشاكل الأساسية مثل مشكلة الإصلاح الزراعي . وبالرغم من هذه العوائق استطاعت الهند تنفيذ برنامج السنوات الخمس الأول . غير أنه من الواضح أن مشروعات ذلك البرنامج اهتمت أولاً وبالذات بالإكثار من مشروعات الري ، وإعادة بناء القرى بواسطة مشروعات مثل المشروعات الريفية ، ومشروعات الخدمات القومية المتوسعة . كما اهتمت بالمشروعات المتعلقة بتحسين الزراعة مثل مصانع الأسمدة . وكذلك لعب رأس المال الخاص دوراً ملحوظاً في تطوير صناعات أساسية مثل الصناعات الكيماوية الضخمة ، وصناعة السيارات وآلات النسيج والجوت ، وكذلك صناعة الآلات .

وقد أدى نجاح مشروع السنوات الخمس بالهند إلى البدء في مشروعات أبعد مدى ، ترمى إلى تحقيق غاية واضحة ، وهي تنمية الصناعات الأساسية اللازمة لخلق اقتصاد قائم بذاته . وبدأت العقبات أمام الدولة الجديدة التي تبغى إعادة تنظيم اقتصادها تظهر بشكل قوى في نهاية السنة الأولى من المشروع الثاني .

وكانت المشكلة هي كيف تستطيع الهند الحصول على النقد الأجنبي . وكان من المقرر إنفاق ٨٠٠٠ مليون روبية ( أى ما يعادل حوالى ١٩٠٠ مليون دولار ) على وسائل النقل والمواصلات . وخصصت جانباً كبيراً من ذلك المبلغ لشراء الآلات من الخارج ، ودفعت ثمنها بالعملة

الأجنبية . وكان الفرق بين ما تحصل عليه الهند من العملة الأجنبية عن طريق التصدير ، وبين نفقاتها في الخارج ضخماً جداً . ثم تبين لها وجوب الاستعانة بالمساعدات الأجنبية عن طريق البنك الدولي أو من الدول الأخرى في الشرق والغرب . كما احتاجت إلى قروض لتستطيع تنفيذ مشروع السنوات الخمس الثاني . ومن حسن الحظ أن الهند تمكنت من الحصول على هذه المعونة ونفذت خططها ، ولو أنها اضطرت إلى تعديل بعض مشاريعها الهامة . وقد تحققت الدول الأكثر تقدماً من أهمية الجهود التي تبذلها الهند في المجال الاقتصادي . حتى إن مجلس الشيوخ الأمريكي أولى عناية خاصة لمساعدة الهند على تنفيذ خططها بالتدريج . وعن طريق المساعدات التي منحتها الدول الكبرى أمكن للهند أن تسير في مشروعات تنمية صناعاتها الأساسية مثل مشروع التوسع في إنتاج الصلب من ١٢ مليون طن إلى ٥ مليون طن ، ومشروعات الري الكبرى وتوليد القوى وهي التي يجري فيها العمل اليوم كما يجري في مشروعات أخرى غيرها . بيد أن حالة الهند كانت لها ظروفها الخاصة التي لم تتوفر غيرها ، إذ استطاعت أن تهيئ جزءاً ضخماً من مآليتها الداخلية ، وأن تستخدم ذوى المهارة في الصناعات الحديثة التي نمت خلال نصف القرن الماضي ، وأعدت العدة لتدريب عدد كبير من الصناع الفنيين الذين يتكاثرون بمرور الوقت . كما ألحقت بخدمتها عدداً كبيراً من ذوى المؤهلات في الدراسات العلمية البحتة .

وفي الحق إنها كانت على أبواب انقلاب صناعي ضخم ، كما أن

الاستقرار السياسى الذى استطاعت تحقيقه فى فترة قصيرة مكنها من الحصول على معونة أجنبية كافية ، إلى جانب اعتدال سياستها . أما البلاد الجديدة الأخرى فى آسيا وأفريقيا فلم تكن تتوفر لها هذه المزايا . ففى معظمها لم يتوفر الاستقرار السياسى ، كما أعوزها الكثير من مستلزمات الصناعة ، ولا يستثنى من هذه الدول غير الباكستان .

وتطوير الحياة الاقتصادية فى الدول الجديدة لا يتوقف على مشكلة التصنيع وحدها ، فالغالبية الساحقة من سكان هذه الدول يعيشون فى القرى فى فقر مدقع ، ويتبعون الوسائل البدائية فى الزراعة . وتوفر الصناعات فى المدن ، مهما تكن حديثة ، لن يودى إلى حل مشكلة الفقر ، وإن يودى إلى رفع مستوى المعيشة فى المستقبل القريب . وما لم تعمل الدول على أن تسير مشروعات الإنماء الاقتصادى فى الريف جنباً إلى جنب مع التصنيع فى المدن ، فإن النتيجة الحتمية هى زيادة الفوارق الموجودة فعلاً بين المجتمع الحضرى والمجتمع الريفى . فالملاحظ أن سكان المدن الصناعية يتقاضون أجوراً عالية ، ويتمتعون بوسائل اللهو الحديثة ، ويعيشون حياة أفضل ، بينما سكان الريف غارقون فى الجهل والفقر ، ويعيشون على هامش الحياة كما كانوا فى الماضى . وليس هذا بالوضع الفريد فى نوعه ، فقد كان الوضع فى أوروبا مشابهاً له فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، حين بدت الآثار الاجتماعية للتطور الصناعى واضحة للعيان . ونجد كثيراً من المفكرين لاحظوا أن إنجلترا انقسمت إلى دولتين : إحداهما ثرية متحضرة تحيا حياة الترف ، والأخرى متردية فى الفاقة .



ومشكلة وجود جزء من المجتمع له حضارته الصناعية العالية جنباً إلى جنب مع مجتمع آخر من الفقراء والجهلة ، من المسائل التي لها أهمية خاصة في الدول الحديثة . وقد يؤدي هذا الانفصال بين الطبقتين إلى نتائج وخيمة العواقب .

وتطوير المجتمع الريفي هو من الأمور البالغة الصعوبة ، ولم يحاول حلها بشكل جدى ، إلا في الهند والباكستان .

وتطوير القرية يشمل تغييراً في سائر مرافق الحياة فيها : كإدخال الأساليب الفنية الحديثة ، وإدخال الوسائل المتقدمة في الزراعة ، وإيجاد صناعات صغيرة مناسبة لحياة القرية ، ونشر الطرق الحديثة في الصناعات اليدوية ، وذلك لضمان تحقيق الازدهار والتقدم .

والقرى في كل مكان رجعية في تقاليدھا الاجتماعية ، وفي طرق الإنتاج ، وكذلك في حياتھا العامة . وإدخال الأساليب الفنية الحديثة في حياة القرية من شأنه أن يثير مشاكل معينة ، ولكن بدون الأخذ بهذه الأساليب لا يمكن تحقيق زيادة الإنتاج والرخاء . وقد حاولت الهند حل هذه المشكلة بواسطة مشروعات « خدمات التوسع القومى » و « المشاريع القروية » . وهذه المشروعات تهدف إلى تكوين وحدات للتنمية ، تشمل كل وحدة منها ٨٠ إلى ١٠٠ قرية . ويعد مشروع تطوير شامل لكل وحدة ، وذلك لإصلاح جميع المرافق ، كتحسين المواصلات ، وتوفير الخدمات في مجالى الصحة والتعليم ، وخلق صناعات صغيرة ، واستخدام أساليب زراعية أفضل . وعلى الجملة ، فإن المشروع المعد

يهدف إلى تحسين الأحوال ، ويقوم على أساس الجهد المحلى ، بالرغم من أنه تحت إشراف الحكومة التى تقدم النصح والمعونة المالية . وحمل سبعين ألف وخمسمائة قرية على الأخذ بمثل هذا المشروع ، إنما هو عمل من أعمال الجبارة . فهو لا يستدعى ضخامة فى النفقات وحدها ، بل يستلزم أيضاً إيجاد جيش من العمال المدربين على مستوى العمل فى القرية ، فهؤلاء هم الذين يستطيعون إثارة وتوجيه الحماس فى نفوس سكان القرى . وخلال ثمانى السنوات الماضية استطاعت الحكومة الهندية أن تنشر هذه المشروعات فى ٣٠٠.٠٠٠ قرية ، وهى تأمل خلال البرنامج الحالى أن يتم تعميمها فى سائر القرى فى عام ١٩٦٢ تقريباً . ولم يكتب النجاح للمشروع بدرجات متساوية فى مختلف المناطق ، غير أنه خلق فى كل مكان طاقات جديدة ، وأخرج القرى من نطاق التقاليد العتيقة البالية .

ومن أهم العوائق فى سبيل انتشار المشروعات التى تهدف إلى تطوير القرية ، هوقلة وجود القوى الكهربائية التى بدونها لا يستطيع النهوض بالصناعات الريفية أو توفير ظروف مناسبة لوجود حياة أفضل ، وإثارة القرى بالكهرباء لم تتحقق إلا فى المناطق الأكثر تقدماً . وقد كانت نتائج تقدم هذه القرى مرضية إلى أبعد حد . والقوى الكهربائية التى أمكن الحصول عليها فى مشروع السنوات الخمس الأول قدرت بنحو ٣٤ مليون كيلووات لا غير . وتجرى الآن عمليات توسيع فى توليد القوى بمقدار ٢٠٪ كل عام . ومن الواضح أن المشروع سيستغرق تعميمه عشرات السنوات حتى يمكن أن تتمتع جميع القرى بالاضاءة الكهربائية .

ولم تلق هذه المشكلة في البلاد الأخرى ما هي حقيقة به من الاهتمام .  
وقد تقدم مشروع مساعدة القرى في الباكستان بعض الشيء . وقامت  
مصر فجأة بمشروع من هذا القبيل ، ثم أهمل المشروع بعض الشيء ،  
وربما كان ذلك لعدم استقرار الحال ، أو لعدم تقدير خطورة المشكلة (١) .  
وفي إيجاز يقال إن المشاكل الاقتصادية التي تلقاها الدول الجديدة تنقسم  
إلى ثلاثة أنواع :

١ — إيجاد اقتصاد متوازن ملائم لظروف كل دولة ، بدلا من  
النظام الاقتصادي الذي كان معمولاً به في عهد الاستعمار ، والذي كان  
يربط الدولة بالبلد المستعمر .

٢ — تطوير الحياة القروية وإدخال الأساليب الحديثة على الزراعة  
حتى يمكن للفلاحين ، الذين هم الغالبية العظمى من سكان هذه الدولة ،  
أن ينفذوا عنهم مبادئهم الذي طال عليه الأمد ، وأن يسهموا في  
ازدهار وطنهم .

---

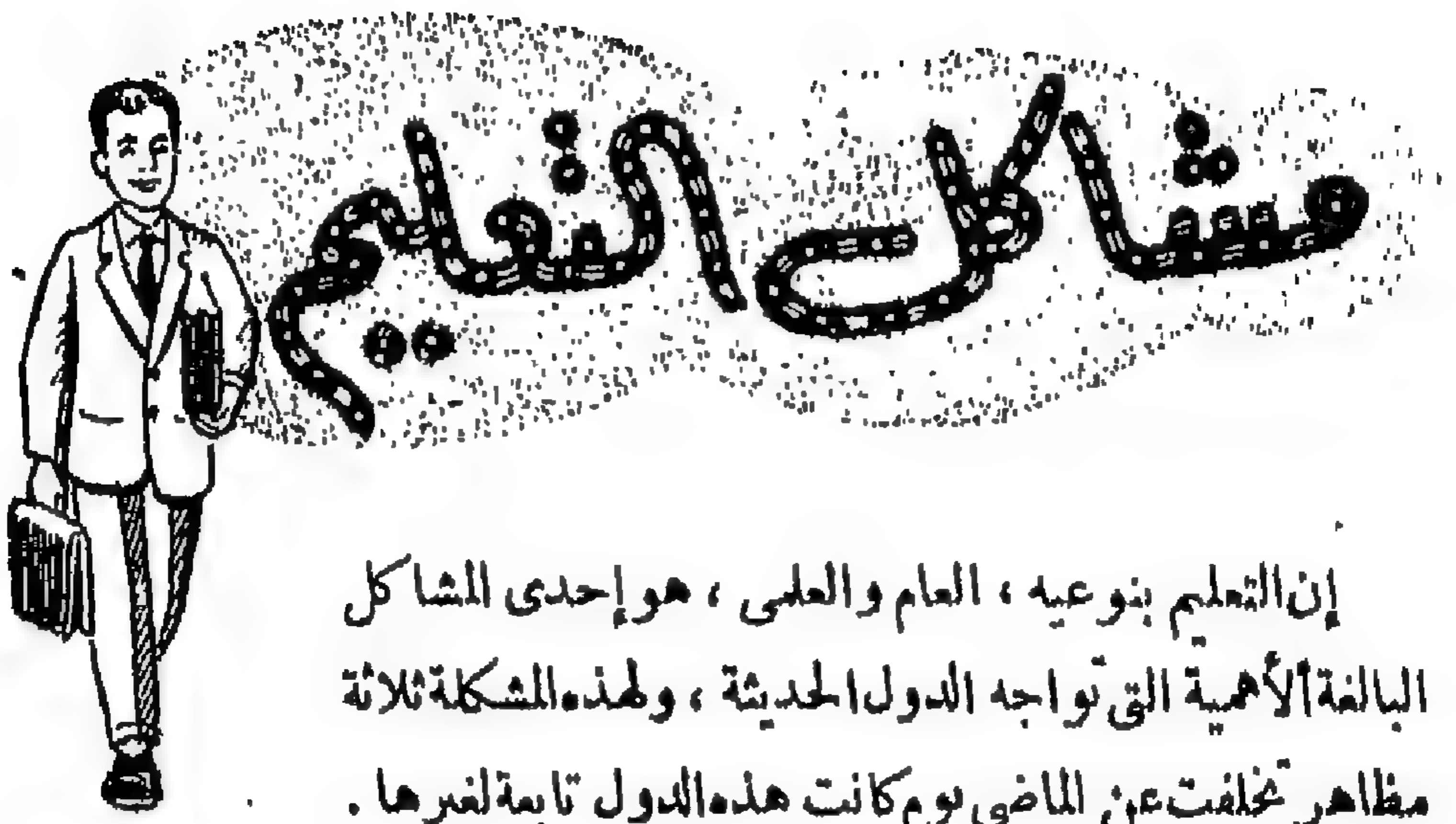
(١) يقصد المؤلف ، وقد كان في مصر في سنة ١٩٥٢ ، المشروعات التي كانت  
تقوم بدون خطط مدروسة قبل الثورة ، والتي ثبت فشلها ، وهناك مشروعات  
إصلاحية ضخمة تناولت القرية في عهد الثورة ، وذلك كمشروع الإصلاح الزراعي ،  
والجمعيات التعاونية التي تسهم في الإصلاح ، فضلا عن أن مشروعات تعميم الكهرباء  
والمياه النقية تجري على قدم وساق ، والمقدر أن تعم في القرى مشروعات  
الكهرباء بعد مراحل معينة من إنشاء السد العالي . فالثورة قد رب الفلاح والقرية  
وأولتهما كل اهتمامها .

( راجع مقدمة المترجم )



٣ - تطوير الصناعات واستغلال الموارد الطبيعية ، حتى يمكن للدول الجديدة أن تتمتع بحياة أفضل .

وهذه المشاكل على قدر واحد من الأهمية . فالاقتصاد الاستعماري الذي ساد أيام خضوع هذه الدول للمستعمر قد جعلها تعتمد إلى حد كبير على اقتصاديات البلد المتسلط . وقد ظهر الاضطراب في هذا النظام بشكل واضح في الملايو ( المطاط والصفائح ) ، وسيلان ( الشاي والمطاط ) ، وأندونيسيا ( المطاط والبتروك ) ، والسعودية ، والعراق ، والكويت ( البترول ) ، فهذه الدول اعتمدت في حياتها الاقتصادية على المواد الضرورية للصناعات في الدول الغربية . وتنمية اقتصاد أكثر توازناً هو ضرورة أساسية بالنسبة لهذه الدول . وبدون تطوير الصناعات إلى أقصى حد تستغل فيه المواد الخام والموارد الأخرى المتوفرة في الدولة ، لا يمكن تحقيق مثل ذلك التوازن . ولكن هذا ليس هو الباعث الوحيد على الآمال المراد تحقيقها من وراء التنمية الصناعية . فإن أية دولة لا تستطيع أن تحرز نجاحاً لتدعيم استقلالها السياسي ، وتوفيق في توفير حياة مادية أفضل لجميع أبنائها ، بدون التعليم والخدمات الطبية ، وسهولة المواصلات ، ورفع مستوى المعيشة . أو بمعنى آخر إن هذه الدول الحديثة الاستقلال لا تستطيع إدخال الأساليب العصرية على حياة شعوبها ، ما لم تتوفر لها الموارد الكافية . والخلاصة : إنه بدون زيادة الانتاج والثروة ، عن طريق خلق صناعات واستغلال منتظم للثروة المعدنية ولكل ما منحه الطبيعة للبلد من خيرات ، لن تتوفر الموارد الضرورية الكافية لتحقيق الغايات التي هي طابع الدولة المتحضرة ، وسيغدو الرخاء الاجتماعي والمظمة القومية أضغاث أحلام .



إن التعليم بنوعيه ، العام والعلى ، هو إحدى المشاكل  
البالغة الأهمية التي تواجه الدول الحديثة ، وهذه المشكلة ثلاثة  
مظاهر تخلفت عن الماضي يوم كانت هذه الدول تابعة لغيرها .

وأول هذه المظاهر : أن التعليم العالى فى جميع هذه الدول ، فيما عدا  
الدول العربية ، كان باللغات الأجنبية .

وثانيها : أن هذه الدول تفتقر إلى وجود نظام قومى فى مجال التعليم  
من شأنه أن ينشر التعليم بين الشعب .

وثالثها : أن التعليم الذى تغلب عليه الصبغة الأدبية هو نوع التعليم  
العام السائد فى هذه البلاد .

وقد أدخل فى الهند أول نظام للتعليم باللغة الأجنبية على نطاق واسع ،

واستمر العمل به أكثر من مائة عام . وكان لهذا التعليم فائدة ملموسة في بلاد لم تتوفر لها أسباب الوحدة القومية ولا لغة عامة سائدة . وخلق هذا اللون من التعليم طبقة متعلمة لها سمات متشابهة ، كما عاون على تطوير اللغة الهندية . وأهم من هذا كله أنه عمل على توحيد البلاد وذلك بإمدادها بلغة موحدة . غير أنه أوجد كذلك فوارق بين هؤلاء الذين تعلموا بالإنجليزية وبين أولئك الذين تعلموا بالطرق التقليدية ، أو الذين لم ينالوا حظاً من التعليم على الإطلاق .

والتعليم الثانوى كان أيضاً باللغة الإنجليزية ، وهى فى هذه السن أداة قاصرة للتعليم . وبعد جهد استغرق مائة عام كان عدد المتعلمين الذين أتموا مرحلة التعليم الثانوى لا يقل عن ١٠ ملايين . وقد سبق أن ذكرنا أن الهولنديين حين أجلوا عن أندونيسيا لم يكن فيها أكثر من ١٤٠٠٠ شخص ممن أتموا مرحلة التعليم الثانوى . وفى السودان كان العدد أقل ، إذ لا توجد إلا كلية واحدة فى الخرطوم تتيح الفرصة للتعليم حتى بداية المرحلة الجامعية . ولم يتعمق التعليم الفرنسى فى كل من مراکش وتونس .

وحق فى الدول التى توفر فيها نظامان للتعليم أحدهما باللغة القومية والآخر بلغة أجنبية ، ترك النظام الاستعماري جماهير الشعوب وقد تفشت فيها الأمية . وعلى سبيل المثال : لما خرج الإنجليز من الهند كان عدد من يعرفون القراءة والكتابة لا يتجاوز ١٨ أو ١٩ ٪ من عدد السكان . وهكذا كان تقسيم الشعب من حيث التعليم على النحو الآتى : قاعدة شعبية



ضخمة تنفشي فيها الأمية ، ونسبة مثوية قليلة من عدد السكان متعلمين  
تعلما محدوداً بلغتهم القومية ، وأقلية أقل من ذلك كثيراً نالت تعليمها  
باللغة الانجليزية .

ولم تفكر حكومة واحدة من حكومات الاستعمار في تعليم الجماهير  
على الإطلاق ، ومنذ فترة طويلة ترجع إلى عام ١٩١٠ تقدم زعيم هندي  
يعتبر من أبرز الزعماء ، وهو ( جوبال كريشنا جوكهال ) إلى مجلس  
التشريع الهندي ، باقتراح قانون يجعل التعليم الأولي مجانياً وإجبارياً ، على  
أن ينفذ المشروع باديء ذي بدء في المدن . ومن الطريف أن أذكر أن  
هذا المشروع الضيق المحدود وجد مقاومة من السلطات البريطانية بسبب  
النفقات اللازمة لتنفيذه . وأثناء الحرب الأخيرة تحققت الحكومة  
الانجليزية من سخف ذلك الرأي ، فشكأت لجنة برئاسة أحد رجال التعليم  
ذوى المسكاة المالية ، وهو الدكتور ( سارجيت ) لبحث الموضوع  
وإعداد مشروع قومي للتعليم يهدف إلى محو الأمية في الهند . وضمن  
تقريره عدداً من المقترحات القيمة ، غير أن البرنامج المقترح لم يكن ليحوي  
الأمية في الهند إلا بعد مضي أربعين عاماً !

والاهتمام بالتعليم ذي الصبغة الأدبية ساعد بلا شك على خلق تفكير  
يساير روح العصر بين المتعلمين ، غير أنه جعل معظم هذه الدول تفتقر  
إلى حاجتها من العمال المهرة ، كما جعلها بعيدة عن الفهم الصحيح لمعنى  
التطور العلمي .

وضرورة نشر التعليم في بلد ديمقراطي ، أمر لا يحتاج إلى بيان ،

فالمنظمات الديمقراطية لا يمكنها أن تؤدي عملها بنجاح ما لم تستند إلى قاعدة ضخمة لها حظها من التعليم . وإذا أخذنا الهند مثلاً وجدنا أن البرلمانات المركزية والمحلية لها أعضاء يزيدون على ٣٥٠٠ شخص ، وفي بلد ديمقراطي أصيل يجب أن يتوفر ضعف هذا العدد على الأقل ممن يرشحون أنفسهم للانتخابات . فإذا أضفنا إلى هذا العدد ، عدد الأعضاء الذين ينتخبون في اتحادات المدن والبلديات ولجان المقاطعات وهيئات القرية والمؤسسات الأخرى التي تجري على نفس النظام ك مجالس الجامعة واللجان الاستشارية المؤسسات العامة ، فإن عدد المتعلمين الذين يلزمون لإدارة الجهاز الديمقراطي يجب أن يصل إلى مئات الآلاف . وبالإضافة إلى هذا فإن التوسع الدائم في خدمات الحكومة والإدارة الصناعية العامة والخاصة إلى جانب الجيش الضخم من المعلمين اللازمين للمؤسسات التعليمية ، يستلزم وجود عدد عديد ممن تعلموا تعليماً عالياً وتتوفر فيهم الكفاءة .

وهناك مسألة أخرى لا تقل عن هذا أهمية ، وهي التعليم العلمي والفني ، وهي مسألة تحتاج إلى اهتمام خاص ، نظراً لاثورة الصناعية التي يشهدها العالم اليوم ، وسوف نتناولها بشيء من التفصيل فيما بعد .

وطبيعة التعليم في البلاد المستقلة حديثاً مسألة لم تول بعناية الكافية لدراستها . ونظام التعليم فيها بوجه عام استند إلى الأفكار التي سادت في أوروبا في القرن التاسع عشر . ففي الهند نجد نظام التعليم في تلك الدولة التي لها تاريخ عريق في ميدان الدراسات الانسانية ، لا يشجع على النشاط العملي . وقد قيل عن حكماء الصين إنهم اعتادوا إطلاق نعو أنظارهم

ليظهروا عزوفهم عن العمل اليدوى . وفى الحقيقة إن الرجل المتعلم فى الدول الشرقية يمكن أن يوصف بصفة عامة بأنه يزدري العمل اليدوى .

وقد كان التعليم البرهمانى مناسباً تماماً لسياسة الحكومات الاستعمارية ، فقد كان الغرض من الثقافة العالية عند هذه الحكومات هو إعداد دائم لطوائف من ذوى الياقات البيضاء لتولى الأعمال الحكومية . وكان بما يصبو إليه كل من تخرج فى كلية من الكليات هو العمل الكتابى فى دواوين الحكومة ، وهو العمل الذى وصفه أحد الساخرين بأنه (الكتابة بأقلام من ريش الأوز على صفحات الورق) ، والمهاتما غاندى هو أول من بين ضرورة تغيير الأسس التى يقوم عليها التعليم . ومنذ قيام حركة (عدم التعاون) عام ١٩٢٠ ، أولى اهتمامه بالمشاكل التعليمية . وفى عام ١٩٣٦ ، قام بإعداد مشروع ، بالاشتراك مع بعض البارزين فى ميدان التعليم ، الغرض منه أن يتوفر فى التعليم العمل اليدوى والتدريب على الفنون العملية والحرف إلى جانب التعليم النظرى ، وقد قبل مشروع المهاتما غاندى التليمى من جانب حكومة الهند بشكل ما . ومندارس التعليم الأساسى التى بدأت اليوم تؤدى عملها فى أنحاء البلاد تقوم على المبادئ التى نادى بها المهاتما غاندى . وثمة جانب آخر من مشكلة التعليم فى الدول الحديثة ، ألا وهو ضرورة خلق مثل أعلى اجتماعى جديد . ذلك أن ظروف الحياة تحت حكم الاستعمار جعلت الغاية من التعليم خلق طبقة تؤمن بالتقاليد الرجعية . أما إتاحة ذلك التعليم الذى يهدف إلى إعمال الفكر ، فليس بالأمر الذى يتفق ومصالح المستعمر الأجنبى . وهدفت الكتب



المقررة في المدارس ، كما هدفت السياسة المراد تحقيقها من التعليم تحت الحكم الاستعماري ، إلى ازدياد الثقافة القومية وإبراز فضائل الحكم الأجنبي . ويبدو أن خلق الانحلال الأدبي في الشعب كان أحد الأغراض التي يسعى الاستعمار إلى تحقيقها من وراء طريقته التعليمية . فعلى الحكومات الديمقراطية الناشئة أن تفكر في طرق أخرى . وبإحدى ذي بدء يجب أن تتخلص عقول الشبيبة من المؤثرات التي تحول بينها وبين الشعور بالثقة بالنفس ، وبأن كيد هذا الشعور بوسيلة أخرى ، وذلك بإظهار قوة الوطن وعظمته ، وذلك لمحو الأثر الذي تركته الحكومات الاستعمارية السابقة . وبالإضافة إلى هذا فإنه يجب أن يثب في النفوس هدف اجتماعي جديد عن طريق التعليم ، إذ من الواضح أنه ما لم تمض النظم الاجتماعية قدما إلى جانب التطوير الصناعي ، فإن الدولة في مجموعها ستبقى متخلفة . وعليه فإن التعليم الذي يهدف إلى التعريف بقيمة النشاط الاجتماعي ، وإذاعة مبادئ خدمة الجماعة ، قد صار غاية من الغايات الجديدة التي تسعى الدولة إلى تحقيقها . فغرس مبادئ العدالة الاجتماعية في نفوس الشباب ، وبث فكرة الصالح العام ، وخدمة الوطن ، أو قل بمعنى أصبح إن خلق وعي اجتماعي جديد قد صار وظيفة من وظائف الدولة ، وما كان الاستعمار ليعمل على تحقيق شيء كهذا .

أما أخطر هذه المشاكل ، فهي تلك التي تتعلق بالعقبة الثانية في حقل التعليم ، وأعني بها مشكلة اللغة . وسبق أن ذكرنا أن التعليم كان بلغة أجنبية في جميع البلاد التي كانت فيما سبق تحت الحكم الأجنبي

وهذه اللغة هي الانجليزية في البلاد التي كانت جزءاً من الامبراطورية البريطانية ، وهي اللغة الهولندية في أندونيسيا ، والفرنسية في الهند الصينية ، ومراكش ، وتونس ، وكذلك في الشرق الأوسط إلى حد كبير . واستخدام هذه اللغات فضلاً عن أنه يحد من نظام التعليم - لأنه من الواضح أن اللغة الأجنبية لا تستطيع الانتشار إلا في الأوساط الراقية - فإنه حال دون تطوير منهج قومي للتعليم ، لأن التعليم لا يعمم ما لم يكن باللغة القومية للدولة نفسها .

ومشكلة اللغة هذه تثير مشاكل أخرى رئيسية : ذلك أن واحدة من هذه اللغات القومية جميعاً ، بما فيها اللغتان العربية والفارسية ، مهما تكن متطورة من النواحي الأدبية ، فإنها لا تتوفر فيها المراجع الخاصة بالأبحاث العلمية ، بل لا تتوفر فيها السكتب المقررة لتدريس الموضوعات الحديثة . وعلى ذلك فإذا أريد تحقيق الغاية من التعليم ، وإذا كان الغرض منه هو أن يهيء عقول الناس للعصر العلمي ، فانا مضطرون إلى استخدام إحدى اللغات الأوربية الحديثة كوسيلة للتعليم العالي ، ولو إلى حين .

وعلى سبيل المثال ، فإن اللغة ( الهندية ) Hindi في الهند قد تطورت كما تطورت لغات أخرى إلى أعلى مستوى في نواح عدة . وبالرغم من هذا التطور ، فإن انعكاس رقي التفكير العلمي والاجتماعي في هذه اللغة لم يظهر ظهوراً واضحاً .

ومن الصحيح أن يقال إنه منذ مائتي عام مضت قامت نفس هذه المشاكل بالنسبة لكل من اللغتين الألمانية والروسية ، بل إنه حتى خلال

القرن التاسع عشر اعتبرت اللغة الروسية متخلفة في مجال العلوم البهتة . ونجد أن زعيما قوميا مثل فردريك الأكبر في ألمانيا يكتب أفكاره المضادة لمذهب مكياقللى باللغة الفرنسية . وإذا التمس المرء أمثلة في التاريخ أقدم من ذلك ، فائنا نعلم أن (باكون) ، وهو علم من أعلام اللغة الانجليزية ، ودعامة من دعائمتها ، كتب معظم مؤلفاته باللغة اللاتينية ، بالرغم من أن اللغة الانجليزية كانت أداة قادرة كل القدرة على التعبير عن الأفكار العلمية . وفي العصور الحديثة نجد أن اليابان استطاعت تطوير لغتها الأصلية في فترة قصيرة معقولة ، بحيث باتت صالحة للتعبير عن أكثر موضوعات الدراسات تقدما .

وليس هناك من شك في أن كلا من اللغات ( الهندية ) والفارسية والعربية ، وسائر اللغات التي تتكلم بها الدول الحديثة الأخرى ، يمكن تطويرها على النهج الذي سلكته اللغة اليابانية ، ولكن العقبة هي عامل الزمن . فقد انقضى وقت طويل منذ عهد بطرس الأكبر ، الذي أخذ جملة المصطلحات العلمية والسياسية من لغات الدول الغربية إلى اللغة الروسية ، بحيث صارت هذه لغة قادرة على تناول أرق أساليب التفكير العلمي . كما أن اليابان استغرقت فترة خمسين سنة في تطوير لغتها الأصلية إلى لغة حديثة . ولكن أحداث العالم اليوم تجري سريعة ، على نحو لا تستطيع معه الدول الحديثة أن تصبر هذا الوقت الطويل .

إن جميع دول آسيا وأفريقيا التي تحقق لها استقلالها تواجه مشكلة نشر التعليم الحديث بلغاتها القومية . فان كلا من هذه الدول تتوق إلى



أن يكون التعليم بلغتها الوطنية ؛ وهذا تفكير صائب ، لأن هذه اللغات القومية لا تمثل في نظر الدول مجرد قيم لها الأهمية القصوى بحسب ، بل أيضاً لأن هذه اللغة تتكامل مع الشخصية القومية . فإذا ما قصد إلى التطوير المتكامل لشعوب هذه المناطق ، فلا بد أن يكون التعليم باللغة القومية . ولكن انتشار أساليب التفكير العلمى والاقتصادى والاجتماعى الحديث لن يتاح لشعوب هذه الدول فى الوقت الحاضر إلا عن طريق إحدى اللغات الغربية البالغة الرقى . وهذه حقيقة هامة لا تقل أهمية عن نشر التعليم باللغة القومية . فليس مجرد رغبتنا فى أن نتعلم بلغتنا القومية يعنى أننا نستطيع إهمال دراسة أحدث التطورات فى مجال العلوم .

ومحو الأمية هى الأخرى مشكلة تواجه كل دولة حديثة . وليس معنى وجود الأمية عدم اكتمال الاستقلال ، فتميم محو الأمية ظاهرة حديثة الظهور . وكانت الأمية متفشية بين أرقى دول الغرب ، حتى فى عصور تاريخها الذهبى ، كما كان الحال فى أسبانيا فى عصر سرفانتس ، وفى فرنسا فى عصر لويس الرابع عشر ، وكورنى ، وراسين ، وموليير . وكما كان الحال فى عصر التنوير بعد ذلك . وحتى إنجلترا فى منتصف القرن التاسع عشر ، كان معظم أبنائها يجهلون القراءة والكتابة . وكانت الفكرة السائدة إذ ذاك ، أنه إذا كان المطلوب هو إدارة سياسة الدولة ، فإنه يكفى لذلك عدد محدود من المعلمين لتسيير دفة السياسة . ولكن فى ظروف الحياة الحديثة ، يجب أن يشق التعليم طريقه فى جميع أنحاء الدولة ،

لا سيما وأن شكل الحكم الديمقراطي قائم على أن لكل راشد حق التصويت ، وأن التقدم الاقتصادي يحتاج إلى مختلف درجات المهارة . ومن هنا تنشأ مشكلتان مختلفتان ؛ أولاً : تعليم البالغين الذين تجاوزوا سن التعليم الأولى ؛ والمشكلة الثانية هي ألا يقتصر هذا التعليم على العدد الموجود فعلاً ، بل تهيئة أسبابه للعدد المتزايد باستمرار من الأطفال .

وفي بلاد مثل الهند ، حيث نجد أن ٢٥ ٪ فقط من عدد السكان هم الذين يستطيعون القراءة والكتابة ، نجد السلطة السياسية قائمة على حق كل بالغ في الانتخاب ، الأمر الذي يستلزم توفر وسائل تعليم الكبار . ومن البديهي أنه ليس من الضروري أن يقوم مثل هذا التعليم على دراسة تلك المواد الثلاث التقليدية ، وأعني بها : القراءة والكتابة والحساب ، فان وسائل الاتصال بالجمهور مثل الراديو والسينما والتلفزيون قد غيرت أسلوب تعليم البالغين ، وأضافت إمكانيات استخدامه للوسائل السمعية والبصرية . والمقدرة على إصدار أحكام صحيحة هي الأمر المهم بالنسبة للبلاد الديمقراطية ، وكان يكفي أن تربي هذه المقدرة في الماضي على أساس القراءة ، وعلى ذلك فان تعليم البالغين لم يكن يعني شيئاً بالمرّة إلا تعليم الناس القراءة والكتابة ، وبذلك يمنحهم مفتاحاً للمعرفة . أما اليوم فان التعليم الأساسي اللازم لتمكين البالغين من الحكم الصحيح يكون بتوسيع نطاق المعارف عن طريق الوسائل البصرية والسمعية .

وتعليم الجيل الجديد يمثل مشكلة أشدّ عسراً من هذه . ففي الهند يجد السكان يزداد عددهم سنوياً بما يعادل خمسة ملايين نسمة .

وهكذا يجب أن يحسب حساب هذا العدد من حيث تدبير إمكانيات جديدة لتعليمه في المرحلة الأولى سنوياً ، وذلك بالطبع إذا أرادت الدولة أن تجعل التعليم إجبارياً في مراحله الأولى . وكذلك يجب تدبير وسائل التوسع الضخم في التعليم الثانوي والجامعي . أي أنه في خلال العشر السنوات القادمة فإن على الهند أن تهيب وسائل التعليم للخمسين مليون طفل الذين يولدون ، وتهيب كذلك أسباب التوسع في المدارس الثانوية ، والكليات ، والجامعات والمعاهد الفنية ، كما يمكنها استيعاب بعض هذا العدد المتزايد على الأقل . هذا بالطبع إلى جانب التوسع الضخم في التعليم للمرحلة الأولى للأطفال الموجودين حالياً ، والذين بلغوا سن الالتحاق بالمدارس ، ويبلغ عدد الذين لا تتوفر لهم إمكانيات الدراسة بالمرحلة الأولى من هؤلاء حوالي ٥٥ مليوناً من الأطفال . وإمداد مثل هذا العدد الكبير المتزايد بالقوى البشرية والموارد المالية اللازمة لتعليمهم ، بما في ذلك بناء المدارس وإعداد المعلمين المدرسين ، والكتب المقررة ، والوسائل التعليمية ، يمثل مشكلة ليس من السهل حلها . بل إننا نجد بلادا مثل الولايات المتحدة نفسها تعاني كثيراً من مشكلة تدبير إمكانيات تعليم العدد المتزايد سنوياً من الأطفال . وكم تزداد هذه المشكلة صعوبة إذا كان على بلد مثل الهند أو أندونيسيا أو مصر أن تلتمس حلاً لها ، إذ الأمر في مثل هذه الدول ليس قاصراً على تدبير التعليم للعدد المتزايد فحسب ، بل هو يشمل كذلك تدبير تعليم نسبة مثوية كبيرة من الأطفال الموجودين فعلاً .

ولا تقل مسألة التعليم الجامعي صعوبة عن هذا ، وقد سبق أن أشارت



لجنة (سالدر) للتعليم الجامعي بالهند ، منذ وقت طويل يرجع إلى العقد الثاني من القرن العشرين ، إلى أن إقبال الطبقة المتوسطة على التعليم الجامعي بالهند يمثل ثورة في نظام التعليم . فكل عام تقريبا تنشأ جامعات جديدة هناك ، وقد وصل عدد الجامعات بعد الاستقلال إلى ٣٨ جامعة . ومع هذا كله فالهند ما تزال عاجزة عن سد الحاجة المتزايدة إلى مثل هذا النوع من التعليم . وتوجد اليوم كليات يبلغ عدد طلابها ٤٠٠٠٠٠ طالب تجرى فيها الدراسة على ثلاث نوبات كما هو الحال في المصانع . وليس هناك من شك في أنه من الممكن إنشاء جامعات جديدة . ولكن ليس من السهل تدبير حاجتها من الموظفين الإداريين والمدرسين والمحاضرين والأساتذة الذين تتوفر فيهم المؤهلات المنشودة .

والصعوبة التي تواجه الدول الجديدة هي أن عليها أن تختار أحد أمرين : إما أن تركز جهودها في مستوى عال من التعليم لعدد محدود ، وتهمل في الوقت الحاضر مشكلة تعميم التعليم ، وإما أن تقوم بالوظيفتين معاً ، فتتيح أقل قسط من التعليم للجميع ، وتحاول في نفس الوقت أن تلتزم حلاً للتعليم العالي . ومن الواضح أن التقدم في مجالات السياسة والإدارة والاقتصاد يعتمد على مدى قدرة الدولة على توفير عدد كاف من طبقة المتعلمين تعليماً عالياً ممن اكتسبوا المهارة . وتلك هي الضرورة الأولى التي يجب توفرها في كل دولة ، لأنه ما لم يتوفر الأشخاص اللازمون للخدمات الفردية في مجال التنمية الصناعية والبحوث العلمية ، قامت العوائق التي تعرقل تقدم الدولة ، ونقصت الموارد الكافية بخلق جهاز ضخم لنشر التعليم في أرجائها .

ولم يكن في الإمكان التنبؤ بمثل هذه المشكلة في عهد الحكم الاستعماري .  
فالحقيقة ، كما سبق أن أشرنا ، أن النظام الديمقراطي هو الذي جعل تعميم  
التعليم ضرورة ملحة ، لأن هذا النظام ، ما دام قائماً أساساً على حق الكبار  
في الانتخابات ، فإنه يستلزم بالضرورة تعميم التعليم ويجعل التعليم مطلباً  
لا غناء عنه ، ويحمل الحكومة على تحقيقه باعتباره أهم الاحتياجات .  
وبالرغم من هذه الأهمية فإن كثيراً من الدول لم تستطع إدراك هذه  
الحقيقة .

وتختلف نسبة المتعلمين من بلد إلى آخر . ففي الهند نجد أن هذه  
النسبة ٢٥ ٪ من عدد السكان ؛ ومعنى ذلك بالأرقام أن من بين ٣٧٥  
مليون نسمة ، يوجد ٩٠ مليون شخص متعلم ، وهو عدد يماثل عدد  
سكان كل من فرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية مجتمعين . فهو عدد ضخم  
يمكن أن يختار منه الموظفون اللازمون ، وخاصة إذا كانت هناك معاهد  
عالية إلى جانب الوفرة العددية .

ولكننا نجد أن نسبة عدد المتعلمين في أغلب الدول الأخرى أقل من  
هذه ، كما نجد أن إمكانيات التعليم العالي أقل كثيراً . وهذا هو السر في  
أن بلاداً كالهند ومصر ، وهي بلاد لم تستكمل تقدمها التعليمي ، قادرة  
على تقديم المعونة لغيرها من الدول في هذا المضمار .

وقد استخدمت أثيوبيا عدداً لا يقل عن ألف من المعلمين الهنود  
للتوسع في التعليم . كما أن مصر تتمد الدول الأخرى مثل ليبيا والعربية  
السعودية واليمن وإمارات الخليج العربي بعدد منهم .

إن كثيراً من هذه الدول تعلم عن يقين أن مشكلة التعليم لها أهميتها الخاصة ، ولكنها تحققت من أن مجال المساعدات الدولية لحل هذه المشكلة محدود النطاق . وقد اهتمت دول الغرب الكبرى منذ أكثر من قرن من الزمان اهتماماً كبيراً بمسألة التعليم في دول آسيا وشمال أفريقيا . واستطاعت معاهد البعثات الدينية في الهند والجامعتين الأمريكية والفرنسية في لبنان ، كما استطاعت معاهد مماثلة لها في مصر ، أن تسهم في خلق طائفة من المتعلمين في هذه الدول . ولكن هذه المعاهد لم تمس إلا هامش المشكلة . فقد كان من الطبيعي أن تركز تلك المؤسسات جهودها في مجال التعليم العالي . وأدت بذلك خدمات ظاهرة في كثير من تلك الدول . ولكن حقل التعليم في المراحل الأولى ترك دون أن تمتد إليه يد تلك المؤسسات . لأنه فضلاً عن اتساع نطاق مشكلته ، فإنه في دول مثل الدول الآسيوية ، والدول العربية ، يجب أن يكون باللغات القومية . وعلى ذلك فلا مدارس البعثات الدينية ، ولا الحكومات الأجنبية يمكنها المعاونة في هذا السبيل .

كما أن تعليم البعثات الدينية والتعليم الأجنبي قد اعترضتهما صعوبتان أساسيتان : فقد كان من المفروض على مثل هذا اللون من التعليم أن يهتم بالثقافة الأوربية ، وبالقيم الدينية ، وقد أدى ذلك ، مع نمو الوعي القومي ، إلى النظر بعين الشك إلى مثل هذه المعاهد ، بالرغم مما لها من قيمة في ذاتها . وحتى الجامعة الأمريكية في بيروت ، التي كانت مركز البعث القومي في وقت ما ، لم تسلم من النقد . أضف إلى هذا ، أن معظم الدول الحديثة



بدأت تؤكد ثقافتها القومية ، بعد أن نالت استقلالها . وقد ثبت أنه ليس من السهل أن تتكيف هذه المعاهد الأجنبية مع المشاعر التي سرت في قلب الشعوب .

أما الصعوبة الثانية ، فهي أنه لما كان رجال البعثات الدينية هم الذين لهم أكبر حظ من السيطرة على تلك المعاهد ، فقد انتهى بها الأمر إلى أن طبعت بطابع ديني ، وصبغ التعليم فيها صبغة مسيحية . وقوبل مثل هذا اللون من التعليم بالإنكار من أبناء الطوائف الدينية الأخرى ، وهي الطوائف التي تمثل الأغلبية الساحقة من سكان هذه المناطق . ولم يسلم عهد الاستعمار نفسه من ظهور السخط عليها . فلما تحقق لهذه الدول استقلالها ، واجهت هذه المعاهد مصاعب جعلتها قليلة الجدوى .

وفي الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، وهي نفس الفترة التي شهدت استقلال معظم هذه الدول ، بذلت جهود دولية لإمدادها بمساعدات في حقل التعليم . وكانت هذه المساعدات عبارة عن توفير الخبراء ، ودراسة مشاكل معينة عن طريق حلقات البحث ، وتوفير الإخصائيين ، وتسهيل البعثات الدراسية ، وتدريب المدرسين ، وهكذا . وليس من شك في قيمة هذه المساعدات ، غير أن مدى ما يرجى منها يتوقف على قدرة الدول نفسها على معالجة مسألة التعليم على نحو شامل .

وخلاصة القول أن الدول الجديدة تواجه في مجال التعليم مشاكل ضخمة تكاد تستعصى على العلاج . وهذه المشاكل تنقسم إلى ثلاثة أنواع : فعلى الدول الجديدة أن توفر التعليم للجميع ، وهذا يحتاج إلى رسم سياسة

طويلة الأجل ، وموارد ضخمة ، مع تركيز الجهود القومية لتنفيذها .  
وفي الدول الغربية نجد أن تعميم التعليم الأولى استغرق وقتاً طويلاً .  
ولاستطيع الدول الجديدة حل هذه المشكلة كلها توفر لها الفراغ ، وإنما  
هي مضطرة إلى إيجاد حل لها في أقصر وقت ممكن ، وإلا تخلفت عن ركب  
التقدم . والأمر الثاني الذي يجب أن تعنى به هذه الدول الجديدة في مجال  
التعليم ، هو أن تقوم في نفس الوقت بتوفير أسباب التوسع النسبي في  
التعليم العالي ، حتى تستطيع أن تعالج المسائل الإدارية والاقتصادية  
والسياسية . وعلى هذه الدول من ناحية ثالثة أن توفر المهارات  
الفنية والتعليم المهني ، وذلك إن شاءت أن تحقق معنى استقلالها .

هذه هي المشاكل الثلاث المتداخلة التي تواجهها الدول الجديدة  
بدرجات متفاوتة ، ويتوقف مستقبل هذه الدول على مدى نجاحها في  
التغلب على مشاكلها تلك .



لم تكن هناك إفوارق معينة تميز بين حضارات الدول الآسيوية الكبرى ، والحضارة الغربية . وظل الحال كذلك حتي بداية القرن الثامن عشر . فلم تكن الدول الآسيوية متخلفة في ميدان العلوم البحتة والفنون العملية والصناعية ، إذا قورنت بالدول الأوروبية في ذلك العهد . وفي الحق إن أكبر نشاط لتجارة الدول الأوروبية كان قاصراً على شراء المصنوعات القطنية والمنسوجات من الهند ، وشراء الحرير من الصين ، وهم جرا . ومنذ بداية القرن الثامن عشر وضحت الفوارق بين أوروبا وآسيا . فقد استطاعت أوروبا بثورتها الصناعية ، وعملها على تنمية الانتاج الرأسمالي أن تخطو خطوات واسعة ، وأن تسبق الدول الآسيوية بمراحل بعيدة . وهكذا أصبحت الدول الآسيوية في القرن التاسع عشر متخلفة في مجال الحضارة المادية بالنسبة لما انتهت إليه أوروبا .



أما سبب هذا التخلف فهو التقدم السريع الذى حققته أوربا فى مجال الفنون العملية ( التكنولوجيا ) التى عليها تقوم الثورة الصناعية . غير أن التكنولوجيا نفسها لم تكن إلا نتيجة للتقدم الثورى فى مجال العلوم الذى تحقق خلال القرن السابع عشر ، والثامن عشر ، والتاسع عشر . وفى الوقت الذى هبت الدول الآسيوية من سباتها وأدركت هذه الحقيقة ، كانت قد فقدت حريتها السياسية ، فلم تستطع أن تغير من الاتجاه ، بل بقيت تزداد تخلفاً ، بينما يتقدم العلم والتكنولوجيا فى الغرب . ويمكن أن نسوق مثلاً للتدليل على هذه الحقيقة : فحتى منتصف القرن التاسع عشر كانت الهند هى أعظم دولة تقوم بصناعة السفن ، بل إن السلطات البريطانية نفسها كانت تملك سفناً صنعت فى الهند ، فلما أصبح الصلب هو المادة الأساسية فى صناعة السفن ، لم تعد لتلك الصناعة فى الهند أهمية ، لأنها لا تملك مصانع للصلب ، وبالتالي تخلفت فى صناعة السفن . ولم تعد هناك غير دولة واحدة فى آسيا هى القادرة على هذه الصناعة .

ففى منتصف القرن التاسع عشر كانت اليابان معرضة للتدخل الأجنبى ، ولاحظ قادتها وتنهبوا إلى خطر هزيمة الصين أمام بريطانيا ، فتحقق لديهم أن اليابان يجب أن تتقن علوم الغرب إذا ما أرادت أن تبقى على استقلالها ، فأدخلت الأساليب الحديثة فى التعليم ، وأخذت نفسها بدراسة العلوم البحتة ، وخذقت التكنولوجيا ، تلك التى مشحت لأوربا قوتها الجديدة . ويبدل اليابان جهود الأبطال استطاعت فى فترة مناسبة أن تعبر القنطرة التى تفصل بين أوربا وبين دول آسيا المتخلفة .

وأما الصين فإنها ، بالإضافة إلى ضعفها السياسى الذى انحدرت إليه ، لم تغير من نظم تعليمها إلا فى فترة متقدمة من القرن العشرين ، ثم اعترتها فترة اضطرابات سياسية ، وذلك بعد إنشاء الجمهورية الأولى عام ١٩١٢ وتمزقت البلاد إلى مناطق يحكمها قادة الحرب . ولم تتحقق لها الوحدة إلا عام ١٩٢٧ ، فاهتمت حينئذ بإدخال طرق التعليم الحديثة . أما فى الهند فإن الحكومة البريطانية لم تبد اهتماما بتدريس العلوم . ولا ريب فى أنه توفرت بعض الدراسات الفنية الضرورية ، غير أن فرص دراسة العلوم البحتة لم تكن متوفرة . ولم ينشئ ( جاشدجى تاتا ) ، ذلك الرجل العظيم الشأن الشاقب النظر فى أمور الصناعة ، المعهد الهندى للعلوم إلا عام ١٩٠٥ . وشهد الربع التالى من هذا القرن تقدما ملحوظا فى البحوث العلمية فى الهند ، التى نالت التقدير بمنح جائزة نوبل فى علم الطبيعة للعالم ( س . ف . رامان ) ، كما ظهر هذا التقدير فى انتخاب عدد من الهنود لعضوية الجمعية الملكية ، وهى على رأس الهيئات العلمية فى بريطانيا . ولكن إذا ما استثنينا اليابان والهند والصين ، فإن الدول الآسيوية الأفريقية لم تكن قد بدأت أول الشوط فى ميدان البحوث العلمية حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية . وبنيى هذه الدول استقلالها أخذت كل منها تهتم برسم سياسة اقتصادية تهدف إلى رفع مستوى المعيشة ، وتضع أساسا صناعيا لحياتها .

وما كادت تفعل هذا حتى اصطدمت بمشكلة البحث العلمى والتكنولوجيا . ففى جميع المرافق الهامة للحياة ظهر مدى ضرر التخلف

في البحث العلمي ، كما ظهر أن الافتقار إلى الأشخاص المدربين تدريباً فنياً ، من المسائل الأولى في الأهمية . وليس الأمر قاصراً على الصناعة وحدها ، بل إن إدخال الأساليب الزراعية الحديثة يحتاج إلى مستوى رفيع من البحوث العلمية في ميادين عديدة مثل دراسة التربة ، كما أنه لن يمكن استغلال الموارد الطبيعية على الوجه المرغوب ما لم تستخدم الأساليب الفنية وتطبق أحدث نتائج البحوث العلمية . أما بالنسبة للصناعة فإنها تعتمد على الأبحاث العلمية اعتماداً مطلقاً ، بل إن الصناعات الرئيسية تتغير باستمرار نتيجة لتطور العلوم . وإنتاج واستخدام المواد الجديدة ، واستغلال مصادر القوى الجديدة ، وتوليد الطاقة المحركة ، وإدخال التحسينات على الآلات ، كل هذا يؤكد العلاقة المتكاملة بين الصناعات الحديثة وبين العلوم .

والتقدم العلمي بدوره يعتمد إلى حد كبير على الصناعة . وإذا صح أن البحث العلمي يمكن أن يجري بمعزل عن الصناعة ، فإن تطور مثل هذه الاكتشافات واستخدامها لصالح البشرية لا يمكن أن يتحقق إلا على أساس صناعي متين . وحتى لو استطاع أحد رجال العلم أن يهتدى إلى نظرية تحطم الذرة في معمله ، وأعد مشروعاً فنياً لتنفيذها ، فإن إنتاج الطاقة الذرية لا يمكن أن يتاح إلا لدى المجتمع الذي تتوفر له الموارد المالية ، والقدرة الصناعية الكاملة . وعلى ذلك يكون من المبادئ المقررة أن البحث العلمي في مستواه العالي يعتمد إلى حد كبير في تطبيقه على مجتمع له حظ عظيم من التصنيع .



وأكثر من ذلك ، فإن العديد من موضوعات البحث يهتم بالمشاكل التي تنشأ في ميدان الصناعة . فالطرق التكنولوجية وأساليبها المستحدثة تغير من طبيعة الصناعة ، وينتج عنها مشاكل تتطلب من رجال العلم علاجها ؛ فالتقدم الصناعي أساسه البحث المستمر .

ولا يختلف الوضع عن هذا في مجال التكنولوجيا ، فإن الوصول إلى مستوى عال فيها أمر ليس من المستطاع تحقيقه إلا في مجتمع قائم على النظام الصناعي . وبالطبع فإن تكنولوجيا الملاحة أو صناعة السفن لا يمكن أن توجد في بلد مثل نيبال ، أو أفغانستان ، لأنهما لا توجّهان أى اهتمام لمثل هذه الصناعة . ولن يكون من المعقول أن تتوفر فيهما جماعة من الفنيين في صناعة الصلب . ولا شك في أن بدء صناعة جديدة في قطر من الأقطار ، يمكن أن يؤجر له الفنيون اللازمون من الخارج ، غير أن صناعة أساسية من هذا الطراز لن تصبح ناجحة حقاً ما لم تتوفر لها الظروف التكنولوجية والصناعية المناسبة في الدولة نفسها .

وهذه الحلقة المفرغة تمثل المشكلة الأولى في الأهمية أمام الدول الآسيوية والأفريقية الجديدة . وباستثناء الحالات السابقة الذكر نجد أن هذه الدول جميعاً لم تبد اهتماماً كبيراً بالتطور العلمى ، إذ لا تتوفر فيها البيئة الصناعية الواسعة النطاق . وبالمثل يمكن أن يقال إنه ليس هناك تطوير كبير في مجال الصناعات في هذه الدول ، لأنه ليس لديها إلا عدد ضئيل من الفنيين المدربين ، ولأنها تفتقر إلى موظفين لهم ثقافة علمية . والخروج من هذه الحلقة المفرغة هو المشكلة الأولى لهذه الدول .

والثورة التي اعتزت التطور العلمى خلال نصف القرن الماضى جعلت المشكلة أكثر صعوبة . ففى خلال تلك الفترة أحرز العلم تقدماً لا نظير له ، وذلك فى جميع مجالات البحث بلا استثناء ، بحيث يمكن أن يقال إن أسس التفكير فى العلوم الطبيعية قد انقلبت رأساً على عقب . ولم يكن لأحد أن يتنبأ منذ نصف قرن مضى بمدى تأثير تلك الثورة على الحياة المادية . وتنجلي بعض المظاهر القليلة لتلك الثورة فى حياة كل فرد يعيش فى المجتمع الحديث ، كالمواصلات الجوية التى قربت بين أجزاء العالم ، واللاسلكى ، والتليفزيون الخ . هذا كما أن مظاهر التقدم منحت الدول المتحضرة قدرة جديدة لم تكن لها من قبل مثل التبريد ، والتجميد فى درجات حرارة بالغة الانخفاض ، مما يعمل على توفير الطعام ، كما أنها أتاحت لها صناعة مواد جديدة ، مما زادها ثروة على ثروتها . هذا إلى جانب المضادات الحيوية antibiotics التى خلصت البشر من الأمراض الخطيرة . ويمكن ذكر أمثلة لا نهاية لها من هذا النوع لبيان التغيرات التى استحدثت فى المجتمع المتحضر .

ولم يستطع أحد بعد أن يتنبأ بحقيقة تأثير علم الذرة على حياتنا ونشاطنا ، فمن المعروف أن الذرة متغير من مجرى الحياة الصناعية . ومعظم الدول الكبرى قد شمرت عن ساعديها لتوليد الطاقة الذرية . وقد دفعت التجارب الجديدة التى أجريت فى إنجلترا العجلة خطوة إلى الأمام . ومن الحقائق الأولية فى التاريخ أن خصائص الإنتاج الصناعى تتغير وتنقلب رأساً على عقب ، وذلك كلما أحرزت مصادر الطاقة تقدماً جديداً . واعتماد

الصناعة حالياً على الفحم والبتروول والقوى المائية لتوليد الطاقة ، قد حدد مراكز الصناعة كما حدد تطورها . والدول التي لم تمتلك هذه المصادر ، أو لم تسيطر عليها ، أو لم تتقدم فيها الطرق الفنية للحصول عليها واستغلالها ، صارت بطبيعة الحال من المناطق المتخلفة .

ومهما يكن الأمر فثمة اختلاف أساسي يجب توضيحه في هذا الصدد ، فإن تنظيم الصناعة كان أمراً معقداً بالغ التعقيد حتى في عصر الفحم والقوى الكهربائية ، وتطلب مصادر مالية ضخمة ، وبيئة علمية واسعة الآفاق . والتكنولوجيا اللازمة لمجتمع صناعي ناجح متقدم تستلزم بدورها مستوى علمياً عالياً جداً . والواقع أن عدداً قليلاً من الدول التي تعتبر اليوم متخلفة هي التي تتوفر فيها المهارة العلمية اللازمة لمحو هذه الفوارق الموجودة . وفي الظروف المتغيرة لعصر الذرة ستزداد الهوة اتساعاً بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة علمياً ، بحيث يصبح من المستحيل عبور هذه الهوة ، فإن التكنولوجيا اللازمة لهذا العصر الذري مستعدو أعلى كثيراً من المستوى الحالي ، وسوف تصبح أشد تعقيداً ، مما يحتاج إلى توسيع نطاقها حتى في الدول المتقدمة ، وذلك لاستيفاء الاحتياجات التكنولوجية للعصر الذري . والنقائص التي تتطلبها المجالات الجديدة للبحوث العلمية ، صارت باهظة جداً ، بحيث يتعذر توفرها في الدول التي تعتبر متوسطة في هذا العصر . والنتيجة التي لا مفر منها هي أن الدول المتقدمة علمياً ، والتي تنتظم فيها البحوث العلمية إلى أقصى حد ، والتي تطبق نتائج مثل البحوث على الصناعة وعلى ظروف الحياة ، مثل



هذه الدول وحدها ، هي التي سوف يكتب لها أن تسبق الدول الأخرى في قفزات جبارة نحو التقدم ، لتزيد اتساع الهوة التي تفصل بينها وبين غيرها ، وتجعل عبورها أصعب من أي وقت مضى .

فما عساه يكون مستقبل الدول الأخرى في مثل هذه الظروف ؟ يجب أن ينظر إلى الأمر من نواح ثلاث هي :

١ — توفير مهاد علمي تكنولوجي في هذه الدول ، قادر ، على الأقل ، على فهم نتائج التقدم في العلوم وتأثيرها حتى يمكن الانتفاع بها في داخل الدولة .

٢ — إيجاد جماعة من رجال العلم قادرين على مواصلة البحوث في ضوء الاحتياجات الخاصة ببلدهم .

٣ — مراعاة المطالب السياسية والاقتصادية للدولة الجديدة .

والمطلب الأول يعتبر الخطوة الأولى اللازمة ، وهذا في حد ذاته يمثل مشكلة بالغة الصعوبة بالنسبة للدول الجديدة في آسيا وأفريقيا .

وفي الهند قدر أن النجاح في تنفيذ مشروعات السنوات الخمس التالية يتطلب ٣٠.٠٠٠ مهندس من ذوي المؤهلات المعترف بها . والعدد المتوفر حالياً من هؤلاء المهندسين أقل من ٨٠.٠٠٠ ، وإعداد ٢٠.٠٠٠ من المهندسين في مدة خمس سنوات سوف ينجم عنه إجهاد في موارد أي دولة حتى ولو كانت أكثر دول العالم تقدماً . هذا بالإضافة إلى إعداد نفر كبير من العمال الفنيين المتخصصين في مختلف أنواع الصناعة ، على أن يتم ذلك الإعداد في نفس الوقت الذي يعد فيه المهندسون . وهذا كله يمثل جانباً

واحدا مما يلزم تديره . ففي كل مجال يجب مواجهة الصعوبات المشابهة التي تنشأ . ولذلك فإن المبادئ التي تقوم عليها دراسة العلوم يجب أن تكفل وجود عدد كبير ممن اكتسبوا مرانا حتى يمكن أن يختار من بينهم الصناع الفنيون .

غير أن المشكلة لا تقف عند هذا الحد ، فبدون توفير المستوى العالمي العالي لا يصير في الإمكان تقدير آخر النتائج التي تمخضت عنها الأبحاث العلمية في طريق تقدمها ، كما أنه لن يمكن استيعاب هذه النتائج ، ولذلك يجب وجود هيئة تتوسع في الأبحاث العلمية في كل نوع يخطر على البال . وما يجري في الهند في هذا الصدد يبين مدى صعوبة هذه المشكلة : فقد استقر في ذهن الحكومة الهندية منذ تمتع البلاد باستقلالها أنه بدون المهادر العلمية الصحيح الذي يمتد إلى كافة مجالات البحث النظري منها والتطبيقي ، لا سبيل لإقامة الصناعات الضخمة ، ولا سبيل إلى تحسين وسائل استغلال الموارد الطبيعية ، وبدونه لن تنال البلاد مكانتها بين الأمم . وهكذا أخذت الهند نفسها بإعداد سياسة الارتقاء بالتعليم العالي وبالبحوث العلمية ، ويمكن تقسيم نشاطها في هذا المضمار إلى أنواع ثلاثة :

١ — إنشاء معاهد عليا كثيرة ، تختص بالبحث في العلوم البحتة . والمعاهد التي من هذا النوع يمكن أن يذكر منها « العمل الكيميائي القومي » ، و « معمل الطبيعة القومي » ، و « معهد تاتا للأبحاث الأساسية » .

٢ — تطوير منشآت البحوث العلمية المتوسطة باستغلال الموارد القومية

الطبيعية . وأشهر المعاهد التي من هذا النوع هي « المعهد المركزي لأبحاث  
الوقود » ، و « المعهد المركزي للبحوث الكهربائية الكيماوية » ،  
و « المعهد المركزي لأبحاث تكنولوجيا الغذاء » . وهكذا .

٣ — مؤسسات للبحوث مرتبطة ارتباطاً مباشراً بمشا كل الصناعة .  
وهذه تشرف على عدد كبير من الأبحاث تبلغ ٢٥٠ بحثاً تجري في حوالى  
٦٠ مركزاً ، وتشمل موضوعات مثل : بحوث الراديو ، وصناعة الآلات ،  
والصبغة ، ومستخرجات الفحم والقار .

وبدون تدريب الإخصائيين في التكنولوجيا في مستوى عال بحيث  
يمكنهم استخدام نتائج البحث العلمى ، فإن التقدم العلمى وحده لن يؤدي  
إلى النهضة القومية . ولا توجد بلد من البلاد الحديثة تستطيع القيام بحل  
هذه المشكلة بدون مساعدة كافية من الخارج . ومعظم هذه الدول  
ترسل شبابها إلى الأقطار الأجنبية للتدريب على المسائل التكنولوجية . وعلى  
سبيل المثال نذكر أن الهند أرسلت أكثر من ٧٠٠٠ طالب يدرسون  
التكنولوجيا العالية في بلاد مختلفة ، مثل بريطانيا ، وألمانيا ، وفرنسا ،  
والاتحاد السوفيتى في القارة الأوربية ، وفى الولايات المتحدة ، وكندا فى  
أمريكا . ومن الواضح أن مثل هذا التدريب ، وإن كان لا غنى عنه فى  
البداية ، إلا أنه لا يستطيع حل المشكلة . وقد أدركت الهند هذا منذ البداية  
وهي تتمتع بلاشك بوجود عدد من المؤسسات الرئيسية فى هذا المجال ،  
غير أنه صار من اللازم إعادة النظر فى الموضوع ، بعد أن نالت البلاد  
استقلالها ، لأن الخبرات الفنية المطلوبة باتت أعلى مستوى من الخبرة



المتوفرة ، وذلك نظراً لضخامة مجال التصنيع في البرامج الجديدة . وعلى ذلك أخذت نفسها بسياسة إنشاء معاهد إقليمية للتكنولوجيا العالية المستوى . وكان أول هذه المعاهد المعهد الذي أنشئ على غرار معهد ماساتشوستس<sup>(١)</sup> في إقليم البنغال بمدينة «خارجبور» ، وهو معد أساساً على أن يكون معهداً للدراسة العالية بعد نيل درجة جامعية ، كما أقيم معهد آخر في مدينة بومباي بمساعدة الفنيين السوفييت هناك ، ومعهد ثالث لا يلبث أن ينشأ بمعونة الألمان ، أما المعهد الرابع فسوف يقام بمعونة البريطانيين . وبوجود هذه المعاهد الأربعة ذات المستوى الرفيع<sup>(٢)</sup> في التدريب التكنولوجي ، إلى جانب بعثات كثيرة من الطلبة الذين يدرسون في أوروبا وأمريكا ، وبالإضافة إلى الدراسات التدريبية التي تقوم بها الهيئات الصناعية الرئيسية ، يمكن للهند أن تواجه مشا كل عصر العلم .

وفي نطاق البحوث الذرية نجد للهند نشاطها . فقد قامت إدارة الطاقة الذرية التابعة للحكومة الهندية بإنشاء أول معمل لتلك البحوث ، وبدأ العمل فيه في ٤ أغسطس عام ١٩٥٦ ، وهو يستخدم اليوم لتدريب المشغلين بالأعمال الذرية ، وقد درب فيه عدد كبير من رجال العلم المشغلين بالذرة ، في داخل الهند وفي خارجها ، حتى لا تتخلف البلاد في هذا المجال الذي له أهميته .

---

(١) يقع بجوار مدينة بوسطن بولاية ماساتشوستس بالولايات المتحدة .

(٢) المقصود هنا أنها دراسات عليا بعد درجة البكالوريوس ، أي أنها

. Postgraduate

ولعل هذا العرض الموجز لبعض مظاهر النشاط العلمى فى الهند يصور إلى أى مدى يجب أن تعمل كل من الدول الآسيوية الأفريقية الحديثة ، لا لتلحق بالدول الأكثر تقدماً ، ولكن لتكون قادرة على استغلال نتائج البحث العلمى . ولا حاجة بنا إلى القول بأن دولاً قليلة من بين هذه الدول هى وحدها التى يمكنها القيام بمثل هذا البرنامج . نعم لا يوجد قطر من بين الأقطار التى تعتبر متخلفة تتوفر فيه الإمكانيات والمهاد المناسب لهذه البرامج عدا الباكستان . فالحقيقة أن البحث العلمى قد صار باهظ النفقات ، بالإضافة إلى ضرورة توفر البيئة العلمية المناسبة ، وهى لا تنهى إلا نتيجة خطة بعيدة المدى . كل هذا مع ما سبقت الإشارة إليه من أن العلم لا يمكن أن يتطور فى فراغ ، بل يحتاج إلى دعامة صناعية ، الأمر الذى جعل من المستحيل على كثير من الدول الجديدة أن تهتم اهتماماً جدياً بسياسة البحوث العلمية والتكنولوجية .

وقد عرفت الصعوبات التى تنجم فى هذا الميدان منذ البداية ، فأنشأت الأمم المتحدة عدداً من الوكالات المتخصصة ، جعلت نصب عينها تقديم المونة للدولة الحديثة فيما يتعلق بإدخال أسباب التقدم فيها : فهيئات مثل اليونسكو ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، وهيئة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات ، تهدف إلى تقديم المون الفنى لهذه الدول على أساس التعاون الدولى . وقد حاولت هذه الوكالات أن تهيب لها سينلاً للوقوف على نتائج البحوث العلمية الحديثة ، وذلك بإعارة الخبراء وباعداد برامج خاصة . وتتميز بعض هذه البرامج بأهميتها الظاهرة ،

وبخاصة في مجال الطب الوقائي ، وتنمية موارد التغذية ؛ فقد ظهرت مناطق كثيرة في القارة الآسيوية من الملاريا ، كما أجريت أبحاث هامة عن الأمراض التي تسبب الهزال ، وأعدت مشروعات لتحسين نسل الحيوان ، وأخرى للتوسع في زراعة المحاصيل الغذائية ، وهناك مشروع لتعميم صيد الأسماك في الأعماق البعيدة . وما هذه إلا مجرد أمثلة لما أدته تلك الوكالات بنجاح . كما أنها قدمت معونة كبيرة لبعض الدول في مشروعاتها لتدريب الفنيين .

ومع ما لهذه المعونة من قيمة ، فإنه لا يمكن أن يقال إنها ساعدت على حل المشكلة الأساسية ، وأعني بذلك نشر التفكير العلمي بين هذه الدول ، وجعلها قادرة على متابعة مجاراة التقدم العلمي . فالمعونة الفنية يجب أن تستمد بالضرورة على نشر الخبرة في مستويات معينة في البلد الذي تقدم له المعونة . فمثلا ليس من المعقول أن تقوم أكثر الدول تقدماً بمساعدة فيما يتعلق بالطاقة الذرية إلى دول لم تتقدم فيها دراسة علوم الطبيعة ، وكذلك الحال في تقديم المعونة الطبية على نطاق واسع عن طريق برامج المساعدة الفنية إلى دولة تفتقر إلى الأطباء المؤهلين . ومن الحق أن نقرر أن المساعدات ، عن طريق برامج المعونة الفنية ، يجب أن تختلف باختلاف مستوى الخبرات الفنية الموجودة فعلا في القطر الذي يرى تقديم المعونة له .

وإنه لمن اليسير على بلد مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، أو الاتحاد



السوقي ، أو بريطانيا ، أو فرنسا ، أن تنقل المعدات والأشخاص إلى  
إلى بلد متخلف لتشيء وتدير فيه مشروعاً من المشروعات التي تستلزم  
إدارة فنية عالية المستوى ، مثل إدارة التلفزيون ، أو الراديو ، وقد  
تكتفي الدولة الخبيرة بمجرد تنظيم صناعات من هذا القبيل في الدولة  
المتخلفة ؛ بيد أنه في حالة عدم توفر الفنيين من أبناء البلاد سينتهى بها  
الأمر إلى فقدان سلطانها السياسي ، وهذا ما يعوقها عن كل تقدم . ويجب  
الأنسى أنه كان من بين الطرق المعروفة التي استخدمت للتدخل الاستعماري  
خلال القرن التاسع عشر إنشاء مشروعات مثل مد الطرق الحديدية  
واستغلال البترول ومصادر الثروة المعدنية الأخرى ، وما شابه ذلك من  
مشروعات التنمية الفنية . وقد تنافس جميع المستعمرين في الصين في  
نهاية القرن الماضي على مد الخطوط الحديدية . بينما نجد إيران  
وجمهوريات أمريكا الجنوبية دفعت ثمناً غالياً من حريتها السياسية في  
سبيل استغلال مصادر البترول فيها . ولا توجد دول كثيرة مثل نيبال ،  
أو أفغانستان التي رأت كل منهما أن تستبعد إدخال الأساليب الفنية  
الحديثة فيها ، كما لا توجد دول كثيرة مثل اليابان التي بذلت جهداً  
جهيداً في سبيل إتقان الأساليب الفنية ، ومثل هذه الدول القليلة هي  
وحدها التي استطاعت أن تحافظ على استقلالها كاملاً .

وهذا الموقف هو الذي تقفه الدول المتخلفة في يومنا هذا ، بل لعل  
موقفها يعتبر من بعض النواحي أكثر خطورة ، لأن التحول الذي أصاب  
الحياة المادية نتيجة للثورة في ميداني العلم والتكنولوجيا ، صار بعيد

المدى فى سبقه ، بحيث لا تستطيع واحدة من الدول الجديدة أن تلحق به . ومحاولة من هذا القبيل لاتعنى شيئاً آخر غير فقدان الدولة استقلالها .

كما أن مدى رقى الخبرات العلمية فى المجتمعات المتحضرة ، أمر لا يقل أهمية عما سبق ذكره . فالبحث العلمى يعمل على الدوام على تطوير طبيعة الصناعة من حيث تكوينها ، ومدى جودة المنتجات ، واستجابة المجتمع الذى صنعت له هذه المنتجات ، التى لها أثرها فى نظام حياته وأسلوب معيشته ؛ ولما كان ذلك يجرى على نحو مطرد ، فإن الدول التى ستبدأ الشوط من أوله ستجد المسافة الفاصلة بينها وبين المجتمعات المتقدمة تتسع يوماً بعد يوم .

والسير فى طريق التقدم لا يستلزم ضرورة البدء من أول الطريق والمرور بكل الأطوار ، بل يمكن الإفادة فيه من تجارب الآخرين . فرجال العلم فى البلاد المتخلفة ليسوا مطالبين بإعادة اكتشاف نظرية الكم ، أو النظرية الذرية ، أو طريقة تحطيم الذرة مرة أخرى ، وإنما يمكنهم أن يتقدموا مباشرة إلى المرحلة الأخيرة من التطور العلمى الحديث . غير أنه بدون الأساس العلمى المتين لن يستطيعوا الإفادة مما يجدون . وإذا ما وصلت الدول المتخلفة إلى هذه المرحلة فسيكون قد فاتتها مراحل أخرى من مراحل التقدم الثورى للعلم ، بل إن ما يفوتها سيكون أكثر أهمية وأعظم خطراً .

والحقيقة هى ما سبق أن أكدناه ، أن أية دولة ما ، لن يكون فى قدرتها بناء مجتمع متحضر على أساس معرفة علمية من الدرجة الثانية .

ولكى يمكن لأي دولة أن تفيد من التقدم العلمى فى أى مكان ، لا بد أن تتوفر لها جماعة من رجال العلم لهم قدرة على استغلال وهضم أحدث النتائج التى وصل إليها البحث . ومعظم الدول الجديدة فى آسيا وأفريقيا ليست قادرة على توفير هؤلاء ، فإن تغيير برامجها التعليمية لمواجهة هذه الحاجة ، هو فى ذاته مطلب عسير ، وقد سبقت الإشارة إلى أن البحث العلمى أمر غير مستطاع فى الفراغ ، أى بدون توفر مهاد من الصناعة الحديثة الذى يعتمد بدوره على التكنولوجيا فى مستواها العالى .

وقد لمسنا بوجه عام كيف أن الثورة العلمية التى شهدتها السنوات الأخيرة ، جابهت الدول الحديثة العهد بالاستقلال بعدد من المشاكل الضخمة .

وحدثاً انعقد مؤتمر فى مدينة (بانكوك) تحت إشراف الأمم المتحدة ، لدراسة هذا الموضوع بالنسبة لدول جنوب شرقى آسيا . أعنى جميع الدول التى تقع فى جنوبى وفى شرقى القارة الآسيوية ، فيما عدا الصين ، واليابان . وقد قرر المؤتمر ، مع الأسف ، أن هذه الدول لاتعنى بالتطور العلمى إلا بقدر ضئيل . ولا يختلف الوضع عن ذلك ، بالنسبة لدول الشرق الأوسط وأفريقيا ، فكثير من هذه الدول تكتفى بمشاهدة العالم العلمى المتطور ، ونوع المساعدة التى تمنحها المنظمات الدولية لها ، لن تعينها على انتشالها من الهوة التى تردت فيها باهمالها البحث العلمى .



# المشاكل الاجتماعية

إن إعادة تنظيم بناء المجتمع بحيث يتفق مع المبادئ السياسية والاقتصادية والأدبية التي اتسمت بها الحضارة الحديثة ، يمثل بدوره مشكلة كبرى من المشاكل التي تواجه الدول الحديثة العهد بالاستقلال . ومعظم المجتمعات في الدول التي كانت تعاني من الحكم الأجنبي ، بقيت متمسكة بتقاليدها القديمة ، ويرجع ذلك إلى سببين :

أولهما أن الحكومة الرئيسية للدولة المستعمرة كانت بصفة عامة تتخذ لنفسها سياسة محايدة فيما يتعلق بالمسائل الاجتماعية للمستعمرات . ولم يكن السبب الثاني إلا نتيجة طبيعية للأحوال السائدة ، فقد شعرت المجتمعات التابعة أن سلامتها مرتبطة بتقاليدها وعاداتها التي توارثتها عن الماضي ، فتشبثت بها حتى ولو لم تكن هذه المجتمعات راضية عنها .

وفي الوقت التي نالت فيه هذه الدول استقلالها ، اتضح للكثير منها أن المبادئ السياسية التي اختارتها وصلت بها ، باعتبارها المبادئ المناسبة للاستقلال ، ليس من السهل أن تتفق مع الحياة التقليدية التي تحياها مجتمعاتها .

ولا يجب أن ننسى أن التطورات الأساسية التي غيرت من ملامح المجتمع الأوربي الذي كان يحيا حياة تقليدية فيما مضى ، لم تظهر إلا في أعقاب الثورة الفرنسية . فبعد أن قام الثوار بإسقاط الحكومة مباشرة ، اختفى نظام الطبقات الذي كان أساسا للحياة الاجتماعية . من قبل ، وبدأ المجتمع يعترف بمبدأ المساواة كأساس لحياته . كما اعترف بحقوق المرأة الاقتصادية ، وكذلك قرر مبدأ حق حرية الفرد . ولم يأت الاعتراف بهذه الأوضاع أو غيرها دفعة واحدة ، وإنما استقر البناء الحالي للمجتمع المتحرر في أوربا ، بعد قرن كامل استأزمته التشريعات اللازمة لهذا التطور . وفي أوائل القرن التاسع عشر لم يكن للمرأة حق الملكية في بريطانيا ، ولم تمنح حق المساواة في حقوقها السياسية إلا في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى . وعلى هذا النحو يمكننا القول بأن معظم التشريعات التي شكلت مبادئ التطور الحديث في الحياة الاجتماعية ، ما هي إلا ثمرة من ثمرات الأفكار التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر .

والذي ينظم المجتمعات جميعا بما في ذلك أرقاها في التحضر هو التقاليد والعادات التي يهذبها القانون على الدوام . ومهما أطلق على تلك التقاليد ، من أسماء كالقانون العام أو العادات ، أو العرف ، فهذه كلها لا تخرج

عن كونها تقليدا اجتماعيا . بل ولو كانت قائمة على نواميس عريقة القدم كما هو الحال في أحكام الإسلام ، أو قوانين الهندوس ، أو الرومان ، أو القانون الهولندى ، فهذه جميعا تمثل تقاليد اجتماعية صيغت في قالب قانونى (١) . وعلى هذا النحو فإن لكل مجتمع أساسا من التقاليد . والذى يميز مجتمعا قائما على التقاليد الخالصة عن المجتمع المتحرر الذى نعيش فيه ، إنما هو التعديل الدائم لتلك التقاليد بالتشريعات ، وذلك لمسيرة التطور فى العلاقات الاجتماعية .

وفى السنوات الحاسمة من القرن الثامن عشر ، والنصف الأول من القرن العشرين ، تطورت المجتمعات الأوربية بسبب الثورتين السياسية والاقتصادية . وذلك فى الوقت الذى كانت فيه المجتمعات فى القارة الآسيوية تزرع تحت كاهل الحكم الاستعمارى ، ولم تكن تتوفر لها الحرية فى تكييف علاقاتها الاجتماعية . فالحاكم الأجنبى ، فى العادة ، يريد ألا يمس البناء الاجتماعى للشعب الذى يتحكم فى مصيره .

وقد قامت محاولات مبدئية فى الهند فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، تبغى تعديل بعض الأوضاع الاجتماعية . غير أن التجربة

---

(١) من المسلم به أن الدين الإسلامى الحنيف ، إنما هو دين سماوى من عند الله ، وله قداسته . وهو يختلف عن القوانين القديمة الأخرى التى ذكرها المؤلف ، والتى نشأت بحكم الظروف الاجتماعية ، واعتبرت تقاليد ، وما يعنيه المؤلف هو أن أحكام الإسلام ، نظرا لاعتقاد المجتمع الإسلامى عليها ، قد صارت هى تقاليده الأصيلة .



التي انتهت إليها حركة ( العصيان الكبرى ) فيما بين عامي ١٨٥٧ و ١٨٥٨ كان من بين أسبابها انتشار موجة من السخط على الحكومة البريطانية التي اعتقد الناس أنها تبغى التدخل في العادات الاجتماعية ، مما أدى في النهاية إلى إعلان تلك الحكومة سياسة الحياد فيما يتعلق بالمسائل الاجتماعية والدينية .

وكان من نتيجة عدم مجازاة التشريعات للأحوال الاجتماعية لفترة استمرت تسعين سنة ، أن تطور العقل الجمعي تطوراً سريعاً فيما يتعلق بالأسس التي تقوم عليها العادات والتقاليد ، ، بينما ظلت القوانين جامدة لم تتطور . وأوضح الأمثلة التي تساق للدلالة على تلك الهوة التي تفصل بين العادات وتطور التفكير الاجتماعي في الهند ، هي عادة تحريم الاختلاط - وهو نظام قائم في جملته على تحريم الاقتراب أو الاتصال بالطبقات الأخرى ، وكذلك التقاليد الاجتماعية الخاصة بالزواج . فمنذ عشرات السنين كانت الطائفة الهندوسية تحتج على ممارسة نظام الامساس أو العرف الذي يقتضي عزل بعض الطبقات وحرمانها من الحقوق المدنية التي تتمتع بها الطوائف الأخرى . غير أن الموقف المحايد الذي التزمته الحكومة البريطانية إزاء المسائل الاجتماعية والدينية ، وقف حجر عثرة في سبيل إيجاد التشريع الإصلاحى الذي كانت الحاجة ماسة إليه .

ومرة أخرى نجد أن قوانين الزواج بين الطائفة الهندوسية تختلف اختلافاً كبيراً عن بعضها في أنحاء الهند ؛ فطبقاً للمذهب المتمسك بالدين نجد أن الطلاق حرام ، كما أن زواج الأرامل غير جائز . أضف إلى هذا

أن هناك موانع طبقية تتعلق بأمور الزواج . وظل الرأي العام يصيح عشرات السنين مناديا بالإصلاح ، بيد أن سياسة عدم التدخل في المسائل الدينية والاجتماعية للشعب حالت دون إيجاد التشريع اللازم .

وهذه الأمثلة تدل على أنه من الصعب ، إن لم يكن من المستحيل ، تعديل العادات والتقاليد والقوانين وفقاً لمطالب الحياة الحديثة ، إذا كانت البلاد تحت الحكم الأجنبي . وعليه كان على الدول التي تمتعت باستقلالها حديثاً في آسيا أن تواجه مشكلة من المشاكل الأساسية ، وذلك بإدخال أسباب التحضر في مجتمعاتها . وكان عليها أن تعرف ، أولاً وبالذات ، أى نوع من النظم الاجتماعية يمكن أن يوفر لها حياة أفضل . ولم يكن هذا بالأمر الهين ، فليس الأمر قاصراً على مجرد تغيير الأحوال الاجتماعية في هذه البلاد ، إلى الحد الذى يجعلها مماثلة لظروف الحياة في الدول الغربية كما يظن الكثيرون من أبناء الغرب ، فالمجتمعات في الغرب خصائص لا ترى الدول الحديثة أنها مناسبة لظروفها ، وذلك مثل تفكك أواصر الأسرة ، وهناك ميمات أخرى نجمت عن ظروف تطور اقتصادى من نوع آخر . فالمشكلة في نظر الدول الجديدة هي أن تجد المثل الأعلى الاجتماعى الذى تتألف فيه تقاليدها الموروثة ، التى هي عزيزة عليها ، مع المطالب الضرورية التى تتطلبها الحياة الحديثة .

وعلى كل من الدول أن تعالج المسألة بالطريقة المناسبة لها ، ولكن لا بد من التغيير ، إذا كانت تبغى التمسك بحريتها وتريد أن تهيب لشعبها حياة متحضرة . ولست في حاجة إلى بيان أن الاستقلال وإن اختلف في ماهيته

عن التقدم الاجتماعى ، إلا أن الدولة الحديثة العهد بالاستقلال التى اختارت النهج الديمقراطى سبيلا لها فى الحياة ، لا مفر لها من التطور الاجتماعى ، لأن القيم السوية فى الحياة القائمة على التقاليد ، تتعارض مع القيم الديمقراطية ، فال مساواة ، والحرية الفردية ، وحق المرأة فى المساواة ، والعناية بالجماعات الأقل تحضرأ ، وما شابه ذلك من مبادئ ، هى أمور أساسية للنظام الديمقراطى ، وهى لا تتوفر غالبأ فى المجتمعات التى تعيش على النظم التقليدية .

وقد يبدو لمن ينظر للأمور نظرة سطحية ، أن الحكومة المتمسكة بالتقاليد أقدر على توفير الاستقرار ، وأقدر على المحافظة على النظام الاجتماعى ، من الحكومة التى ترى إدخال تعديلات أساسية على نظم استقرت فعلا . وإذا نحن فحصنا هذا الرأى عن كسب لتبين لنا عجافاته للحقيقة ، ذلك أن الحاجة إلى العدالة الاجتماعية ، وتحسين الأحوال الاقتصادية ، والحقوق السياسية ، والتعليم ، وسائر الخدمات التى تؤدى لرقى الفرد ، هذه كلها قد صارت مطالب عامة فى أنحاء العالم ، ولن تستطيع حكومة إهمالها مهما تكن متمسكة بالتقاليد ، ومهما تكن نظمها لها صفة القداسة التى اكتسبتها بجهادها القومى ، أو اكتسبتها بحكم التقاليد المتأصلة . فالشعوب تيقظت فى كل مكان ، ومن ثم فإن نظامأ سياسيا مستهدأ أو فرديا ، سيكون هو نفسه مصدرا للمتاعب والقلق .

وحيث اختار الشعب النظام الديمقراطى ، كما هو الحال فى معظم الدول الحديثة ، فقد اختار ضمنا التغيير الأساسى فى تقاليده الموروثة ،



وعاداته ، كما اختار القوانين التي تعمل على تحقيق التقدم الديمقراطي .  
وقد أعلن الدستور الهندي في مقدمته :

« نحن شعب الهند قد حزمنا أحرنا بإيمان على بناء الهند على أساس  
جمهورية ديمقراطية مستقلة » .

« وعلينا أن نضمن لجميع سكانها :

• « العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وحرية الفكر والتعبير  
والعقيدة ، والإيمان والعبادة ، والمساواة في المركز الاجتماعي ، وتكافؤ  
الفرص .

« وعلينا أن ننشربين الجميع :

« الأخوة التي تؤكد كرامة الفرد ووحدة الوطن . وهانحن في لجنة  
الدستور المعقودة في اليوم السادس والعشرين من شهر نوفمبر عام ١٩٤٩  
نختار ، ونشرع ، ونمنح أنفسنا هذا الدستور » .

وهذه المبادئ الثلاثة التي أعلنت في هذه الصيغة ، وردت مرة أخرى  
في وثيقة إعلان الحقوق الأساسية ، التي لها قوة القانون ، وتعتبر تقريراً  
لطريقة تنفيذ سياسة الدولة المتضمنة في الدستور . وهاتان الوثيقتان معاً ،  
هما اللتان يتألف منهما الأساس الذي تقوم عليه حكومة الهند من حيث  
المبادئ السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ومن هذه المبادئ مبدأ حرية  
العقائد الدينية ، وحرية نشرها ، وهي جزء من التقاليد التي درج عليها  
المجتمع الهندي . فلم نعرف في عصر من عصور التاريخ أن الحكومة  
الهندية تحيزت لعقيدة من العقائد ، وبالمثل فانه يمكن اعتبار تقاليد

الهند السياسية والاجتماعية خالية مما هو مضاد للحرية الفردية .

أما فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية ، فمن الواضح أن نظام الطبقات مناقض تماماً لهذا المبدأ . كما أن فكرة العدالة الاقتصادية من الأفكار الجديدة في الهند ، كما كانت جديدة في المجتمع الأوربي منذ نصف قرن مضى . غير أن ثمة خلافاً أساسياً بين نظرة كل من المجتمعين إلى هذه الفكرة ، فلسنا نجد في التقاليد الاجتماعية الموروثة في الهند ما لا يتفق مع مبدأ العدالة الاقتصادية ، وكل ما في الأمر أنه مبدأ جديد على المجتمع الهندي . أما من حيث العدالة الاجتماعية ، فإنها ليست مجرد مذهب جديد فحسب ، ولكنها فكرة مناقضة للأفكار التي قبلتها الجماعة وسلمت بها . فالأساس الذي يقوم عليه نظام الطبقات ، ونظام الإقطاع ، مصدره عدم الاعتراف بالمساواة بين الأفراد في المجتمع ، ومن هذه الناحية نجد أن المجتمع تخلى بشكل حاسم عن التقاليد التي كانت سائدة في الماضي .

وأما المسألة الرئيسية التي تظهر في فترة تطور الحياة الاجتماعية من المرحلة التقليدية إلى مرحلة المجتمع المتحرر ، فهي مسألة علاقة النظم الاجتماعية بالدين . فالمعروف أن العقائد الدينية لا تتغير بنفسها ، ولكن تفسيرها هو الذي يتطور ويتغير ، غير أن مثل هذا التغير يحدث عادة في ريث وأناة ، ويصطبغ صبغة التقاليد الجارية . وحين ترتبط بالتعاليم الدينية بالنظم الاجتماعية ، وخاصة بالقانون والعادات ، بحيث تعتبر مثل هذه النظم الاجتماعية جزءاً من الحياة الدينية ، فلا محالة من حدوث صراع بين هذه النظم وبين نزعة التطور في المجتمع المتحرر . وفي أكثر المجتمعات التي

تغلب على حياتها التقاليد الموروثة ، نحمد القوانين والنظم الاجتماعية يكون لها نفس الجزاء الذى تفرضه التعاليم الدينية . ومنذ زمن طويل اعتبرت النظم القائمة على التقاليد الهندوسية ، مثل نظام الطبقات ، والزواج المبكر ، وتحريم زواج الأرملة ، جزءاً لا يتجزأ من ديانة الهندوس . والسياسة التي كانت تتبعها حكومة الهند فى الماضى ، هى أنها لم تفرض سلطتها على هذه المسائل . وهذا على وجه العموم هو ما سارت عليه الدول الغربية فى مستعمراتها ، وقد اتبعت هذه السياسة فى الهند ، وأيدتها العناصر الرجعية فى المجتمع الهندى . ولم تتغير هذه السياسة إلا فى المرحلة التي أعقبت الحصول على الاستقلال ، إذ لقيت مقاومة عامة . وهكذا أصبح النظام الاجتماعى للهندوس منفصلاً عن عقائدهم الدينية .

أما الإسلام (١) فالأمر فيه يختلف عما ذكرنا ، وليست المسألة هينة ، لأن البناء الاجتماعى للعالم الإسلامى يعتبر جزءاً من الإسلام الذى يقوم أصلاً على القرآن والشريعة ، ومن ثم تتداخل القوانين والنظم الاجتماعية مع التعاليم الدينية . ومهما يكن من أمر ، فإن مبدأ المساواة فى الديمقراطية هو مبدأ أساسى من مبادئ الدين ، ولا يوجد هناك تعارض من هذه الناحية . وهذه المجتمعات متمسكة بنظمها . وقد استطاع بعض المفكرين المصلحين ، وبعض الزعماء السياسيين ، مثل كمال أتاتورك ، فصل الحياة

---

(١) من المسلم به لدى المؤلف أن الإسلام دين كفاح وعمل ، ويبحث على الإصلاح أينما وجد ، ما دام لا يتعارض مع تعاليمه السماوية . والإسلام كما يقرر المؤلف ، يتضمن الأسس التي تقوم عليها السياسة الاجتماعية الحديثة كمبادئ المساواة والحرية والإخاء .



الاجتماعية عن التعاليم الدينية (١) ، غير أن ما قام به لم يحدث في أى بلد آخر من البلاد الإسلامية .

وليس من شك في أنه قامت محاولات جديدة لتحرير التفكير الاجتماعى في البلاد الإسلامية ، مثل الحركة التى قام بها الشيخ محمد عبده في مصر ، والزعيم الهندى المسلم محمد إقبال . والملاحظ في الحالتين أنه بعد أن اكتسبت هذه الحركة نجاحاً بين المثقفين ثقافة حديثة ، ما لبثت أن عادت سلطة التقاليد المترتبة على يد بعض الجماعات ومنها جماعة (حركة الأحرار) في الهند وباكستان . وفي مثل هذه الحال نجد النزعة متجهة إلى سيطرة التقاليد الجامدة .

ومن الظواهر التى يتجلى فيها تحطيم تقاليد الماضى في كل مكان ، هى ما تعلق بتطور عزلة القرية ، وما ترتب عن ذلك من حياتها حياة منطوية على نفسها ، وهذا يرجع إلى أسباب منها : تأثير المجتمع المتحرر ، والتصنيع ، والتحضر وما أشبه ذلك ، ومنها ما يرجع إلى المبادئ الحديثة التى تقوم عليها كل من الدولة والحكومة . فالغاية التى كانت تقوم على أساسها الحكومة التقليدية إنما كانت قاصرة على إقرار القوانين والأوامر ، وجمع الضرائب ، والدفاع عن البلد ضد الأعداء الوافدين من الخارج . والتطور الذى انتهت إليه أوربا في نهاية القرن التاسع عشر فيما يتعلق

---

(١) إن أتاتورك زعيم سياسى خدم بلاده ، ولكن ما قام به ليس هو الوجه الأمثل للإصلاح ، والدين الإسلامى كما ذكرت ، وكما هو معروف ، في مئات المؤلفات ، لا يقف في سبيل الإصلاح ، بل هو نفسه ، إذا ما فهم فهماً صحيحاً ، واستخدم في الإصلاح وإدخال وسائل الرقى العمرانى ، كان أعظم سلاح في هذا المجال .

بالدولة باعتبارها هيئة ينتظم في عقدها النشاط الاجتماعي بمختلف مظاهره واجب توجيه التنمية الاقتصادية ، وتحقيق الرفاهية للجميع ، وخاصة لتلك الجماعات التي هي أشد حاجة من غيرها من طوائف المجتمع ، هذا مع العناية بالتعليم والصحة . نقول إن هذا التطور في معنى الدولة قد انتقل بمعناه ذلك ، وصار جزءاً لا يتجزأ من مفهوم الدولة لدى الدول الحديثة في آسيا وأفريقيا . وهكذا راحت السلطات في هذه الدول تمتد إلى آفاق لم تكن لتهم بها السلطات الإدارية من قبل ، حتى ولو لم يتوفر لها في واقع الأمر الجهاز اللازم للقيام بتلك الخدمات التي تشمل مختلف مظاهر الحياة . أما في بلاد مثل الهند والباكستان وميلان التي ورثت نظاماً إدارياً فعالاً منبسط النفوذ في بلادها ، فإن الفهم الجديد لمعنى الدولة سرعان ما آتى أكله . فمشروعات مثل « مشروعات القرية » ، ومشروع « توسيع الخدمات الريفية » في الهند ، و « مشروع مموثة القرية » في الباكستان ، إن هي إلا أمثلة على مدى التوسع الضخم للنشاط الذي قامت به الدولة في القرية لتحطم من عزاتها التقليدية ، ولتسدفع القرية إلى الصفوف الزاحفة إلى الأمام .

والآثار التي ترتبت على استخدام وسائل الاتصال بالجمهير مثل الراديو والسينما ، هي أيضاً من الظواهر التي لا تغفل أهميتها ؛ فإن امتداد الإذاعة إلى القرى حطم العزلة الثقافية التي هي طابع المجتمعات الريفية . ومع أن قلة انتشار الكهرباء قد حددت الانتفاع بالإذاعة ، إلا أنها صارت من العوامل الآخذة في الانتشار في جميع أنحاء الأرض . وبالإضافة إلى ذلك

نجد أن للسينما ، وهى وسيلة قادرة على اجتذاب الجماهير ، أثرها الملحوظ فى المجتمع القروى ، كما يتجلى ذلك فى الثلاثين السنة الأخيرة من هذا القرن ؛ وهذا ينطبق بصفة خاصة على دول مثل الهند وباكستان ومصر ، وفى كل منها ازدهرت صنعة الألام التى تعنى بالموضوعات الاجتماعية والاقتصادية المتصلة بالبيئة . فتأثير السينما فى نقل العالم الخارجى إلى القرية أمر لا يمكن إغفال أهميته .

وأما تأثير التصنيع فى عزلة القرية فمسألة لها وجهان : فى بلاد مثل الهند وباكستان نجد أن العمل الصناعى يستقدم العمال من القرى ، فالقوة العاملة هنا ليست منفصلة عن القرية ، كما هو الحال فى المجتمع الأوروبى ، فهنا حركة انتقال متبادلة بين المدينة والقرية ، فالعمال الزائدون عن الحاجة يعودون إلى قراهم ، بينما تغادرها باستمرار أفواج أخرى لتعمل فى المدينة . وهذا الزوج المزدوج يعتبر ظاهرة بارزة فى حياة المجتمع القروى فى الهند وباكستان ، وكان من نتائجها أن استقدم إلى القرى أفكاراً جديدة ، وعمل على تغيير العلاقات الاجتماعية التقليدية التى كانت تسود الريف . ولما كانت نسبة من الأجور التى يتقاضاها العمال فى المدينة ترسل إلى القرى لإعالة العائلات والأقارب ، فإنها أسهمت فى ارتفاع مستوى المعيشة فى القرية .

وهناك عامل له أثره الدائم فى تخفيف عزلة القرية ، هذه العزلة التى تعتبر من الملامح الأصلية للمجتمع التقليدى ، وأعنى بذلك تطور نظم النقل بالسيارات ، بحيث يمكن القول بأن تلك الآلة ذات الاحتراق



الداخلي قد حطمت هي نفسها عزلة القرية . لأن المسافات التي تفصل بين بعض القرى وبعضها الآخر ، وبينها وبين المدن التجارية ، هي التي كانت أساس الانعزال في القرية ، كما كانت السبب الأول الذي أدى بالمجتمع القروي إلى الأخذ بسياسة الاكتفاء الذاتي . وبتطور وسائل المواصلات بالسيارات ، لم تعد للقرية عزلتها القديمة ، ولم تعد منتجاتها قاصرة على الاستهلاك المحلي : فالحضروات التي تنتجها تنتقل إلى المدن التجارية ، والحاجيات التي تتطلبها القرية لم يعد يصنعها أرباب الحرف من القرويين ، ولكنها تشتري من أسواق المدينة . وانتشار بضائع المدينة على هذا النحو في القرى ، إنما هو أسطع دليل على زوال عزلة المجتمع التقليدي .

وأود أن أوضح جانباً هاماً من تأثير السينما الفعال على المجتمع التقليدي ، وأعني بذلك أثرها بالنسبة للعلاقات العائلية والزواج ، فالمائلة ذات الطابع التقليدي تقوم أساساً على سلطة الأسرة ، أعني سلطة الوالدين على أولادها . وقد أثرت تعاليم السينما على الشباب ، فعملت على نشر أفكار عن الحب الرومانتيكي النزعة ، وعن حرية الجيل الجديد ، فأضعفت التقاليد التي تقضي بطاعة الكبار والتسليم برأي الآباء في مسائل الزواج ، إلى حد أن أصبح الشباب يقابل آراء الكبار بالسخرية ، وأقل ما تدل عليه هذه السخرية أنها تعتبر رد فعل للوضع السابق . وهكذا فإن الدعاية المستمرة وخاصة ما يمس منها إثارة المشاعر المبهمة في نفوس الشباب ، كان لها أثرها البعيد في تغيير الروابط العائلية في المجتمعات ذات الطابع التقليدي .

والمجتمعات التقليدية تقوم ، في كل مكان ، على اتساع نطاق الروابط

العائلية . وقد كانت الأسرة الشاملة في الهند تمثل نظاماً اجتماعياً يعتبر فريداً في باب من عدة وجوه : فهي تتضمن الملكية المشتركة ، والتضامن في المسؤوليات ، مع الشعور بالولاء العائلي ، ولم يقتصر هذا الشعور على أعضاء العائلة وحدهم ، بل تعداهم إلى من يمتون لها بصلات القرى . وكان لمثل هذه الأسرة مزاياها في المجتمع ذي الطابع التقليدي ، فقد كانت العائلة على هذا النحو توفر نظاماً بدائياً للتأمين الاجتماعي ، وتهتم بالشيخ والضعفاء ، كما أنها كانت تمسك الفرد بالشعور بالارتباط أو الانتماء ، وتمنحه العون الأدبي والتأييد . وكانت العائلة تؤلف بفروعها المختلفة مجتمعاتاً صغيرة ، وعملت مثل هذه العائلة على تجميع الثروة ، الأمر الذي كانت له أهميته في المجتمعات المشتغلة بالتجارة . وكذلك كان طابع الأسرة في بلاد أخرى كالصين والدول الإسلامية من حيث اتساع نطاق العلاقات العائلية . وهذه كلها سمات الارتباط الاجتماعي الذي يؤلف بين أفراد العائلة .

أما النظم السياسية والقانونية والاقتصادية التي تطورت نتيجة للاختلاط بالعالم الغربي ، فإنها ضيققت من نطاق العائلة الشاملة ، ثم ما لبثت أن قضت عليها ، فلا ولاء للعائلة حيث يوجد المجتمع الذي يطالب بأن يقتصر الولاء عليه . والديمقراطية تفترض وجود الفرد لا العائلة . وخلال النصف الأول من القرن العشرين على الأخص ، وهو يمثل الفترة التي تتميز على وجه العموم بكونها مرحلة الكفاح السياسي ، يلاحظ وجود اختلاف سياسي فرّق بين الشيوخ والشباب ، إذ كان هؤلاء الآخرون يؤمنون أساساً بأفكار ليس من السهل تلاؤمها مع السلطة التي كانت لكبار السن .

وهذا الصراع بين الجيل القديم والحديث يظهر بصفة خاصة في الصين والهند . وتعتبر الرواية التي كتبها « لين يوتانج » المسماة « لحظة في بيكنج » من أروع الصور التي تصور زوال الولاء وكيفية انحلال الروابط بين أفراد العائلة ، خلال خمسين سنة تلاشت فيها الأسرة التقليدية التي تدين بعقيدة كونفشيوس . وكذلك كان التطور سريعا في الهند بتأثير الحركة التي قام بها غاندى . وفي كل مكان نلمس زوال الولاء للعائلة ، ونجد نداء القومية يقضى على سلطة الكبار في الأسرة ، وهم الذين كانوا عادة يتمسكون بالأفكار الرجعية . ووجدنا شبانا ينتمون إلى عائلات براهمانية قد تخلوا عن فكرة الالامساس ، ونبذوا تعاليم عقيدتهم الطبقية التي تحرم تناول الطعام مع الآخرين وهلم جرا . ونجد أبناء كبار الموظفين لا يتعاونون مع الحكومة . والمرأة تخلصت عن الحجاب<sup>٥</sup> وخرجت لتسهم في الأعمال العامة ، وتدير الأعمال هذا كله أدى إلى تضيق نطاق العائلة الشاملة أكثر مما فعلت نظرية حرية الفرد التي تدرس بالمدارس والكلية .

وعجلت العوامل الاقتصادية بالتطور . فقد كانت العائلة الشاملة تقوم أساساً على نظام امتلاك الأرض ، أو تأدية الأعمال التجارية . كما أن التشريعات الجديدة ونظام الضرائب ، قد جعلت الملكية المشتركة نظاما غير اقتصادي . ثم إن تطور الشركات المساهمة ، باعتبارها عاملا رئيسيا في التنمية التجارية والصناعية ، قد قلل من أهمية الحقول التي تزرعها العائلة الشاملة ، وهذه الحقول هي التي كانت المجال الطبيعي المعروف للاستغلال في الماضي . وفي المجتمع الحضري والرسمي نجد العائلة المحدودة



والمكونة من الزوج والزوجة وأصغر أولادهما قد حلت محل الأسرة الشاملة .

وقد كان لانتشار مبدأ الفردية أثر بعيد المدى على مكانة المرأة في المجتمع ، فوضع المرأة الطبيعي في العائلة الشاملة كان يقوم على تبعيتها للعائلة ، وكانت المرأة الشابة تعيش تحت سيطرة الأفراد الكبار في الأسرة أو تخضع لرئيسها ، وعلى هذا النحو لم تتح لها إلا فرصة ضئيلة لتنمية شخصيتها ؛ بينما نجد العائلة الفردية المحددة قد منحت المرأة ، لأول مرة ، الحرية ، سواء في داخل المنزل أو خارجه . وصارت المرأة الجديدة هي سيدة بيتها ، وقد توفر لها استقلالها المالي إلى حد كبير ، وأتيحت لها الفرصة لأول مرة كذلك لتنمية شخصيتها ، ولتخصيص جزء من أوقات فراغها للخدمات الاجتماعية . وبانتشار التعليم ، وبتوفر فرص العمل ، استطاعت المرأة في الطبقات المتوسطة من المجتمعات الشرقية أن تلعب دورها في النشاط القومي لبلدها . ومن الظواهر التي تسترعى الانتباه في الدول الجديدة ، ذلك الدور الذي تلعبه المرأة في المجال السياسي وفي ميدان الخدمة الاجتماعية . والاستقلال الذي منحتة المرأة في كل مكان ، في الصين ، وأندونيسيا ، وبورما ، والهند ، وسيلان ، ومصر وغيرها ، قد أثبت فعلا تحررها وإسهامها الفعال في الحياة القومية لبلدها .

وكانت المجتمعات ذات الطابع التقليدي ترى من واجبها حماية المرأة ، والحيولة بينها وبين الحياة ، فكانت العائلة حصناً قائماً حول المرأة . وفي العائلات الفقيرة كانت المرأة تزاول عمالها ، وكان أمل كل رجل يحترم

نفسه ، هو إنقاذ المرأة من مثل هذا الهوان .

غير أنه يجب أن نوضح أن تحطيم النظم التقليدية ليس من المحتم أن يرتبط بتطور المجتمع المتحرر وحده . وكذلك فإنه ليس هناك علاقة مباشرة بين تطور خصائص الدولة ، وبين التحرر الاجتماعي ، كما لا توجد علاقة بين هذا التحرر وبين استخدام وسائل الاتصال بالجمهير ، بدليل أن هذه الظواهر أكثر وضوحاً في المجتمع الشيوعي . فمن حيث التصنيع والتمدن ، وتطور المواصلات وسائر المظاهر الأخرى التي تساعد على القضاء على عزلة القرية وإضمار البناء التقليدي للمجتمع الريفي ، يلاحظ أنها جميعاً ظاهرات توجد في المجتمعات المتحررة كما توجد في الدول الشيوعية على السواء . والمسألة التي تستدعي البحث هي : ماذا عساه يكون تأثير هذا الضعف الذي أصاب المجتمع التقليدي ، على الديمقراطية ، وعلى الحريات العامة ، وعلى سائر مظاهر الحياة في المجتمع المتحرر ؟

إن التأثير المباشر لهذا الوهن الذي أصاب المجتمع التقليدي في الدول الحديثة ، هو إيجاد حالة قلق اجتماعي ، وذلك لوجود طبقات جديدة واتساع نطاق الإدارة والأعمال الكتابية ، والمهنية ، وازدياد عدد المشتغلين بالتجارة ، وتطور الطبقة العمالية في وعيها السياسي ، ومنح البالغين جميعاً حق التصويت ، الأمر الذي حول جزءاً كبيراً من السلطة إلى جماعات كانت في الماضي غير معترف بوجودها . وعاشت طويلاً في مستوى اقتصادي منخفض . كل هذا أدى إلى إضعاف الواجبات المشتركة في المجتمع التقليدي . وبدلاً من ذلك المجتمع الجامد أصبح اليوم لدى الدول

الحديثة مجتمعات ذات طبقات جديدة تنادى بالتطور ، وهكذا انتهى أمر الزعامة التقليدية في المجتمع .

هذا ولا يمكن التحقق مما إذا كان انحلال نظام الحياة التقليدية في المجتمع سيؤدي إلى تطور الطبقة المتوسطة وتطور وعيها بالمسؤوليات ، واهتمامها ببرامج التطور التقدمي . فنحن نجد المجتمعات المتحررة تلح بالإسراع في التصنيع ، الذي بدونه لا يشعر أبناء تلك المجتمعات بأنهم حققوا التقدم الاقتصادي ، وأتاحوا حياة أفضل للشعب في مجموعته . والتضحيات الاقتصادية وغيرها مما يجب بذله لتحقيق برامج التصنيع لا شك في أنها تقع على عاتق الطبقات الوسطى إن وجدت ، وإلا فإن مثل هذه التضحيات ستحول دون ظهور هذه الطبقة إذا لم تكن موجودة بالفعل . والجهود التي تبذلها الدول الجديدة كما تقفز قفزاً من مرحلة المجتمع التقليدي إلى مرحلة المجتمع الصناعي الحديث ، مستوًى إذن إلى استبعاد المرحلة الوسيطة التي مرت بها الدول الأوربية في طريقها إلى حالة ازدهارها الحالية . وأمام الدولة طريقان للانتقال من المرحلة الاجتماعية التقليدية ، فهي إما أن تسير في مرحلة تنعدم فيها الطبقات في واقع الأمر ، إذ الدولة في مثل هذا الحال هي التي تتحكم في سائر نواحي الحياة الاقتصادية ، وأما أنها تقف في طريقها نحو التقدم لافتقارها إلى الموارد المالية .

وإذا لم تؤد التنمية الاقتصادية بالمجتمع إلى الانتقال من التطور التقليدي إلى طور التحرر ، فمن الواضح أن المجتمع المتحرر الذي يقوم أصلاً



على التحرر السياسى ، سيؤدى بالضرورة إلى إضعاف نظام المجتمع القائم على التقاليد . ووظيفة الديمقراطية ، وخاصة إذا قامت على منح جميع البالغين حق الانتخاب ، ستؤدى ولو إلى حد ما ، إلى نقل السلطة السياسية من الطبقتين العليا والوسطى ، إلى الطبقة الدنيا من المجتمع ؛ ويمكن لهاتين الطبقتين أن تحافظا على ما لهما من نفوذ بالتعليم الممتاز واكتساب الخبرات ، أما مجرد اتبائهما إلى إحدى الطبقتين فلن يؤدى إلا إلى عزلتهما عن الحياة الاجتماعية . كما أن فرض التوظيف ، التى أتاحت للمرأة ، وما نالته من حقوق سياسية وتعليمية ، جعلها تنظر إلى نفسها بمنظار آخر ، مما أدى بدوره إلى تضيق نطاق سلطة المجتمع التقليدى العتيق .

وسلطة الدين فى المجتمع المتحرر هى موضوع على جانب كبير من الأهمية ، من حيث علاقته بالتقاليد؛ فأحد المبادئ الرئيسية التى تقوم عليها الديمقراطية هى حرية العقيدة ، وقد نتج عن هذا ، وعن عدم تدخل الدولة فى المسائل الدينية ، ضعف سلطة الكنيسة ، والإقلال من شأن تعاليم الكهنة ، وهذه التعاليم هى التى عملت على استقرار المجتمع التقليدى . ويمكن ملاحظة هذه الظاهرة الهامة فى كل مجتمع : ففي الهند كان كل شخص يبدو مهتما بالعقائد الدينية ، فلما آتت حرية العقيدة أكلها فى الحياة الوطنية ، أخذ الناس هناك يعيدون النظر فى العقائد الموروثة والعادات والنظم الاجتماعية ، وأصبح من المستحيل فرض القداسة الشكلية عليهم ، وهى التى كانوا يسلمون بها من قبل ؛ وأهميات جميع القيم التقليدية ، اللهم إلا ما جاء منها فى نصوص قانونية ، وقد أدى ذلك الموقف إلى الإصلاح الدينى . ومما يسترعى الاهتمام أن كل حركة من حركات

الإصلاح الديني في المجتمع المتحرر إنما كانت مضادة لروح الرجعية التقليدية ، وعملت على زوال القداسة الشكلية ، وسلطة الكهان ، واستبعاد فكرة الجزاء بمعناه الديني المفروض على الأفراد في سلوكهم الاجتماعي . وقد صارت هذه السمات كلها من الخصائص البارزة في إقامة نظم سياسية متحررة على أنقاض المجتمع ذي الطابع التقليدي . وحتى في البلاد الإسلامية نجد اتجاهات واضحة لإصلاح بعض الظواهر : مثل تعدد الزوجات ، وحجاب المرأة وماشابه ذلك من عادات . ويلاحظ أن حركات تنقية الدين مما علق به ، والعمل على إحياء أديان الشرق العظيمة ، إنما هي حركات قامت جنباً إلى جنب مع تطور مبادئ التحرر في المجتمع .

وختام القول ، إن تأثير مبادئ التحرر الحديثة على النظام التقليدي يمكن أن يلاحظ بوضوح في تطور الشعور القومي . ففي معظم الدول التي خضعت للحكم الأجنبي ، نجد أن النظام التقليدي قاوم كل ضرب من التغيير كسلاح للدفاع عن نفسه ضد نفوذ الثقافة الأجنبية ، وكان ذلك لونا من الوطنية السلبية التي أكدت وجود ما نسميه عبقرية المجتمع ، إذ تمثلت في تلك المواقف سمات ثقافة المجتمع في أقوى مظاهرها . غير أنه بالحصول على الاستقلال فقد مثل هذا الموقف الوطني للمجتمع التقليدي الكثير مما كان له من أثر . فالحركة القومية اهتمت ، بعد نيل الاستقلال ، بإعادة تنظيم المجتمع ، لكي يكون له أثره الفعال ، وأكدت انزعاج الاجتماعية ، وعملت على أن تتلاءم قوانين الجماعة وعاداتها مع مبادئ التقدم ، ولم تعد الرجعية مساوية للوطنية ، وأخذ المجتمع يفحص نظمه التقليدية من حيث فائدها واتفاقها مع الرغبة في التقدم .

## خاتمة

حاولت في الصفحات السابقة مناقشة بعض المسائل الكبرى التي تواجه الدول التي حصلت على استقلالها حديثاً في آسيا وأفريقيا . كما حاولت أن أوضح أن هذه المشاكل نشأت بشكل أساسي من خضوع هذه الدول للسيطرة الأجنبية خلال فترة تزيد على قرن من الزمان شهدت التقدم الثوري في الحياة الاقتصادية والسياسية والعلمية للدول الغربية . وأدى ذلك إلى نتيجتين ، لها المحل الأول في الاعتبار : فقد غير ذلك الوضع من مجرى تطور هذه الدول ، وخلفها في وقت نيلها استقلالها وقد اكتنفها غموض سياسي واجتماعي ، كما أن تقاليدھا الأصلية قد انكشبت إن لم تكن قد زالت نهائيا . كما أن الأفكار الجديدة التي استوردت من الغرب فهمت فهما ضئيلا ، ولم يهضم منها إلا القليل .



ومن ناحية أخرى فالوضع السابق عمل على تحويلها عن طريق التقدم الاقتصادي ، وجعلها خاضعة للنظم الاقتصادية الاستثمارية ، فخرجت هذه الدول من مرحلة تبعيتها وهي تعاني من تخلفها الاقتصادي ، كما تعاني من افتقارها إلى الإمكانيات الكمية بحل مشاكلها الضخمة التي واجهتها .

ثم إن العالم الذي تحقق لهذه الدول استقلالها فيه ، هو نفسه عالم يسير في مراحل تطور ثورية في كل مجال . عالم يسوده الخوف والاضطراب أكثر مما تسوده الأمانى والآمال ، وذلك بفضل تلك الكشوف المذهلة التي أفاض العلم عنها الحديث لشامها أمام العالم . وهكذا واجهت هذه الدول الحديثة المشاكل التي تخير عقول أعظم دول الأرض تقدما ، وكان ذلك أمراً مفاجئاً للدول الجديدة في بدء عهدها بالاستقلال مباشرة . وانحلت الروابط التي دان بها العالم القديم ، وكان ذلك نتيجة للقبلة الذرية ، وحدث انقلاب في النظم الصناعية وطرق الإنتاج . وفي الحق إنه كان على الدول الجديدة أن تأخذ مكانها في هذا العالم الجديد بكل ما فيه ، ولكنها لم تكن قد أعدت العدة لذلك . ومن الطبيعي أن المشاكل التي كلفت هذه الدول للتغلب عليها أصبحت إلى حد بعيد أكثر تعقيداً مما كانت عليه من قبل .

والاعتراف بهذه الحقيقة الواضحة لا يعنى التشاؤم بالنسبة لمستقبل هذه الدول ، فالمصاعب موجودة ، ولكن الانسان يتغلب عليها بإرادته ومثابرته وطاقته . والمشاكل تواجه كلا من هذه الدول بدرجات متفاوتة الصعوبة .

أما إلى أي حد سوف سيكتب النجاح لكل منها في التغلب على هذه المصاعب ،  
فهذا أمر يتوقف على عدة عوامل ، ليس أقلها شأننا بمد نظر قادتها ،  
واستجابة جماهير الشعب ، والطاقة الدافعة التي منحها الاستقلال السياسي  
للشعب ، هذا كله بالإضافة إلى المعاونة والمشاركة الوجدانية من جانب  
الدول الأكثر حظاً من التقدم .

## محتويات الكتاب

### صفحة

٣	١ - الاهداء ..
٥	٢ - مقدمة المترجم ..
١٧	٣ - كلمة المؤلف ..
١٩	٤ - مقدمة المؤلف ...
٢٦	٥ - البناء السياسي ..
٣٣	٦ - مشكلة الادارة ..
٤٩	٧ - مشاكل الحياة الاقتصادية ..
٦٥	٨ - مشاكل التعليم ..
٨١	٩ - مشاكل البحث العلمى ...
٩٧	١٠ - المشاكل الاجتماعية ..
١١٧	١١ - خاتمة ..



## كتب للمترجم

مترجمة :

### ١ - الدكتور زيفاجو

لبوريس باسترناك . الحائز لجائزة نوبل ١٩٥٨ - مقدمة للأستاذ  
عباس العقاد - القاهرة - مكتبة الانجلو ١٩٥٩ .

### ٢ - الرباط الفضى

مسرحة للكاتب الأمريكى مدنى هوارد - القاهرة مكتبة الانجلو -  
الطبعة الأولى مع مجموعة « أربع مسرحيات من الأدب الأمريكى »  
بمقدمة للأستاذ توفيق الحكيم ١٩٥٥ .  
الطبعة الثانية بمقدمة للأستاذ أنيس منصور ١٩٥٨ .

### ٣ - مشاكل الدول الاسيوية والافريقية

لبانيكار . القاهرة - الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٥٩

### ٤ - في شهر . . . في سنة . . .

لفرانسواز ساجان - بمقدمة عن الأدب الوجودي ( تحت الطبع )  
القاهرة - الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٥٩ .

### ٥ - الأدب ومسح هولييا

مسرحيتان للكاتب السويدي سترندبرج ( تحت الطبع )  
القاهرة - الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع .

### ٦ - جزيرة جورد بول الاغرى

تأليف جورج برنارد شو ( في الإعداد )

### دراسات :

### ٧ - المكتبة والمجتمع

أول دراسة علمية للمكتبات الحديثة باللغة العربية ، قرظتها هيئة  
اليونسكو - القاهرة - ١٩٤٩ ( نقد )

٨ - المكتبات والثقافة العامة

( في الاعداد )

٩ - العنصرية الفنية بين الفرد والمجتمع

( تحت الطبع )

مؤلفات أدبية :

١٠ - 'الطوى' الممزم

مجموعة قصص مصرية . بمقدمة للأستاذ فكرى أباطة - ١٩٣٧  
( نقد )

١١ - المعابد المزعجورة

أسطورة الحقيقة في الوجود - بمقدمة للدكتور محمد مندور ١٩٤١  
( نقد )



## من مطبوعات :

### الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع

مؤسسة عربية لنشر الثقافة العالمية

١٢ شارع سامي بلاكولغلي - س.ت ٩٣١١٠ - ت ٣٢٥٧٨ - القاهرة

- ١ - الأوردو ومؤامرات الاستعمار  
بقلم صوان الجاسر و نعمان أبو باسم - من الكتاب الأردنيين .
- ٢ - الباب الخلفي - بقلم شكري راغب - الجزء الأول
- ٣ - مشاكل الدول السيوية و لا فريقيه  
بقلم بانينكار - ترجمة عبد السلام شحاته .
- ٤ - في شهر . . . في سنة . . .  
لفرانسواز ساجان - ترجمة عبد السلام شحاته تحت الطبع
- ٥ - هل تحب يرامز . . ؟  
لفرانسواز ساجان تحت الطبع
- ٦ - الباب الخلفي - بقلم شكري راغب - الجزء الثاني تحت الطبع
- ٧ - من هيرودوتا . . الى بانروج . .  
بقلم ناتا راجان - ترجمة حسن فؤاد الاهواني تحت الطبع
- ٨ - الأدب ومسرح هوليا  
مسرحيتان لسترنديج ترجمة عبد السلام شحاته تحت الطبع





## محتويات الكتاب

- البناء السياسى
- مشكلة الادارة
- مشاكل الحياة الاقتصادية
- مشاكل التعليم
- مشاكل البحث العلمى
- المشاكل الاجتماعية
- خاتمة

Bibliotheca Alexandrina



0683347

ملتزم الطبع والنشر  
الدار المصرية للطباعة

مؤسسة عربية لنشر الثقافة العالمية

٢٢ شارع سامى بلاطوغلى ت ٢٢٥٧٨

القاهرة

١٥